

الباب الرابع:

مسار السياسة المالية في الجزائر ودورها في

حل أزمة المديونية الخارجية في ظل تجارب

الدول النامية.

مقدمة الباب:

إنّ السياسة المالية لأيّ دولة، ما هي إلاّ البرنامج الذي تخطه وتتفذه هذه الأخيرة، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة، على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، إستقرار ونمو إقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الإقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخل بين أفراد المجتمع... إلخ).

وقد أصبحت السياسة المالية وما تزاوله من تأثير على حجم وهيكل عجز الموازنة العامة للدولة تمثل صراعا فكريا وإجتماعيا وسياسيا، وهذا لما لها من تأثير محسوس وخطير على جميع نواحي الحياة، فهي تكتسب أهميتها ضمن السياسات الإقتصادية الأخرى، من حيث خطورة عجز الموازنة العامة من جهة، والإرتباط الوثيق والمتبادل بين إختلالات الميزانية العامة وإختلال ميزان المدفوعات من جهة أخرى، إذ أن عدم التوازن المالي الداخلي يعد من أهم المقومات الرئيسية لظهور عدم التوازن الخارجي، كما أن الموازنة العامة وبأدواتها المختلفة تؤثر على إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين، من خلال الضرائب والإعانات والمدفوعات التحويلية، ويضاف إلى ما سبق، أن الدول النامية تتصف بعدة خصائص إقتصادية تحد من فاعلية إستخدام السياسات الإقتصادية الأخرى، وذلك في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات الإقتصادية المحددة لعملية التنمية الإقتصادية.

ومع تزايد عجز الموازنة العامة، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وما إنجر عنها من إستنزاف للإحتياجات الخارجية من العملة الصعبة والأصول الخارجية (التي لجأت الدول النامية المدينة إلى تصفيتها والسحب منها من أجل تغطية عجزها)، بدأت مشكلة عجز الموازنة العامة تطرح نفسها وبقوة في أي برنامج يهدف إلى الإصلاح الإقتصادي، وعلى رأسها برامج المؤسسات المالية الدولية التي تبنتها الدول النامية المدينة.

والجزائر ليست بعيدة عن كل ما سبق ذكره، بإعتبارها إحدى الدول النامية التي عانت مطولا من أزمة المديونية الخارجية، وما إنجر عنها من تبعات أثرت أيما تأثير على كل نواحي الحياة، فمن جهة أصبحت خدمة المديونية الخارجية تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات الجزائرية، ومن جهة ثانية، أصبحت الدولة تقترض من أجل خدمة ديونها الخارجية، ذلك أن هذه الأخيرة لم تستخدم في أنشطة إنتاجية تولد مداخيل تستفيد منها الدولة، بل أستعملت في الجانب الإستهلاكي العقيم الذي لا يولد أي مداخيل للإقتصاد الوطني، الأمر الذي إضطرها للجوء للمؤسسات المالية الدولية، وتبني برامج التصحيح الهيكلية، من أجل علاج الإختلالات الإقتصادية والمالية آنذاك.

وبالرغم من تسجيلها لبعض الإنجازات الإيجابية في بعض القطاعات الإقتصادية بعد تطبيق البرنامج، إلا أنه لا تزال هناك العديد من الإختلالات التي تقف في وجه السياسة التنموية الوطنية، لذا، فإنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على دور السياسة المالية ومحاورها المقترحة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في تحقيق الأهداف المسطرة وكشف أماكن النقص فيها، وتصحيح إنحرافاتهما، وهو ما يمثل لب دراستنا خلال هذا الباب، الذي خصصناه لتتبع التطورات التي شهدتها السياسة المالية في الجزائر، بدءا بالإصلاحات الذاتية، ومن ثم الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وبالخصوص ما يمس السياسة المالية، ثم ننتقل لتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية، من خلال التعرف على نتائج هذه العملية، لننهي الباب بدراسة وصفية تحليلية مقارنة لعملية التصحيح في السياسة المالية في بعض الدول النامية، وقد إرتأينا تناول تجربة بلدان المغرب العربي من خلال التجربة المغربية ، والتعرف على المثل الإفريقي من خلال التجربة المصرية، وهذا إعتمادا على ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الحادي عشر: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر.

الفصل الثاني عشر: محاولة تقييم نتائج ما بعد التصحيح في السياسة المالية الجزائرية.

الفصل الثالث عشر: دراسة وصفية تحليلية مقارنة لعملية التصحيح في السياسة المالية في

بعض الدول النامية.

الفصل الحادي عشر:

تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر.

مقدمة الفصل:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة ضمن السياسة الإقتصادية العامة، ومن الواضح أنها أنشئت لتحقيق أهداف معينة تخدم الإستقرار الإقتصادي بصورة عامة لكل دولة، وقد نتج عن أهمية الدور الذي تؤديه في مختلف الأنظمة الإقتصادية، أن حدث تركيز على الوسائل التي تستعملها والأهداف التي تحققها في أغلب دول العالم، غير أن هذه الأهمية لا تستند لنفس النظم الإقتصادية والسياسية، وبالتالي تتأثر السياسة المالية بالظروف والتحوللات والإصلاحات الإقتصادية والمصرفية.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، يكون من الخطأ أن تترك السياسة المالية دون دراسة وتحليل عميقين، خاصة في البلدان التي مرت وتمر بفترة إنتقال نحو إقتصاد السوق، إعتقادا على إجراءات تصحيحية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وهو الأمر الذي حدا بنا للبحث وتتبع دراسة محاور السياسة المالية المقترحة ضمن برامج التصحيح الهيكلي في البلدان النامية، من خلال الباب الثاني، وتخصيص الجزائر بدراسة حالة عن الإختلالات الموجودة في الإقتصاد الوطني، ودور السياسة المالية والإصلاحات التي مستها في علاج هذه الإختلالات.

وعليه، فإن إطار هذا الفصل يتعلق بمتبع مسار السياسة المالية في الجزائر، ودورها في تحقيق الأهداف المرسومة وعلاج الإختلالات الإقتصادية والمالية، بدءا بمرحلة التخطيط المركزي، ووصولاً إلى فترة التصحيحات الهيكلية (محل إهتمامنا) وذلك إعتقادا على المحطات الآتي ذكرها:

- المبحث الأول: السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة التخطيط المركزي وضرورة التصحيح.
- المبحث الثاني: محاولة تصحيح السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة الإنتقال لإقتصاد السوق.
- المبحث الثالث: الإجراءات والتدابير المتخذة لتصحيح السياسة المالية الجزائرية بعد سنة 1993.

المبحث الأول: السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة التخطيط المركزي وضرورة التصحيح.

إنتهجت الجزائر بعد نيلها الإستقلال إستراتيجية تنموية، تركزت على التخطيط المركزي كوسيلة فعالة للضبط الإقتصادي، وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية، ويشكل نسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي، فقد أعتبرت فترة ما بعد الإستقلال مباشرة مرحلة إنتقالية وصعبة في نفس الوقت، حيث عرفت عدة صعوبات إقتصادية، مالية، سياسية وإجتماعية، وأخذت فيها اللبنة الأولية الهادفة إلى بناء الإشتراكية، من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات والدواوين الوطنية، ثم بعدها التفكير في بناء قاعدة إقتصادية، تركزت على التصنيع ويشكل القطاع العام فيها حصة الأسد، ليتم بعد ذلك وفي فترة الثمانينات، إعادة توجيه الهيكل العام للإستثمارات، وقد كان ذلك بالخصوص للهيكل الإجتماعية مقارنة بالصناعية منها¹.

وبالإشارة للنقاط الواردة أعلاه، نخلص لأن نموذج التنمية المتبع خلال هذه الفترة ينعكس بالضرورة على نمط تمويلها، وبالتالي نحاول الكشف فيما يلي عن مرتكزات السياسة المالية المتبعة خلال مرحلة التخطيط المركزي، وبالتالي مبررات تصحيحها، إعتقادا على أهم المحطات السياسية التي مرت بها الجزائر، والتي إنعكست بالضرورة على الجانب الإقتصادي.

المطلب الأول: السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة (1970-1978).

نحاول فيما يلي تتبع تطور الرصيد الميزاني للجزائر ومن خلاله الإيرادات والنفقات العامة، بغية التعرف على الإتجاهات العامة للدولة خلال فترة السبعينات، والتي شهدت التحكم الكبير في الرصيد الميزاني، الأمر الذي توضحه بيانات الجدول التالي:

¹ للمزيد من المعلومات إرجع للفصل الثامن من الباب الثالث.

الجدول رقم (67): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1978).

الوحدة : مليون دج

البيان	السنوات	1970	1971	1972	1973	1974
الإيرادات العامة		6306	6919	9178	11067	23438
النفقات العامة		5876.3	6940.9	819.5	9988.8	13408.5
رصيد الميزانية العامة		429.7+	21.9 -	8358.5+	1078.2+	10029.5+
البيان	السنوات	1975	1976	1977	1978	
الإيرادات العامة		25052	28018	33779	26773	
النفقات العامة		19068.7	20118	25472.17	9946	
رصيد الميزانية العامة		5983.3+	7900+	8306.83+	16827+	

Source: Abddelkader Benmarouf, *introduction à l'économie des finance publique*, OPU, Algerie, 1993, P.49.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، التذبذب في رصيد الميزانية العامة للدولة خلال فترة السبعينات، كما أنه بدأ عاجزا خلال سنة 1971، وهذا راجع لإختلال توازن الميزانية العامة بسبب متطلبات المخططات التنموية، خاصة خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، والذي فاق المخطط السابق من حيث كمية المبالغ المخصصة له.

وبعد ذلك، بدأ التحكم نوعا ما في رصيد الميزانية العامة، ليبدو موجبا خلال سنوات السبعينات، وبالنظر لذلك، فإن الميزانية العامة للدولة خضعت خلال هذه الفترة إلى المبادئ التالية:¹

- تقليل النفقات الجارية للدولة لفائدة ترقية الإستثمار؛
- الإبتعاد قدر المستطاع عن عجز الميزانية العامة للدولة؛
- التحكم في معدل أقل من 5% في إرتفاع نفقات التسيير (خارج نفقات التربية والتعليم).

أما من حيث الإيرادات العامة، فقد شكلت الجباية البترولية - خلال هذه المرحلة- نسبة كبيرة من مجموع الإيرادات العامة للدولة، ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط على مستوى السوق الدولي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ Abddelkader Benmarouf, op. cit, p.49.

الجدول رقم (68): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1978).

الوحدة: مليون دج

البيان	السنوات	1970	1971	1972	1973	1974
الجبابة العادية		4956	5271	5900	6952.9	10039.3
الجبابة البترولية		1350	1648	3278	4114.1	13398.9
الجبابة البترولية إجمالي الإيرادات (%)		21	24	36	37	57
البيان	السنوات	1975	1976	1977	1978	
الجبابة العادية		11591.2	13765.1	15460	19417	
الجبابة البترولية		13461.6	14237	18019	17365	
الجبابة البترولية إجمالي الإيرادات (%)		54	51	54	47	

المصدر: محمد طويلب، السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الإنتقال الى إقتصاد السوق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص.60.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التطور الملحوظ في الإيرادات العامة للدولة سنة بعد سنة، وفي المقابل نلمس تطور الإيرادات النفطية وبالأخص في السبعينات، وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط، حيث قفزت من 4114.1 مليون دج سنة 1973 إلى 13398.9 مليون دج سنة 1974.

وقد وجهت الجبابة البترولية لتكوين الإذخار الحكومي، بينما وجهت الإيرادات العادية لتغطية النفقات العادية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (69): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1978).

الوحدة : مليون دج

البيان	السنوات	1970	1971	1972	1973	1974
النفقات الجارية		4253	4687	5365	6269	8408
نفقات التجهيز		1623	2254	2882	3225	4130
البيان	السنوات	1975	1976	1977	1978	
النفقات الجارية		13656	13170	15281	17575	
نفقات التجهيز		5412	6948	10191	12371	

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.60.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ التطور الكبير للنفقات الجارية (نفقات التسيير)، والتي إنتقلت من 4253 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 17575 مليون دينار جزائري سنة 1978، أي بزيادة تقدر بحوالي 300%، وقد كانت جل نفقات التسيير (3/2) موجهة لتغطية أجور الموظفين، وبالخصوص موظفي قطاع التربية والتعليم.

أما نفقات التجهيز، فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال ذات الفترة، حيث إنتقلت من 1623 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 12371 مليون دينار جزائري سنة 1978، أي بزيادة قدرها 600%، ويعزى هذا التطور لإرتفاع نفقات الإستثمار في قطاع التربية والتعليم¹.

فالجباية البترولية إذن كانت موجهة كلية للإدخار، حيث تستعمل في تغطية الإستثمارات وإقراض الشركات العمومية، التي كان عليها أن تمول ميزانية الدولة، عن طريق تحويل مبلغ الإهتلاكات إلى سندات التجهيز، إضافة إلى تسديد ديونها.

المطلب الثاني: السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة (1979-1988).

عرفت هذه الفترة تطورا كبيرا في الرصيد الميزاني، حيث إنتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال العشرية السابقة إلى ميزانية بدأت تعرف العجز، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ Abdelmadjid Brahim, op.cit, p.283.

الجدول رقم (70): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1979-1988).

الوحدة : مليون دج

البيان	السنوات	1979	1980	1981	1982	1983
الإيرادات العامة		46429	59344	79384	77572	84521
النفقات العامة		33514	43214	57655	71663	87462
الرصيد الميزاني		12915 +	16130 +	21719 +	5909 +	2951 -
البيان	السنوات	1984	1985	1986	1987	1988
الإيرادات العامة		100278	105813	89690	92984	93500
النفقات العامة		94976	103471	101817	103977	119700
الرصيد الميزاني		5302 +	2342 +	12227 -	10993 -	26200 -

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.64.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ تسجيل الميزانية العامة للدولة لعجز يقدر بحوالي 2951 مليون دينار جزائري ابتداء من سنة 1983، لتنتعش من جديد وتسجل فائضا خلال سنتي 1984 و 1985 على التوالي، ثم تعاود تسجيل العجز مرة أخرى ابتداء من سنة 1986، ومرد ذلك للأزمات النفطية التي شهدتها سنوات الثمانينات، والتي أثرت على الجباية البترولية بالسلب، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (71): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1979-1988).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1979	1980	1981	1982	1983
الإيرادات العادية (دون الجباية البترولية) مجموع الإيرادات العامة		43	37	36	47	56
الجباية البترولية مجموع الإيرادات العامة		57	63	64	53	44
البيان	السنوات	1984	1985	1986	1987	1988
الإيرادات العادية (دون الجباية البترولية) مجموع الإيرادات العامة		57	56	76	76	75
الجباية البترولية مجموع الإيرادات العامة		43	44	24	22	25

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.64.

يبرز الجدول المبين أعلاه، كيف أن نسبة الجباية البترولية إلى مجموع الإيرادات العامة قد إنخفضت مقارنة مع نظيرتها من الإيرادات الأخرى، وذلك ابتداء من سنة 1983، وهو ما أدى إلى بروز إختلالات داخلية وخارجية، أبرزها الإرتفاع في حجم المديونية الخارجية وخدماتها.

وإبتداء من سنة 1985، أصبح الإدخار الميزاني (الإيرادات الكلية - النفقات الجارية) لا يكف لتغطية الإستثمارات المباشرة للدولة، وهذا بسبب الإنخفاض في الإيرادات العامة، الذي يرجع أساسا لإنخفاض الجباية البترولية من جهة، ومن جهة أخرى إرتفاع نفقات التسيير.

ومن أجل أكثر إيضاح لما سبق ذكره، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (72): تطور الإدخار الميزاني للجزائر خلال الفترة (1985-1988).

الوحدة: مليون دج

الإدخار الميزاني A-B	نفقات التجهيز	النفقات الجارية -B-	الإيرادات الكلية -A-	البيان السنوات
51212	48870	54601	105813	1985
28536	40660	61154	89690	1986
29223	40216	63761	92984	1987
26300	43500	67200	93500	1988

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.65.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ - كما أوردنا سابقا - إنخفاض الإدخار الميزاني نهاية الثمانينات، الأمر الذي إستدعى اللجوء إلى مديونية الخزينة العامة، من أجل تمويل نفقات الإستثمار، وهو ما أدى إلى رفع معدل التضخم، ذلك أن الإستثمارات المختارة في هذه الفترة غير إنتاجية¹.

وهكذا، بدأت تظهر إختلالات داخلية وخارجية بصفة كبيرة إبتداء من سنة 1986، مع إنخفاض أسعار البترول من 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 16.55 دولار للبرميل سنة 1988، مما أدى إلى إزدياد العجز في الميزانية العامة للدولة، حيث بلغ (-4.26%) من الناتج الداخلي الخام سنة 1986، ليرتفع إلى (-7.84%) من الناتج الداخلي الخام سنة 1988، ويضاف لذلك، إرتفاع حجم المديونية الخارجية وخدماتها، حيث إزداد حجمها من 22.906 مليار دولار سنة 1986 إلى 28.574 مليار دولار سنة 1988، وإرتفعت بذلك خدماتها من 5.185 مليار دولار سنة 1986 إلى 7.530 مليار دولار سنة 1988، كما عرفت الإحتياجات الدولية للجزائر إنخفاضا من 7.064 مليار دولار سنة 1980 إلى 3.197 مليار دولار عام 1988، وهو ما إنعكس بالسلب على عدد الشهور التي تغطيها من الواردات، حيث إنخفض من 5 أشهر و24 يوما سنة 1980 إلى 4 أشهر و18 يوما سنة

¹Hocine Benissad, réstructuration et réforme économique, op.cit, p.214.

1988، الأمر الذي أدى إلى إهتزاز الجدارة الائتمانية للجزائر سنة بعد سنة في السوق المالية الدولية، مما زاد من صعوبة وصولها إلى مصادر الإقتراض الخارجي.

وإنطلاقا مما سبق، أصبحت الجزائر نهاية الثمانينات تسدد مبالغا مالية في صورة خدمات للسدين الخارجي، أكثر بكثير مما يتدفق إليها من موارد مالية في شكل قروض خارجية جديدة، كما أن الجزائر قد شهدت خلال أغلب سنوات الثمانينات أرقاما سلبية للتحويلات الصافية للموارد، حيث إنتقلت هذه الأخيرة من (-700) مليون دولار سنة 1980 إلى (-2.543) مليار دولار سنة 1988.

إن هذه الوضعية في الحسابات الخارجية للدولة، أدت إلى ندرة المواد الإستهلاكية في السوق، الأمر الذي خلق أثارا تضخمية كبيرة بالنظر لإرتفاع الأسعار المحلية، ضف إلى ذلك، ندرة المواد الأولية المستعملة في الإنتاج، وهو ما أدى إلى إنخفاض إنتاجية المؤسسات العمومية، مما أثر على إرتفاع نسبة البطالة، وبالتالي بدأت المشاكل الإجتماعية تطفو إلى السطح، الأمر الذي تطلب ضرورة إتخاذ إجراءات تصحيحية راديكالية في السياسة الإقتصادية عامة، والسياسة المالية بصفة خاصة، وهو ما سنتطرق اليه بالدراسة التحليلية من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني: محاولة تصحيح السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة الإنتقال لإقتصاد السوق.

إن الوضعية الإقتصادية الصعبة التي عرفها الإقتصاد الوطني نهاية الثمانينات، في ظل واقع عالمي تميز بفشل النهج الإشتراكي، وضرورة الإنتقال لإقتصاد السوق، تطلبت وضع سياسة تصحيحية راديكالية، من خلال التخلي عن نمط التسيير السابق (التخطيط المركزي) والإنتقال لإقتصاد السوق، وقد إعتمدت السلطات الجزائرية في المرحلة الأولى سياسة تصحيحية ذاتية، من خلال المبادرة بإتخاذ إجراءات تصحيحية شملت مختلف جوانب السياسة الإقتصادية، بما فيها السياسة المالية (موضوع إهتمامنا)، وفي نفس الوقت، عملت الجزائر على التقارب وخلق جو من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية (إتفاقيتي سنتي 1989 و1991)، وذلك من أجل دفع عجلة الإصلاحات المتخذة.

وفيما يلي، نحاول إستخلاص أهم محاور السياسة المالية التي شملها الإصلاح قبل سنة 1993، من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة.

عرفت الجزائر عدة تصحيحات خصت الميزانية العامة، ابتداء من سنة 1988، وهذا من خلال برامج الحكومات المتعاقبة حتى ديسمبر سنة 1993، وهو ما تبرزه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (73): تطور الرصيد الميزاني للدولة خلال الفترة (1988-1993).

الوحدة: مليار دج

البيان	السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الإيرادات العامة:		93.5	116.5	152.5	248.9	308.9	316.9
- الإيرادات العادية:		69.4	70.9	76.3	87.4	114.2	137.3
- الجباية البترولية:		24.1	45.5	76.2	161.5	194.7	179.6
النفقات العامة:		119.7	124.5	136.5	212.1	332.9	403
- نفقات التسيير:		76.2	80.2	88.8	153.8	259.9	301
- نفقات التجهيز:		43.5	44.3	47.7	58.3	73	102
الرصيد الميزاني		(26.2-)	(8.1-)	(16+)	(36.8+)	(24-)	(86.1-)

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.92.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن رصيد الميزانية العامة للدولة، قد إنتقل من حالة عجز سنة 1988 (-26.2 مليار دج) إلى حالة فائض إبتداءا من سنة 1990 و 1991 (+16 مليار دج و+36.8 مليار دج على التوالي)، وقد إستعملت حكومة حمروش آنذاك خلال سنتي 1990 و 1991 إجراءات سياسيا - لتصحيح عجز الميزانية العامة- يتمثل في تخفيض الدينار الجزائري، من أجل زيادة مداخيل الجباية البترولية، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم، تقليص العجز أو تحقيق الفائض، وهو ما تمثله بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (74): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1987-1993).

الوحدة: دينار/ دولار

البيان	السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر صرف الدينار		4.9	5.9	7.6	9.0	18.5	21.8	23.4

المصدر: بربري محمد الأمين، مرجع سابق.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ الإنخفاض المتتالي لسعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، وهو الإجراء التي إتخذته السلطات الجزائرية لمعالجة العجز في الميزانية العامة للدولة، خلال الفترة التي تزامنت والانخفاض المحسوس لأسعار النفط، مما تسبب في إرتفاع حجم المديونية الخارجية، بسبب إنخفاض الإيرادات البترولية للدولة.

لكن الحقيقة تبرز أن إيرادات الجباية البترولية مقيمة بالدولار لم تشهد إرتفاعا كبيرا خلال الفترة (1988-1993)، بل أنها في بعض الأحيان قد سجلت إنخفاضا، حيث أن الإرتفاع قد كان في قيمة هذه الجباية بالدينار الجزائري، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (75): تطور الجباية البترولية خلال الفترة (1989-1993).

البيان	السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
الجبابة البترولية مقيمة بالدولار	المبلغ (مليار دولار)	10	12.34	12.02	11.05	10.90
	نسبة الإرتفاع (%) (سنة الأساس 1989)	-	23.4	20.2	10.5	9
الجبابة البترولية مقيمة بالدينار	المبلغ (مليار دج)	45.5	76.2	161.5	194.7	179.6
	نسبة الإرتفاع (%) (سنة الأساس 1989)	-	67	254	327	294

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البيانات الواردة في: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26،

الصادرة في 1993/04/26.

من خلال هذا الجدول أعلاه، يمكننا أن نلاحظ أن نسب الإرتفاع في الجباية البترولية المقيمة بالدولار في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى، في حين نشهد وفي المقابل التزايد الملحوظ في نسب الإرتفاع للجباية البترولية المقيمة بالدينار الجزائري، الأمر الذي يؤكد كل ما أوردناه أعلاه.

وحسب علي براهتي الوزير المنتدب للميزانية العامة آنذاك، فإن هذه الطريقة قد أدت لإنتشار آثار سلبية أكثر منها إيجابية، حيث تمثلت السلبية منها في إرتفاع الكشف البنكي للمؤسسات من خلال خسائر الصرف ...، وظهور آثار تضخمية كبيرة، بما أثر على إنتاجية المؤسسات العمومية¹.

وبالتالي ورغم الإجراء المتخذ (تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري)، فإن الميزانية العامة للدولة، قد عرفت العجز مجددا خلال سنتي 1992 و 1993.

المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي.

إن تبني الجزائر للإصلاحات الإقتصادية لسنة 1988، كان يستدعي إصلاح المحيط الإقتصادي، الذي يشكل فيه إصلاح المحيط المالي جانبا مهما، وضمن هذا الإطار، برزت ملامح الإصلاح الضريبي الجديد في مارس 1987، عند تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي من كبار موظفي وزارة المالية، وممثلي رجال الأعمال وبعض المختصين الآخرين، والذين أسندت لهم مهمة الإصلاح الضريبي من خلال إعادة النظر في الجهاز والنظام الضريبي عامة، وذلك للأسباب التالية:²

- تعقد النظام الضريبي، كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية ونظام الضرائب العامة، ولكثرة الإعفاءات والنصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية؛
- عدم مرونة النظام الضريبي الجزائري؛
- تشوه بنية النظام الضريبي (جباية عادية، جباية بترولية،...؛)
- إختلال هيكل الإيرادات الضريبية بهيمنة الضرائب غير المباشرة عليه، ويضاف إلى ما ذكر مشكلة الضغط الضريبي المرتفع، كنتيجة لتعدد الضرائب وإرتفاع معدلاتها، والذي قدر سنة 1986، محسوبا على أساس كل الإقتطاعات الضريبية بمعدل 45.6%، و 46% سنة 1987، مما يعني النقل الكبير للإقتطاعات الضريبية³؛
- الغش والتهرب الضريبي، فقد كان للضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف أن يؤدي به إلى التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية؛
- عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة العرض، وذلك:

¹ Ali Brahiti, « la politique budgétaire en période de transition vers l'économie de marché », journée d'étude organisée par L'I.E.D.F.

² حميد بوزيدة ، مرجع سابق، ص.69.

³ F.M.I, **La réforme fiscale en Algérie**, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988, P.6.

- للقيود المفروضة على الإستثمار الخاص ذات الطابع الإداري والسياسي والتقني؛
- للحساسية المفرطة تجاه الإستثمارات الأجنبية؛
- للقيود على الواردات نتيجة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، إرتأت السلطات الجزائرية المباشرة بالإصلاح الضريبي، من أجل أن تلعب الضريبة دورا جديدا، لمواكبة النظام الإقتصادي الجديد، وأن تستعمل كأداة لتشجيع الأنشطة الإقتصادية، وتوجيهها توجيهها يتمشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية، كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الإقتصاد الوطني، سيما تطور المؤسسة، من خلال التكيف مع الديناميكية الإقتصادية، وهذا عن طريق الأولويات التالية:

أولا: إصلاح الجهاز الضريبي.

شرعت الحكومة منذ سنة 1992 في إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، حيث مس البرنامج جميع المصالح التي لها علاقة بالمجال الضريبي، من خلال إعتقاد النقاط التالية:¹

- تشجيع المكلفين بتقسيم مبالغ الضريبة؛
- وضع أنظمة معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية؛
- إعداد برنامج لتحقيق وكشف المخالفات والتأخر في الدفع وعدم التصريح (الغش الضريبي والتهرب الضريبي)، حيث أنّ التهرب الضريبي في الجزائر قد بلغ مستوى عالي جدا، قدر سنة 1994 بمبلغ 9208 مليون دينار وهو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995، فقد تقلص إلى 6962 مليون دج، وهو مبلغ مرتفع، إذا ما قورن بحجم الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة العامة للدولة.

ثانيا: إصلاح النظام الضريبي.

- إرتكز الإصلاح الضريبي لسنة 1991 على الجباية العادية، وقد تضمن العناصر التالية:
- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة؛
- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين، بإختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص.380.

وقد تمخض عن هذا الإصلاح إحداث الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، حيث نحاول في النقاط التالية، التعرف على أهم التعديلات التي مست النظام الضريبي، من خلال جميع أنواع الضرائب المستحدثة كما يلي:¹

1. الضريبة على الدخل الإجمالي:

جاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذو المعدلات المتعددة، الذي كان مفروضا في السابق على المداخل، حيث تنص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة^{*}، على أن تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين الوارد ذكرهم في هذا القانون، وتتميز هذه الضريبة بالشفافية، من جراء النظرة الشاملة والإجمالية لمجموع مداخل المكلف، وكذا طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، كما تتصف بكونها أكثر تحقيا لقاعدة العدالة في الضريبة، لكونها تأخذ في الحسبان المقدرة التكلفة للمكلف كتحديد حد أدنى معفى منه، والذي يمثل في طبيته شريحة إجتماعية، كما يغلب على هذه الضريبة طابع البساطة سواء بالنسبة للمكلف، أو إدارة الضرائب، فبالنسبة للمكلف، فإنه يكفي بإكتتاب تصريح واحد، عوض تصريحات متعددة إلى مصالح ضريبية مختلفة عن كل صنف من أصناف دخله، أما بالنسبة لإدارة الضرائب، فإنها تكفي بفحص تصريح واحد، تطبق عليه إجراءات موحدة، فيما يخص ربط وتحصيل الضريبة والظعن فيها، مما يسمح بتخفيض النصوص الضريبية، ومن ثمة، العمل على إستقرار النظام الضريبي في جانبه التنظيمي والقانوني.

وفيما يخص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي، فيمكن إجمالهم فيما يلي:²

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر بصفتهم مالكين له أو منتفعين به، أو مستأجرين له، عندما يكون الإيجار قد أتفق عليه باتفاق وحيد، أو إتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل؛
- الأشخاص الذين مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية في الجزائر؛
- الأشخاص أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم، أو حتى يكلفون بمهامهم في بلد أجنبي ولا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم؛
- الأشخاص غير المقيمين بالجزائر، والذين يحصلون على مداخل ذات مصدر جزائري؛

* تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة حسب نص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة.

¹ حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص.72. 73.

² نفس المرجع السابق، ص.73.74.

- الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، والذين يحصلون في الجزائر على أرباح، أو مداخيل يعود فرض الضريبة عليها إلى الجزائر، بموجب إتفاقية دولية خاصة بإزدواجية فرض الضريبة؛
- الشركاء في شركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية؛
- الأعضاء في الشركات المدنية، بشرط أن تكون منظمة على شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة؛
- المسيرين ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومسيري شركات التوصية فيما يخص المكافآت عن وظائفهم؛
- المساهمون في شركات الأموال فيما يتعلق بأرباح الأسهم والنسب المئوية من الربح.

2. الضريبة على أرباح الشركات:

- جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها:¹
- تطبق دون إستثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي؛
 - تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية؛
 - تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والأنظمة المعمول بها، كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.
- وتطبق هذه الضريبة على الأرباح المحققة من طرف:²
- شركات الأموال (شركات المساهمة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة)؛
 - المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
 - الشركات التعاونية والإتحادات التابعة لها بإستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية؛
 - الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالأسهم، ولكنها إختارت نظام الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وهذا الطلب غير قابل للإرجاع خلال مدة حياة الشركة؛

¹ تنص المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن " تخضع إختياريا لهذه الضريبة أرباح شركات الأشخاص التي إختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات".

² حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص.74.

– الشركات التي تحقق العمليات والإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

وتمنح الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات، بصفة مؤقتة أو دائمة، وتحدد بموجب قوانين المالية، ويمكن قراءة بعض الإعفاءات حسب (المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة) في مايلي:

– تعفى بصفة دائمة، المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدين، وكذا الهياكل التابعة لها؛

– تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من إعفاء كلي لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية الإستغلال، ويمدد هذا الإعفاء إلى ست (06) سنوات، إذا كانت هذه النشاطات تمارس في مناطق يراد ترقيتها والمحددة من طرف التنظيم؛

– تعفى بصفة دائمة تعاونيات الإستهلاك للمؤسسات والمنظمات العمومية؛

– تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير، والصندوق الخاص بالتنمية الإقتصادية للهضاب العليا من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم، والمتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات، يقدر بحوالي 15% لفائدة ولايات الهضاب العليا و 20% لفائدة ولايات الجنوب، وذلك لمدة خمس (05) سنوات، ابتداء من أول جانفي سنة 2004، ويستثنى من أحكام هذه المادة المؤسسات العاملة في مجال المحروقات (المادة 8 من قانون المالية لسنة 2004).

وتشكل الإعفاءات إنفاقا ضريبيا، تهدف من خلاله الدولة إلى تشجيع النشاطات والقطاعات المراد النهوض بها، ودعم القطاع الخاص.

ويمكن التمييز بين حالتين، فيما يخص دفع الضريبة على أرباح الشركات هما:

أ. بالنسبة للشركات التي تزاوّل النشاط:

يترتب على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات دفع ثلاث (03) تسبيقات ورصيد التسوية (حسب قانون المالية لسنة 2000) كالتالي:

– التسبيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس؛

– التسبيق الثاني: من 15 ماي إلى 15 جوان؛

– التسبيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر.

حيث تدفع هذه التسيقات خلال السنة التي تلي السنة التي حققت فيها الأرباح المعتمدة، كأساس لحساب الضريبة على أرباح الشركات، كما يساوي مبلغ كل تسيق 30% من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر سنة مختتمة عند تاريخ إستحقاقها، أو بالربح المحقق في الفترة الأخيرة لفرض الضريبة، إذا لم يحصل ختم سنة مالية.

أما رصيد التسوية، فيدفع على الأكثر ابتداء من التاريخ المحدد لإيداع التصريح الخاص بالضريبة على أرباح الشركات (31 مارس إلى غاية 15 أبريل).

ب. فيما يخص الشركات حديثة النشأة:

إن كل تسيق يساوي 30% من الضريبة المحسوبة على الحاصل المقدر (الربح المقدر) بنسبة 5% من رأس المال الإجتماعي المسخر.

إن ومن خلال ما سبق، فإن الضريبة على أرباح الشركات تسمح عند سدادها في شكل أقساط مؤقتة من تخفيف العبء الضريبي على المكلف بالضريبة، وبتمويل دوري للخرينة العمومية، كما أن إتجاه معدلها نحو الإنخفاض¹، قد يسهم في تحسين قدرة المؤسسات على التمويل الذاتي وتحفيز الإدخار.

3. الرسم على القيمة المضافة:

إن الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال، يترجم من خلال قانون المالية لسنة 1991، الذي يدخل الرسم على القيمة المضافة بدلا من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.

ويشكل الرسم على القيمة المضافة ضريبة على الإنفاق (الإستهلاك) يتحملها المستهلك النهائي، كما أنه يعد ضريبة قيمية، لكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة.

ويطبق هذا الرسم على عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة أو العرضية، كما يطبق هذا الرسم أيا كان شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص:

- الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة، أو وضعيتهم
- إزاء جميع الضرائب الأخرى؛
- عمليات الإستيراد.

¹ للإشارة انتقل معدل الضريبة على أرباح شركات الأشخاص المعنوية من 50% سنة 1990 إلى 42% سنة 1991 ثم 30% منذ سنة 1998 إلى يومنا هذا، أنظر في ذلك: قوانين المالية لسنوات: 1991، 1992 و1999.

وتجدر الإشارة، إلى أن عمليات البنوك والتأمين كانت قبل الإصلاح الضريبي تخضع للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، الذي عوض في الفترة (1992-1994) بالرسم على عمليات البنوك وشركات التأمين، حيث يعتبر غير قابل للخصم، وقد حددت نسبته على جميع العمليات البنكية والتأمينات بحوالي 10% كمعدل عام، غير أنه قد حدد معدل مخفض بنسبة 7% يطبق على:

- التأمين من الأخطار، بما في ذلك أخطار الحرائق التي تصيب وسائل النقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري؛
- إعادة التأمين بجميع أنواعه؛
- التأمينات المؤقتة على الحياة.

وبمجيء قانون المالية لسنة 1995، تم إدراج عمليات البنوك والتأمينات ضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، وأصبحت - ابتداء من أول جانفي 1995 - العمليات المنجزة من طرف البنوك وشركات التأمين تخضع للمعدل المخفض من الرسم على القيمة المضافة بمعدل 13% مع الحق في الخصم، وأن التغير في هذا المعدل يكون بموجب قوانين المالية.

وتمنح الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، وتحدد بموجب قوانين المالية، حيث تشكل إجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة، كما تعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات معينة، وتستجيب للإعتبارات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

المطلب الثالث: إصلاح القطاع العام.

إن فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية بداية الثمانينات، هو ما جعل الحكومة تعمل على إعطاء مسيري المؤسسات حرية إتخاذ القرارات، والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة وميكانيزمات السوق، والبدء في تطبيق جملة من الإصلاحات، تنصب أساسا على المؤسسة العمومية، من خلال اعتماد الإجراءات التالية:

أولا: إستقلالية المؤسسات العمومية.

ابتداء من سنة 1988، أدخلت إصلاحات جذرية على القطاع الاقتصادي العمومي، من خلال القانون رقم (88-02) المتعلق بإستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى إعطاء الإستقلالية المالية في تسيير المؤسسات العمومية، من أجل رفع مردوديتها الاقتصادية والمالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كانت ترمي إلى بداية تخلي الدولة عن التدخل في القطاع الاقتصادي، سواء كان هذا التدخل ماليا من خلال (الإعانات، تحديد الأسعار، تعيين المسؤولين... إلخ) أو إقتصاديا (من خلال رسم سياسة وأهداف المؤسسات العمومية...)، وذلك من أجل جعل هذه المؤسسات قادرة على لعب دورها في السوق، وضمن القطاع الذي تنشط فيه.

وبالتالي، وفي ظل إقتصاد جديد يمتاز بالمنافسة، كان لابد من محو جميع الإختلالات التي ورثتها هذه المؤسسات من النظام الإقتصادي السابق، والتي من بينها الإختلال المالي، الذي أنهك كاهل هذه المؤسسات، وهو ما يمثل مديونيتها تجاه البنوك والخزينة العامة، الأمر الذي يحتم علينا تناوله من خلال الآتي ذكره.

ثانيا: التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

يقصد بعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية "إتخاذ الإجراءات المالية الموجهة إلى إعطاء المؤسسة هيكلًا ماليًا متوازنًا، وذلك من أجل جعلها تسيير بصفة عادية"¹، وقد دخلت العملية حيز التطبيق بداية نوفمبر سنة 1991.

وتهدف سياسة التطهير المالي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:²

- تصحيح وتفادي كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق الذي أثبت فشله؛
- تجميع المديونية، بهدف التقليل من درجة ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة، مع محاولة إحلال الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية، لأن تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جوا من التعاون في شكل جديد.

وقد أنشأت الدولة - في إطار عملية التطهير المالي وبالضبط ضمن قانون المالية لسنة 1991 وفي المادة 143 منه - حسابا خاصا يحمل رقم (302-063) سمي "صندوق تطهير المؤسسات العمومية"، حيث خصصت الدولة من خلاله مبالغا معتبرة لتطهير المؤسسات العامة ذات الهيكل المختل، وهو ما يبينه الجدول أدناه:

الجدول رقم (76): المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لعملية التطهير المالي للفترة (1991-1993).

الوحدة: مليار دج

1993	1992	1991	البيان
83.5	42.5	12.0	المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية الأساسي
-	68.0	16.0	المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية التكميلي
83.5	110.5	28.0	المجموع الجزئي
222.0			المجموع العام لثلاث سنوات

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.110.

¹ محمد طويلب، مرجع سابق، ص.107.

² المرسوم التنفيذي رقم (91-75) المؤرخ في 16/03/1991- حساب التخصيص الخاص رقم (302-063) الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

ومن أجل إتمام عملية التطهير المالي على أحسن وجه، تم تكليف لجنة مختصة مشكلة على مستوى المديرية العامة للخرينة العمومية، لتقوم بفحص ملفات المؤسسات المختلفة مالياً وتحديد إحتياجاتها، ومن ثم إعادة التوازن المالي لها، وتكوين رأسمال عامل كافي لمسايرة نشاطها.

وبغية الوصول إلى تحقيق كل ما سبق ذكره، تقوم هذه اللجنة وحسب حالة المؤسسة بإتباع الإجراءات التالية:¹

1. تحويل ديون الخزينة العمومية المترتبة على المؤسسات العمومية إلى قيم منقولة وتجميدها :

إستكمالاً لقانون إستقلالية المؤسسات العمومية، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم (30-141) المؤرخ في 27 مارس 1990، والذي يحدد تجميد الديون على المؤسسات العمومية وتحويلها، وذلك تطبيقاً لنص المادة (17) من قانون المالية التكميلي لسنة 1988.

وبموجب هذا المرسوم تحول القروض الجارية - جزئياً أو كلياً - الممنوحة للمؤسسات العمومية من أموال الخزينة لغاية 31 ديسمبر سنة 1988 إلى مساهمات نهائية، وينتج عن هذا التحويل:

- إمتصاص الأصول الصافية السلبية للمؤسسات العمومية المدينة في التاريخ المعين؛
- تزويد المؤسسات العمومية المدينة برأسمال يترتب عليه إصدار أسهم.

كما أنه يمكن أن يقرر المجلس الوطني للتخطيط تجميد القروض الجارية من أموال الخزينة، التي لا يمكن تحويلها في شكل سندات و/أو سندات مساهمة ذات حصص، ويشمل التجميد في شكل سندات كل القروض الممنوحة إلى غاية 31 ديسمبر 1989.

وحيث تشكل سندات المساهمة ذات الحصص قيماً منقولة تكافئ من الأرباح قبل توزيع الحصص فإنها تحرر لفائدة الخزينة، وهي قابلة للتبادل بين المؤسسات العمومية الإقتصادية في السوق المالية.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم (92-267) المؤرخ في 28 جوان 1992 والمتعلق بتحويل وتجميد ديون الخزينة المترتبة على المؤسسات العمومية، يعدل المرسومين رقم (90-101) ورقم (91-74)، وبالتالي تصبح الحقوق المعنية بالتحويل والتجميد، وكذا إجراءاتها كالتالي:

- القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، من أجل إستثمارها وإعادة هيكلتها المالية؛
- ديون البنوك المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية؛
- القيم المنقولة المصدرة من طرف المؤسسات العمومية ، بموجب المادتين رقم 154 ورقم 155 من قانون المالية لسنة 1990؛
- القيم المنقولة المصدرة من طرف المؤسسات العمومية في إطار هذا المرسوم؛

¹ محمد طويلب، مرجع سابق، ص ص. 108. 109.

- إن التحويل إلى مخصصات نهائية للديون المذكورة أعلاه، والتي هي على عاتق الخزينة للمؤسسات العمومية موجهة لإمتصاص الأصول الصافية السالبة و/أو إعطاء المؤسسات العمومية رأسمال إجتماعي؛
- الديون المحولة تتطلب إصدار قيم منقولة لفائدة الدولة بمبلغ يقابل التخصيصات برأسمال فقط.
- إن تجميع ديون الخزينة على شكل قيم منقولة، تتم من خلال إصدار أسهم مساهمة بأرباح أو سندات لفائدة الخزينة من طرف هذه المؤسسات.

2. إعادة شراء الخزينة العمومية للديون التي تحوزها البنوك والمؤسسات المصرفية على المؤسسات العمومية:

- بموجب المادة 148 من قانون المالية لسنة 1991، تم السماح للخزينة العمومية بإعادة شراء الديون التي تحوزها البنوك والمؤسسات المصرفية على المؤسسات العمومية.
- وحسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم (91-74)، فإن الديون المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية، يجب أن تكون على شكل قيم تصدر من قبل هذه المؤسسات العمومية المدينة، ويتم الإكتتاب فيها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتأخذ شكل سندات أو سندات مساهمة.
- ### المطلب الرابع: إصلاح نظام الأسعار .

- تم إعادة النظر في نظام الأسعار ، بهدف تقليص الدعم الذي تقدمه الدولة ، وقد كان ذلك من خلال القانون رقم (89-12) الصادر في 1989/7/5¹، وتم خلاله تقسيم الأسعار كما يلي:
- أولاً: الأسعار المقننة.

- يطبق هذا النظام عن طريق ضمان أسعار السلع والخدمات عبر طريقتين هما:²
- يتم الإعلان عن أسعار المنتجات المضمونة مسبقاً، أي ضمان سعر أدنى للمنتجين عند إنتاج السلع والخدمات، التي يتطلب إنتاجها بصفة خاصة الحماية أو التحفيز، أي أنّ الهدف من هذا النوع من الأسعار المقننة هو تشجيع وتطوير المنتجات الأولية ضمن المخططات الإقتصادية؛
 - يتم تحديد الحد الأعلى للأسعار على مستوى الإنتاج وعلى مستوى التوزيع، ويطبق هذا النوع من الأسعار على السلع والخدمات التي تخولها الدولة أولوية إقتصادية وإجتماعية خاصة، بهدف حماية بعض النشاطات الإقتصادية أو الفئات الإجتماعية، وبالتالي فإن الحد الأعلى للأسعار يعتبر:³

¹ القانون رقم (89-12) الصادر في 1989/07/05، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 1989/07/19، ص.757.

² دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص.313.

³ Youcef Deboub, *le nouveau mécanisme économique en algerie*, OPU, 1993, p.99.

- وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وذلك لتجسيد السياسة الإقتصادية والإجتماعية؛
- وسيلة تدخل الدولة في الإقتصاد لتأطير وتطور الأسعار، عندما يتطلب ذلك بشروط السوق؛
- وسيلة تسمح بتجنب تجاوز أقصى سعر مرخص به.

ثانيا: الأسعار الحرة.

يتمثل هذا النظام في الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب، حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار، وبالتالي يمتد تطبيقه إلى جميع المنتجات التي لم ينص أي قانون عن تحديدها، بهدف تمكين ميكانزمات السوق من تنظيم الأسعار التي يقدم نظام العرض والطلب نظيرها نتائج إيجابية لصالح الإستثمار والإنتاج والطلب، إضافة إلى قياس كثافة المنافسة، التي تمثل بعد ذلك مؤشرا ممتازا للتعرف على الوضعية الحقيقية للسوق¹.

وبالتالي، كان الهدف من وراء هذا القانون تحرير بعض الأسعار من خلال رفع الدعم عنها، والتي تمثلت خلال سنتي 1991 و1992 في إثنا عشر (12) مادة، أغلبها أساسية بالنسبة للمواطن الجزائري وهي "الحبوب، السميد، الدقيق المستورد والبقول الجافة، الزيت النباتي العادي للإستهلاك الغذائي، الحليب، السكر المسحوق، الخميرة المعدة للمخابز، الطماطم المصبرة، غاز البوتان، غاز البروطان وغاز أويل" *.

وإبتداء من سنة 1993، نقلت هذه المواد إلى خمسة مواد مدعمة فقط وهي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب ودقيق الأطفال.

وقد بلغت المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال الفترة (1991-1993) حسبما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (77): المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال الفترة (1988-1993).

الوحدة: مليار دج.

البيان	السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المبالغ المخصصة لدعم السلع الاستهلاكية		1	1	-	17.65	29.5	22.7

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على بيانات: قوانين المالية لسنوات 1988، 1989، 1990، 1991، 1992 و1993.

* راجع في ذلك قانونا المالية لسنتي 1991 و1993.

¹ Ibid , p.101.

ومع مطلع سنة 1992، كانت الجزائر تطبق نظاما لدعم السلع الإستهلاكية العامة، بلغت تكلفته 5% من إجمالي الناتج المحلي¹، وقد شجّع هذا النظام على تراكم المخزونات بغرض المضاربة، ومن ثمّ ظهور الأسواق الموازية، بالإضافة إلى إنتشار ظاهرة تهريب السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة. ويهدف دعم الفئات المحرومة تولت الحكومة مساعدة هذه الفئات، وذلك عن طريق إنشاء برنامج الشبكة الإجتماعية، وهو ما سنتناوله تباعا.

المطلب الخامس: الشبكة الإجتماعية.

من أجل حماية الفئات المحرومة من الإجراءات الميزانية التقشفية، تم إنشاء صندوق دعم الفئات الإجتماعية المحرومة سنة 1992²، وذلك من خلال صندوق تعويض الأسعار.

وحسب نص المادة 115 من نفس القانون، تستفيد من هذه الشبكة الفئات الإجتماعية التي لها دخل يقل عن 7000 دج أو يساويه أو المنعومة الدخل، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم (92-46) المؤرخ في 11/02/1992، شروط تطبيق الدعم المباشر لمداخل الفئات الإجتماعية المحرومة وكيفياته، حيث تتكون الفئات الإجتماعية المعنية بهذا الدعم، حسب ذات المرسوم مما يلي:

- العمال الأجراء؛
 - أصحاب المعاشات وريوع الضمان الإجتماعي؛
 - أصحاب المعاشات بمقتضى تشريع المجاهدين وضحايا حرب التحرير؛
 - المقيمين الذين لا دخل لهم.
- ويقدم هذا الدعم المباشر في شكل تعويضات مالية كما يلي:
- التعويض التكميلي للمنحة العائلية ويقدر بـ 60 دج في الشهر، عن كل طفل مستفيد من المنحة العائلية؛
 - التعويض عن الأجر الوحيد لكل عامل أجير متزوج لا يمارس زوجه أي نشاط مأجور، ويقبل دخله الإجمالي أو يساوي 7000 دج، ويقدر مبلغ هذا التعويض بـ 500 دج في الشهر؛
 - التعويض التكميلي للمعاش والريع للأشخاص الذين يقل معاشهم أو يساوي 7000 دج، ولا تكون لأزواجهم أي مبلغ، ويقدر هذا المعاش بـ 120 دج في الشهر لكل مستفيد؛
 - تعويض الفئات الإجتماعية التي ليس لها دخل، ويقدر بـ 120 دج في الشهر لكل شخص.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

² راجع في ذلك نص المادة 113 من قانون المالية لسنة 1992.

وبعد ذلك، وفي إطار قانون المالية التكميلي لسنة 1992، تم إنشاء صندوق خاص لدعم الفئات المحرومة سمي بصندوق مساعدة الفئات الإجتماعية المحرومة المرقم بـ (302-68) في إطار الحسابات الخاصة للخزينة، ويتلقى موارده من تخصيصات ميزانية الدولة.

وفي سنة 1993، حددت قيمة إعانات صندوق التخصيص الخاص للخزينة رقم (302-68) بعنوان صندوق دعم الفئات الإجتماعية المحرومة بمبلغ 24 مليار دينار جزائري، وزعت كما يلي:

- التعويض الخاص بالمنحة العائلية، ومقداره 4.2 مليار دج؛
- التعويض على الأجر الوحيد، ومقداره 8.7 مليار دج؛
- التعويض التكميلي للمعاشات والريوع، ومقداره 1.8 مليار دج؛
- تعويض الفئات الإجتماعية عديمة الدخل، ومقداره 9.3 مليار دج.

وهكذا يمكننا تمثيل وضعية الشبكة الإجتماعية خلال سنتي 1992 و1993 من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (78): تطور الشبكة الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1992-1993).

تقديرات الإقفال لسنة 1993		إنجاز سنة 1992		
عدد المستخدمين متوسط شهري	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	عدد المستخدمين متوسط الثلاثي الرابع	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	
6.450.000	9330	3.530.000	4990	- تعويض الفئات الإجتماعية عديمة الدخل.
1.150.000	1660	1.430.000	1415	- التعويض التكميلي للمعاشات والريوع.
1.420.000	5308	1.350.000	6940	- المنحة أو التعويض على الأجر الوحيد.
9.020.000	52019	6.310.000	34513	المجموع :
6.230.000	4480	5.680.000	3350	- التعويض الخاص بالمنحة العائلية (المنح الموزعة على مجموع الأجراء)
15.250.000	24.000	11.990.000	16.695	المجموع العام

المصدر: محمود حميدات، دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص.245.

ورغم ما حققته الإصلاحات السابق ذكرها من تقدم، فيما يخص التأقلم مع متطلبات إقتصاد السوق، إلا أنّ الإقتصاد الوطني قد عرف وضعية صعبة نهاية هذه الفترة، تمثلت في إختلالات داخلية وخارجية، فكان خيار السلطات آنذاك اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، عن طريق إبرام إتفاقيات معها، وهو ما سنحاول التعرف عليه بالتفصيل من خلال المبحث التالي.

المبحث الثالث: الإجراءات والتدابير المتخذة لتصحيح السياسة المالية الجزائرية بعد سنة 1993.

بالرغم مما حققته الإصلاحات السابق ذكرها من تقدم، إلا أن الإقتصاد الجزائري قد شهد نهاية سنة 1993 وضعية صعبة وخائفة، مما دفع ببعض المحللين إلى التساؤل حول فعالية الإصلاحات المتخذة والوقت الضائع الذي كلف المواطن الجزائري تكاليفا إجتماعية باهضة، وزاد بالتالي من تدهور وضعية الإقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل خيار السلطات الجزائرية هذه المرة هو اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، وبالتالي تبني سياسات تصحيحية بمساعدتها، نحاول إستقرائها فيما يلي:

المطلب الأول: إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج الإستقرار الإقتصادي (1995/03/31-1994/04/01).

في إطار برنامج الإستقرار الإقتصادي، إتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات تصحيحية في السياسة المالية للدولة، تتمثل أساسا فيما يلي:

أولا: الميزانية العامة للدولة.

في ظل البرنامج السابق ذكره، حددت النسبة 0.3% من الناتج الداخلي الإجمالي، كهدف أساسي لعجز الميزانية مقابل 7.9% خلال سنة 1993، وفي نفس الوقت، تخفيض العجز الإجمالي للخزينة من 9.2% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 5.7% خلال سنة 1994¹، ويمكن الوصول لهذه الأهداف من خلال مايلي:

- أثر إنخفاض سعر الصرف على الإيرادات البترولية؛
- يمكن التوقع بارتفاع الإيرادات الأخرى للميزانية خارج المحروقات، بفعل تحرير الأسعار وتحسين التحصيل الضريبي.

وفيما يخص الرصيد الميزاني لسنة 1994، فقد بدا سالبا بمقدار (-76.5 مليار دينار جزائري)، حيث قدر إجمالي الإيرادات العامة للدولة في ذات السنة بمبلغ 385.4 مليار دينار جزائري، منها 222.2 مليار دينار جزائري متأتية من الجباية البترولية، وذلك بنسبة 51.1% من الإيرادات الكلية للدولة، والباقي للجباية الضريبية بمبلغ 163.2 مليار دينار جزائري، وبنسبة 37.5% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة².

¹ عبد الله بلوناس، أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص.326.

² راجع في ذلك قانون المالية لسنة 1995.

إن كل ما سبق يدل على حقيقة هامة مفادها أن التفوق كان دائما للجباية البترولية، حيث أن نسبة هذه الأخيرة لم تنزل عن مستوى 51%، بينما لم تستطع الجباية الضريبية تجاوز حاجز 40%، أو حتى بلوغه ولو في حالة إنخفاض الجباية البترولية، وهو ما يطرح بشدة مشكل التحصيل الضريبي، الذي لم يتمكن لحد الآن من قمع الغش والتهرب الضريبي، وذلك على الأقل - وفي مرحلة أولى - لموازنة حصة الجبايتين في الموارد العامة للدولة.

أما فيما يخص جانب النفقات العامة للدولة ، فنجد أنها قدرت سنة 1994 بمبلغ 461.9 مليار دينار جزائري، وذلك برجوح الكفة لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، فالنفقات الأولى والمكونة أساسا من أجور الموظفين قد بلغت في ذات السنة مبلغ 344.7 مليار دينار جزائري، وبالتالي تكون بذلك قد حازت على حصة كبيرة من النفقات العامة للدولة، وذلك بما لا يقل في المتوسط عن 74%، وفي الطرف الآخر، سجلت نفقات التجهيز تقييدا كبيرا، حيث بلغت في المقابل 117.2 مليار دينار جزائري، وذلك بنسبة 25.3% من إجمالي النفقات العامة للدولة¹.

وقد بقي الرصيد الميزاني سالبا خلال فترة تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي، وذلك لإستمرار زيادة إجمالي النفقات العامة عن حصيلة الإيرادات العامة للدولة، والتي تأثرت بإستمرار بتدهور سعر برميل النفط الخام، الذي وصل سنة 1995 إلى 17 دولار، وهذا بالرغم من الإستمرار في سياسة تخفيض الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي.

ثانيا: دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.

واصلت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة (فترة تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي) دعمها للمواد الإستهلاكية التي تراها ضرورية بالنسبة للمواطن الجزائري، حيث إستمر دعمها خلال سنة 1994 لخمس مواد أساسية كما هو الحال خلال سنة 1993، والمتمثلة في الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب ودقيق الأطفال، وقد بلغت المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال سنة 1994 ما مقداره 17.4 مليار دينار جزائري².

ومن خلال ما تقدم ذكره، وبالمقارنة مع سنة 1993، نجد أن نفس المواد الخمس قد بقيت مدعمة من طرف الدولة خلال سنة 1994، إلا أننا نجد أن المبلغ المخصص من ميزانية الدولة لهذا الدعم قد إنخفض خلال سنتي 1993 و 1994 من 22.7 مليار دينار جزائري سنة 1993* إلى 17.4 مليار دينار جزائري سنة 1994، وهو ما يفسر ويدخل في رفع الدعم عن المواد الغذائية وتحرير الأسعار الذي سيتم تقنينه لاحقا.

* أنظر في ذلك للجدول رقم 75 من المبحث السابق.

¹ نفس المرجع السابق.

² راجع في ذلك قانون المالية لسنة 1994.

ثالثا: الإجراءات الإجتماعية.

بالنظر لما حملته المنحة المقدمة سنة 1992 من سلبيات، والتي نذكر منها:¹

- المبلغ الزهيد لهذه المنحة ، بالنظر إلى سعر المواد الأساسية؛
- العدد الكبير من الأشخاص الذين يتقاضون هذه المنحة، بالرغم من أن وضعيتهم لم تكن تبرر ذلك، في حين أن مستحقيها الحقيقيين كانوا لا يتقاضونها؛
- الصعوبات الكبيرة التي إعتضت المجالس الشعبية البلدية المكلفة بتسيير هذه المنحة، وهذا بسبب العدد الكبير من المرشحين لتقاضي هذا التعويض.

أعيد النظر في مضمونها وشكلها وتحديد المستفيدين منها، وفي أكتوبر سنة 1994، تم تعويض هذه المنحة بصيغتين جديدتين لدعم الفئات التي ليس لها دخل، هما منحة التضامن الجزائرية (AFS) والتعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة (IAIG).

1. منحة التضامن الجزائرية (AFS):

خصت هذه المنحة لأرباب الأسر المفتقدين إلى دخل والبالغين (60) عاما فأكثر، إضافة إلى الأشخاص المعوقين وغير القادرين عن العمل (دون شرط السن في هذه الحالة)، وتم رفع مبلغ هذه المنحة إلى 600 دج في الشهر، مع زيادة 120 دج في الشهر، لكل شخص على نفقة رب الأسرة، وذلك في حدود ثلاث أشخاص.

2. التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة (IAIG):

يدفع هذا التعويض للأشخاص الذين ليس لهم دخل، مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة، وقد كان مبلغ هذا التعويض في حدود 2100 دج في الشهر، ليرفع فيما بعد إلى 2800 دج شهريا، وهو أقل من نصف قيمة الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون، كما أن المبالغ المدفوعة تحسب تبعا للأيام التي أشتغل فيها المستفيد فعلا.

وفيما يخص جانب الشغل، وأمام تفاقم مشكلة البطالة التي تشمل على الخصوص المقبلين على العمل لأول مرة، وكذا العمال المطرودين من عملهم لأسباب إقتصادية، تم إعداد جملة من البرامج لمكافحة البطالة، سيما تجاه الشباب، من خلال ما يلي:

¹ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES)، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998.

1. برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية¹.

تم في هذا المجال إقامة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب، وذلك بتشغيلهم بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية، وقد كانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب البطالين على إكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة، في مدة تتراوح بين ثلاث أشهر وإثنا عشرة شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية.

وتتلقى المؤسسات المحلية والإدارات مقابل عرض مناصب العمل معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FACJ)، والذي تم إنشاؤه وتدعيمه من أجل القيام بهذا الدور بالخصوص.

2. نظام التقاعد المسبق.

أنشئ هذا النظام بموجب المرسوم التشريعي رقم (10-94)، والمؤرخ في 26 ماي 1994، وهو يتعلق بالخصوص بالأشخاص الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، وذلك راجع لأسباب إقتصادية بحتة، عن طريق تقليص عدد العمال أو التوقف القانوني لعمل المستخدم.

ومن أجل إستكمال سير هذا النظام على أحسن وجه، تم تدعيمه بإجراءات فقدان مناصب العمل (سنأتي على ذكرها تباعا) من خلال تقنينها، وذلك حماية لحقوق المستخدمين.

3. إجراءات فقدان مناصب العمل.

ضمن هذا الإطار، ومن أجل حماية الأشخاص الذين قد يفقدون مناصب عملهم الإعتيادية لا إراديا، تم إصدار المراسيم القانونية التالية:

– المرسوم التشريعي رقم (09-94)، المؤرخ في 26 ماي 1994، والذي يتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية؛

– المرسوم التشريعي رقم (11-94)، المؤرخ في 26 ماي 1994، والذي يتناول التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب إقتصادية.

ومما سبق، ورغم جميع محاولات الإصلاح التي قامت بها الحكومة الجزائرية خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي، بقي الإقتصاد الجزائري يواجه عقبات جمة وكبيرة، خصوصا أن إيرادات العملة الصعبة، متعلقة أساسا بالمحروقات، ضف إلى ذلك مشكلة التبعية الغذائية، وما زادها تعقيدا هو الديون الخارجية، الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية مرة أخرى للجوء للمؤسسات المالية الدولية وعقد إتفاق تعديل هيكل عام 1995، وهو ما سنتناوله تباعا.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص. 91. 94.

المطلب الثاني: إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج التعديل الهيكلي
(أفريل 1995-مارس 1998).

واصلت السلطات الجزائرية إصلاح السياسة المالية ضمن برنامج التعديل الهيكلي المبرم مع المؤسسات المالية الدولية في أفريل 1995، ويمكن تلخيص أهم المحاور الأساسية المعتمدة لإصلاح السياسة المالية آنذاك في النقاط التالية:

أولاً: الميزانية العامة للدولة.

يمكننا إبراز بنودها خلال هذه الفترة في الجدول التالي:

الجدول رقم (79): تطور بنود الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1995-1998).

الوحدة: مليار دج

البيان	السنوات	1995	1996	1997	1998
الإيرادات العامة للدولة منها:		611.731	825.157	926.668	774.511
- الإيرادات العادية:		275.583	329.160	361.903	395.995
- الجباية البترولية:		336.148	495.997	564.765	378.556
النفقات العامة للدولة منها:		759.617	724.609	845.196	875.739
- نفقات التسيير:		473.694	550.596	643.555	663.855
- نفقات التجهيز:		285.923	174.013	201.641	211.884
الرصيد الميزاني		147.886 -	100.548 +	81.472 +	101.228 -

Source: ONS, Rétrospective Statistique du (1970- 2002), édition 2005.

يلاحظ من خلال إستطلاع بيانات الجدول أعلاه، التطورات الحاصلة في جانب الإيرادات العامة للدولة، التي إرتفعت من 611.731 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 926.668 مليار دينار جزائري سنة 1997، ويرجع ذلك برأينا، إلى مواصلة الدولة في إعتماها على مداخيل الجباية البترولية، التي شهدت قفزة كبيرة في تلك الفترة، حيث إنتقلت من 336.148 مليار دج سنة 1995 إلى 564.765 مليار دينار جزائري سنة 1997، كما نستطيع في هذا المجال، أن نؤكد أن هذا التطور الحاصل في الإيرادات العامة للدولة راجع إلى العديد من العناصر، والتي سببها برنامج التعديل الهيكلي، لعل من أهمها:

- تطبيق التدابير الداعية إلى تقوية النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية؛
- تعديل سعر الصرف؛
- زيادة الواردات نتيجة لتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى توسيع الوعاء الضريبي (الرسوم الجمركية).

إلا أن الجدير بالملاحظة بعد ذلك هو الإنخفاض الكبير في الإيرادات العامة للدولة سنة 1998، حيث تراجعت من 926.668 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلى 774.511 مليار دينار جزائري سنة 1998، وذلك يرجع لإنهيار أسعار المحروقات سنة 1998 إلى أكثر من 12.85 دولار للبرميل، الأمر الذي انعكس بالسلب على إيرادات الجباية البترولية، مما أثر في حجم الإيرادات العامة للدولة خلال ذات السنة (1998).

أما ما يخص النفقات العامة للدولة، وذلك خلال الفترة (1995-1998)، فقد عرفت ارتفاعا محسوسا هي الأخرى، إذ انتقلت من 759.617 مليار دج سنة 1995 إلى ما يقارب 875.739 مليار دينار جزائري سنة 1998، إلا أننا نلاحظ، أنها قد شهدت في المقابل إنخفاضا محسوسا خلال الفترة (1995-1996)، وهذا يعزى لإجراءات السياسة التي طبقت آنذاك، والتي من بينها إنتهاج سياسة دخول متشددة وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الإستثمارات العامة، وذلك من أجل تحقيق مداخل، تمكن الدولة من إزالة العجز المالي المتواصل، إضافة إلى تعزيز شبكة الضمان الإجتماعي، وذلك بما يخدم إجراءات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

من خلال ما سبق ذكره، ومن ملاحظة تطور إيرادات الموازنة العامة للدولة ونفقاتها خلال الفترة (1995-1998)، يمكننا إستخلاص تطور الرصيد الميزاني للدولة وذلك خلال نفس الفترة، حيث نلاحظ أنه قد إنتقل من (-76.5) مليار دينار جزائري سنة 1994¹ إلى (-147.886) مليار دينار جزائري سنة 1995، وذلك بسبب تفاقم حجم النفقات العامة، التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وتيرة زيادة الإيرادات العامة، ضف إلى ذلك تدهور سعر برميل النفط، الذي وصل سنة 1995 إلى 17 دولار، بالرغم من الإستمرار في سياسة تخفيض الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي.

أما فيما يخص سنة 1996، فقد تميزت بعودة تحسن الرصيد الميزاني بفائض قدره 100.548 مليار دينار جزائري، وهذا راجع للزيادة التي مست الإيرادات العامة للبلاد، وذلك لإنتعاش سعر برميل النفط الذي وصل إلى 22 دولار، وكذا بداية تطبيق قانون الخصخصة في أبريل 1996، ثم يعود الرصيد الميزاني وينخفض مجددا إلى 81.472 مليار دينار جزائري بسبب تراجع سعر البرميل الخام من النفط إلى حوالي 19 دولار سنة 1997.

¹ إرجع الى إجراءات تصحيح السياسة المالية من خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي، وذلك بداية هذا المبحث.

أما ما يخص سنة 1998، وبسبب إنهيار أسعار المحروقات مجددا إلى 12.85 دولار، فقد انعكس ذلك على إيرادات الجباية البترولية، مما حوّل الرصيد الميزاني إلى عجز يقدر بحوالي 101.228 مليار دينار جزائري.

ثانيا: إصلاح المؤسسات العمومية.

مع تبني الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي، تسارعت خطوات الإصلاح نحو هدف أساسي تمثل في مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية، وضمن هذا الإطار، إتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات من أجل تحسين وضعية هذه المؤسسات من أهمها:

1. مواصلة التطهير المالي للمؤسسات العمومية:

واصلت الدولة الجزائرية في هذا المجال عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية، من أجل تصفية ديونها، وجعلها قادرة على أن تلعب دورها بصفة طبيعية في السوق، وإعطاءها هيكلا ماليا متوازنا، عن طريق إعادة تكوين رأسمالها الاجتماعي، بإعتمادها على مواردها الذاتية.

وقد خصصت لهذه العملية مبالغاً ضخمة، يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (80): المبالغ المخصصة لعملية التطهير المالي خلال الفترة (1994-1997).

الوحدة : مليار دج

1997	1996	1995	*1994	1994	البيان
78.0	124.4	148.5	122.5	76.0	المبالغ المخصصة لعملية التطهير المالي

المصدر: تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على بيانات: قوانين المالية لسنوات 1994، 1995، 1996، 1997.

* قانون المالية التكميلي لسنة 1994.

من خلال الجدول أعلاه، نستشف الأهمية الكبرى التي كانت الدولة الجزائرية توليها لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الوطنية، وبالتالي فقد واصلت هذه العملية خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وخصصت لها بذلك مبالغاً ضخمة (الأمر الذي يوضحه الجدول أعلاه) وصلت إلى حدود 26% من مجموع الإيرادات العامة للدولة سنة 1994¹.

ورغم كل ما سبق ذكره، بقيت المؤسسات العمومية الوطنية تعاني من مديونية كبيرة تجاه البنوك، وصلت في السداسي الأول من سنة 1996 إلى حدود 128 مليار دينار جزائري.

¹ راجع في ذلك قانون المالية التكميلي لسنة 1994.

2. خصوصية المؤسسات العمومية:

قبل سنة 1994، بذلت السلطات الجزائرية جهودا معتبرة نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ منحت لمعظمها الإستقلالية القانونية والمالية، مع إعادة تأهيلها بإعفائها من الديون، وبالنظر للوضع المالي المزري الذي تميزت به المؤسسات العمومية آنذاك، لجأت السلطات الجزائرية لعملية التطهير المالي لها¹، غير أنّ هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين رئيسيين هما:

- لم تتمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر في المؤسسات العمومية؛
- لم تشمل الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العمومية.

ومنذ سنة 1994، بدأت السلطات تتصدى لهذه النقائص، وذلك من خلال الإصلاحات التالية:

- تطبيق قانون جديد للإستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية؛
- منح الإستقلالية للمؤسسات العمومية الكبرى المثقلة بالديون ومتابعة إصلاحها وإعادة هيكلتها؛
- إقرار قانون الخصوصية الأول بالتعاون مع البنك الدولي سنة 1996؛
- خصوصية حوالي 250 مؤسسة عمومية سنتي 1998 و 1999.

وفي سنة 1995، بدأ تنفيذ برنامج الخصوصية، من خلال إتخاذ الإجراءات التالية:²

- إما في تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها، أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص؛
- أو في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية.

وقد ترتب على ذلك حل 19 مؤسسة وتسريح عمالها، مما أدى إلى وضع خطة جديدة للتأمين ضد البطالة في جويلية 1994، تقدم بموجبها مدفوعات إنهاء الخدمة، في شكل مبالغ للعمال المسرحين وعلى الفترة الممتدة بين 1994 و 1997.

وفي أفريل 1996، بدأ تنفيذ برنامج الخصوصية بمساندة البنك الدولي، وفي ذات السنة صيغت أعمال صندوق التطهير المالي، معلنا بذلك عملية الإنقاذ الحكومية (إنتهت جميع المدفوعات في مارس سنة 1997)، وقد إستهدف برنامج الخصوصية حوالي 200 شركة من الشركات العمومية الصغيرة معظمها في قطاع البناء، لكن هذه العملية لم تتسارع خطأها إلا في نهاية سنة 1996، وذلك بعد إنشاء خمس (05) شركات إقليمية قابضة، وبحلول أفريل 1998، كان قد تمّ بالفعل خصوصية أو حل أكثر من 800 مؤسسة محلية.

¹ Mustapha Mekideche, *L'Algérie entre économie de reste et économie émergente*, (1986-1990), édition Dahlab, Alger, 2000, p.39.

² راجع في ذلك المرسوم التنفيذي رقم (95-22) المؤرخ في 26/08/1995 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم (97-12).

إضافة إلى هذه المبادرات نحو الخوصصة، أنشئت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص (وكالة الإستثمار الوطني سنة 1994)، والتي يتمحور هدفها في مساعدة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي على تخطي العقبات البيروقراطية والحصول على إعفاءات ضريبية.

ثالثا: دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.

في سياق مواصلة إصلاح نظام الأسعار، صدر في 25 جانفي 1995 الأمر رقم (95-06)، الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، حيث تنص المادة الرابعة منه على التالي "تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات اعتمادا على قواعد المنافسة".

ويمكن تمثيل المواد الغذائية المدعمة خلال هذه الفترة، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (81): المواد الإستهلاكية المدعمة خلال الفترة (1995-1997).

1997	1996	1995
-	1- الحليب المبستر	1 - القمح الصلب واللين
-	-	2- السميد
-	-	3- الدقيق المستورد
-	-	4- الحليب

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على البيانات الواردة في: قوانين المالية للسنوات: 1995، 1996، 1997.

وقد بلغت المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال هذه الفترة، حسبما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (82): المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال الفترة (1995-1997).

الوحدة: مليار دج

1997	1996	1995	البيان
00.00	02.20	17.00	المبالغ المخصصة لدعم السلع الإستهلاكية

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على البيانات الواردة في: قوانين المالية لسنوات 1995، 1996، 1997.

من خلال البيانات الواردة في الجدولين أعلاه، نستنتج أن عدد المواد الإستهلاكية المدعمة من طرف الدولة بدأ يتضاءل تدريجيا من أربع مواد أساسية سنة 1995 إلى مادة واحدة في جانفي سنة 1996، إضافة إلى أن المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم المواد الغذائية الأساسية قد بدأت في الإنخفاض، حيث إنتقلت بصفة مدهشة من 17.00 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 02.20 مليار دينار جزائري سنة 1996، وذلك كله يدخل في إطار رفع الدعم وتحرير الأسعار.

وفي نهاية سنة 1997، تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والطاقوية، فأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والبتروولية، التي كانت مدعمة إلى حوالي 100% خلال سنتي 1994 و1995، و60% خلال سنتي 1995 و1996.

رابعاً: الإجراءات الإجتماعية.

إنعكست إجراءات ارتفاع الأسعار العالمية على الفئات الإجتماعية المختلفة، خصوصاً ذات الدخل الضعيف، لذلك لجأت السلطات الجزائرية لإستكمال نظام تعويضات الحماية الإجتماعية، الذي يهدف إلى تخفيض آثار رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وهو ما يسمى ببرنامج الشبكة الإجتماعية، الذي إستفاد منه البطالون والفئات المحرومة.

وضمن هذا المجال، تم إستكمال برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية، أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، عقود التشغيل المسبق، والمساعدة على إنشاء مقاولات صغرى، كما تم الشروع مؤخراً في برنامج لدعم التشغيل، من خلال منح القروض المصغرة، وهذا كما يلي:¹

1. إستكمال برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية:

من أجل إستكمال هذا البرنامج (الذي تم التعرض له سابقاً من خلال الترتيبات الإجتماعية لبرنامج الإستقرار الإقتصادي) تم تعويض صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FACJ) سنة 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSSES)، الذي يتمتع بصلاحيات أوسع من الصندوق السابق مع إقامة ترتيبات جديدة للتشغيل، والواقع أن هذا الشغل ظل هامشياً، حيث لم يستفد منه سوى شباب تتراوح نسبتهم بين 3% و4%.

2. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة:

يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان المقبلين على العمل لأول مرة، والذين لا يتوفرون عموماً على مستوى تعليم عالي بصفة خاصة، ويتميز بأن مناصب الشغل المقترحة تنصب على أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الإجتماعي للتنمية، وقد أسندت سيره إلى وكالة التنمية الإجتماعية.

3. برنامج عقود الشغل المسبق:

يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان البطالين الحاملين لشهادات جامعية والتقنيين السامين البالغين من العمر 19 إلى 35 سنة، كما يتوجه إلى البطالين الذين سبق لهم أن إشتغلوا في برامج ترقية، مثل

¹ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مرجع سابق، ص ص. 91. 94.

الشغل المأجور بمبادرة محلية، أو الأنشطة ذات المصلحة العامة، حيث تبلغ مدة العقد سنة، ويمكن تجديدها مرة واحدة لمدة ستة أشهر بطلب من رب العمل، ويتولى تمويل هذا البرنامج وكالة التنمية الإجتماعية، حيث يساهم رب العمل أثناء الفترة الثانية بنسبة 20% من الأجرة المدفوعة للمستفيد، والتي تبلغ 6000 دج في الشهر بالنسبة للجامعيين و4500 دج في الشهر للتقنيين الساميين.

4. برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السادس الثاني من سنة 1997، وهو موجه للمواطنين من الشبان والإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال، من خلال إنشاء مقاولات خاصة بهم. ويتم تدعيم هذا البرنامج ماليا من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشبان، وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة، تم في سنة 1998 إنشاء صندوق ضمان إستثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي.

5. برنامج القروض المصغرة:

يوجه هذا البرنامج لكل الأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل، والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 سنة بما فيهم البنات وربات البيوت، ومن بين ترتيبات هذا البرنامج ما يلي:

- يمكن منح قرض بنكي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير، مع العلم أن مبلغ القرض يتراوح ما بين 50000 إلى 350000 دج؛
- للحصول على القرض الصغير، يتعين على طالبه توفير ما لا يقل عن 05% من مبلغ القرض المطلوب من ماله الخاص؛
- يدفع المستفيد فوائد بنكية بمعدل 02%، والباقي تتحمله الخزينة؛
- تم إنشاء صندوق ضمان برأسمال 4 مليار دينار جزائري، من أجل طمأننة البنوك وتسهيل منح القروض؛
- تتولى وكالة التنمية الإجتماعية تسيير هذه الترتيبات.

ومما سبق ذكره، يمكننا الإجماع أن مختلف الترتيبات التي وضعت لمكافحة البطالة، تبدو غير كافية، للتخفيف من حدتها، لأنها تقترح معالجة إجتماعية لها بدلا من المعالجة الإقتصادية، غير أن ترتيبات المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغرى تبدو واحدة أكثر من غيرها، لأنها يمكن أن تنتهي بإنشاء مناصب شغل أقل عشوائية وأكثرها إستقرارا نسبيا.

وبالرغم من أن الدولة الجزائرية قد تبنت سياسة إجتماعية للحد من ظاهرة الفقر، فإنها لم تتكفل بأزيد من 10% من الفقراء، إذ لم يتجاوز الأشخاص المتكفل بهم إجتماعيا خلال سنة 2000 ما يقارب 1.1 مليون شخص في مختلف البرامج الإجتماعية.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل، تتبع تطور السياسة المالية الجزائرية، ابتداءً من مرحلة التخطيط المركزي، وصولاً إلى نهاية المدة المخصصة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، حيث شرعت السلطات الجزائرية آنذاك - مع تدهور التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد - إلى تبني إصلاحات ذاتية، تمثلت في الأساس في إصلاح المؤسسات العمومية، بروز ملامح الإصلاح الضريبي في مارس 1987، إصلاح نظام الأسعار، إضافة لتبني برنامج الشبكة الإجتماعية، من أجل حماية المواطنين من الإجراءات التقشفية للميزانية العامة للدولة.

ورغم ما حققته الإصلاحات السابق ذكرها من تقدم، إلا أنّ الإقتصاد الوطني قد عرف وضعياً صعبة نهاية هذه الفترة، تمثلت في إختلالات داخلية وخارجية، خصوصاً العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، فكان خيار السلطات آنذاك اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، عن طريق إبرام إتفاقيات معها، وبالتالي، فقد واصلت الدولة في دعمها لأسعار المواد الأساسية للمواطن، إضافة إلى إجراءات الشبكة الإجتماعية، وهذا في إطار برنامج الإستقرار الإقتصادي.

وبالرغم من جميع محاولات الإصلاح التي قامت بها الحكومة الجزائرية خلال البرنامج السابق ذكره، فقد بقي الإقتصاد الجزائري يواجه عقبات جمة وكبيرة، خصوصاً أن إيرادات العملة الصعبة، متعلقة أساساً بالمحروقات، ضف إلى ذلك مشكلة التبعية الغذائية، وما زادها تعقيداً هو الديون الخارجية، الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية مرة أخرى للجوء للمؤسسات المالية الدولية وعقد إتفاق تعديل هيكلي عام 1995، بدأت السلطات الجزائرية في تنفيذ بنوده، عن طريق مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية بتبني برنامج الخوصصة سنة 1995، تقليص المبالغ المخصصة لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية سنة بعد سنة، إضافة إلى مواصلة الترتيبات الخاصة بمكافحة البطالة.

الفصل الثاني عشر:

محاولة تقييم نتائج ما بعد التصحيح

في السياسة المالية الجزائرية.

مقدمة الفصل:

ليس ثمة ريب في أنّ قرار الحكومة الجزائرية في فترة سابقة بتبني الإصلاحات الهيكلية، قد جاء نظير رغبة صادقة منها في علاج الإختلالات الكبيرة التي عانى منها الإقتصاد الوطني، والتي تراكمت بشدة عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن، وقد تمثل أغلبها في إختلال التوازن الداخلي والخارجي، إختلال علاقات النمو بين قطاعات الإقتصاد المختلفة، عجز الموازنة العامة للدولة وعدم تناسب كمية النقود مع المعروض من السلع والخدمات الوطنية.

وقد تمكنت الدولة الجزائرية إلى حد بعيد من تحسين أوضاعها الداخلية والخارجية -إعتمادا على شهادة المؤسسات المالية الدولية بهذا الخصوص- وذلك بعد قيامها بعملية الإصلاحات الإقتصادية والمالية المعتمدة إبتداء من نهاية الثمانينات، وهذا على الرغم من الفترة العصيبة التي تزامنت وقيام الجزائر بالتصحيحات الهيكلية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، سواءا كان ذلك على الجانب السياسي أو الإقتصادي أو حتى الأمني.

وتهدف برامج التصحيح الهيكلي عامة إلى تحقيق معدل نمو إقتصادي مرضي، تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهذا على المدى المتوسط والبعيد، وهو ما يحسب إيجابيا ولصالح هذه البرامج، إلا أنّ لها وفي المقابل آثارا سلبية، يمكن أن تهدد الجانب الإقتصادي والإجتماعي على حد سواء، وهو ما إستلزم محاولة إستبيان بعضها بصفة عامة - من خلال مايلي - وذلك بالتركيز على آثار التصحيح الميزاني على الإقتصاد الوطني.

فبعد الولوج - من خلال الفصل الحادي عشر- في غمار عملية تصحيح السياسة المالية الجزائرية الذاتية منها والمدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وذلك حتى سنة 1998 (تاريخ إنتهاء المدة المقررة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر)، نحاول فيما يلي إستطلاع آثار هذا التصحيح، في محاولة منا لتقييم نتائج ما بعد التصحيح في السياسة المالية الجزائرية، وذلك إعتمادا على المباحث الآتي ذكرها كما يلي:

المبحث الأول: تطور معطيات السياسة المالية الجزائرية بعد التصحيح الهيكلي.

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للجزائر بعد التصحيح الهيكلي.

المبحث الأول: تطور معطيات السياسة المالية الجزائرية بعد التصحيح الهيكلي.

لقد أسفر تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي عن معالجة بعض مظاهر الإختلال في العديد من الميادين، سواءا خص ذلك الإقتصادية منها أو الإجتماعية، إلا أنه وفي المقابل، سجل المختصون في ذلك تراجعاً في بعض المؤشرات والقطاعات الوطنية، كما أكدوا أن التحسن الملاحظ في بعض المجالات، قد ساهم فيه - وإلى حد كبير - إرتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة كبيرة.

ومن أجل أكثر إيضاح، ينصب هذا التقييم على عدة جوانب ونتائج إقتصادية وإجتماعية عامة، إلا أننا سنركز من خلال هذا المبحث على تحليل تطور معطيات وبنود السياسة المالية بعد إنتهاء الفترة المخصصة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، أي بعد سنة 1998.

المطلب الأول: تحليل تطور الرصيد الميزاني للدولة بعد سنة 1998.

نحاول فيما يلي الإسترسال في تحليل تطور بنود الميزانية العامة للدولة بعد إنتهاء المدة المقررة من طرف المؤسسات المالية الدولية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (83): تطور بنود الموازنة العامة للدولة بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دج

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات العامة		950.5	1578.2	1505.5	1903.2	1475.44
النفقات العامة		961.7	1178.1	1321	1550.6	1929.49
الرصيد الميزاني		11.2 -	400.1+	184.5+	52.6 +	454.05 -
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة		1528	1635.83	1828.9	1831.3	1924.0
النفقات العامة		1920	1950	2660.6	3946.7	4322.9
الرصيد الميزاني		392 -	314.17 -	831.7 -	2115.5 -	2398.9 -

المصدر: - من سنة 1999 إلى سنة 2002: مأخوذة من مجلة الجزائر بالأرقام رقم 29، 31، 32، 33 على التوالي،

نشرات: 1999، 2002، 2003، 2004.

- من سنة 2003 إلى سنة 2008: من قوانين المالية للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006، 2007،

2008.

من خلال الجدول أعلاه، نلمح الرصيد السالب للموازنة العامة للدولة سنة 1999، حيث قدر العجز هذه السنة بـ 11.2 مليار دج، وذلك مقارنة بسنة نهاية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي (1998)، أين قدر العجز آنذاك بـ 101.228 مليار دج*، ويعود ذلك إلى إرتفاع سعر البرميل الخام من النفط، الذي وصل عام 1999 إلى ما مقداره 17 دولار، وقد تواصل بعد ذلك سعر البترول في الإرتفاع، حيث وصل سنة 2000 إلى 28 دولار للبرميل، الأمر الذي إنعكس إيجابيا على رصيد الموازنة العامة للدولة، حيث حققت فائضا مقداره 400.1 مليار دج ذات السنة، وبعد ذلك إنخفض هذا الفائض خلال سنتي 2001 و2002، حيث وصل سنة 2002 إلى 52.6 مليار دج، وذلك جراء الزيادة في النفقات العامة للدولة، بسبب المشاريع التنموية التي تقوم بها الدولة (وهو ما سنتناوله لاحقا)، أما خلال سنة 2003، فقد عاد العجز إلى الموازنة العامة للدولة مرة أخرى، حيث وصل إلى 454.05 مليار دج، ويعود السبب في ذلك إلى إنخفاض الإيرادات العامة من جهة، وزيادة النفقات العامة من جهة أخرى، كما عرفت سنة 2004 إنخفاضا في عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك مقارنة بسنة 2003، ويرجع ذلك لزيادة الإيرادات العامة للدولة سنة 2004 بسبب زيادة الإيرادات النفطية لإرتفاع أسعار النفط، التي وصلت إلى 40 دولار للبرميل ذات السنة، وتواصلت بعد ذلك الإيرادات العامة للدولة في الزيادة، وذلك ما أدى إلى إنخفاض عجز الميزانية العامة للدولة إلى 314.17 مليار دج سنة 2005، وهذا بعد أن شارفت أسعار البترول الخام في جوان من ذات السنة على عتبة 60 دولار للبرميل، وما تجدر إليه الإشارة في هذا المجال، أن الحكومة الجزائرية قد تراجعت عن إتخاذ 25 دولار كسعر مرجعي لبرميل البترول في قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث واصلت في الإعتماد على قيمة 19 دولار للبرميل كسعر مرجعي كما في السابق، وهو ما يدل على أنها تنوي اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، من أجل تغطية عجز الميزانية العامة للدولة¹.

أما خلال سنة 2006، فقد واصل عجز الميزانية العامة للدولة في الإنخفاض ليصل إلى 831.7 مليار دج، وذلك بسبب الإرتفاع المطرد في الإيرادات العامة للدولة، نظير إرتفاع عائدات الجباية البترولية آنذاك، ليقفز هذا العجز إلى ما مقداره 2115.5 مليار دج سنة 2007، ثم إلى 2398.9 مليار دج سنة 2008، وذلك بعد أن شارف سعر البرميل الخام عتبة 100 دولار للبرميل بداية ذات السنة.

* إرجع في ذلك للفصل الحادي عشر من ذات الباب.

¹ "ميزانية تكميلية تبارك العجز لتجانب نزاعات الوزراء"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1381، الصادرة في 17 ماي 2005، ص.4.

من خلال المعطيات السابقة، وجدنا أن عجز الموازنة العامة للدولة في تزايد مستمر مؤخراً، وهذا على الرغم من الإرتفاع المتتالي لأسعار النفط الخام، ونفسر ذلك بالإرتفاع المطرد للنفقات العامة نظير إرتفاع الإيرادات النفطية وتحسن الوضع الإقتصادي الداخلي والخارجي (التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية)، ضف إلى ذلك دخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق، وذلك مع بداية شهر سبتمبر سنة 2005، وهو ما يؤدي إلى تخفيض مداخيل وعوائد الجمارك¹، بما يؤثر سلبا على الإيرادات العامة، وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة للدولة بعد سنة 1998.

من أجل تعميق الفهم، ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء العجز في الميزانية العامة للدولة، يتعين علينا تفصيل بنود الإيرادات العامة للدولة بغية تعيين المسؤول الرئيسي من هذه البنود عن العجز الحاصل في الميزانية العامة للدولة، ومن أجل ذلك نورد الجدول أدناه:

الجدول رقم (84): تطور الإيرادات العامة للدولة بعد سنة 1998.

الوحدة : مليار دج

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
- الجباية البترولية:		560.1	1173.2	956.4	942.9	836.06
- الجباية العادية:		390.4	404.9	549.1	660.3	639.38
- الإيرادات المباشرة		314.8	349.5	398.2	483	494.38
- الإيرادات غير المباشرة		75.6	55.4	150.9	177.3	145
مجموع الإيرادات العامة		950.5	1578.2	1505.5	1903.2	1475.44
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
- الجباية البترولية:		862.20	899.0	916.0	973.0	970.2
- الجباية العادية:		665.80	736.83	913.0	858.3	953.8
- الإيرادات المباشرة		532.30	596.93	712.6	704.8	754.8
- الإيرادات غير المباشرة		133.5	139.9	200.4	153.5	199.0
مجموع الإيرادات العامة		1528	1635.83	1828.9	1831.3	1924.0

المصدر: - من سنة 1999 إلى سنة 2002: مأخوذة من مجلة الجزائر بالأرقام رقم 29، 31، 32، 33 على التوالي، نشرات: 1999، 2002، 2003، 2004.

- من سنة 2003 إلى سنة 2008: من قوانين المالية للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.

¹ قانون المالية التكميلي أمام مجلس الحكومة، جريدة الشروق اليومي، العدد 1423، الصادرة في 06 جويلية 2005، ص.4.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة أن الإيرادات العامة قد سجلت ارتفاعا ملحوظا سنة 1999، أين بلغت ما مقداره 950.5 مليار دج، وذلك مقارنة مع سنة 1998، أين سجلت مبلغ 774.5 مليار دج*، وقد ارتفعت بالتالي الجباية البترولية، حيث وصلت إلى 560.1 مليار دينار جزائري سنة 1999، أما سنة 2000، فقد بلغت 1173.2 مليار دج، وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار النفط (كما أوردنا سابقا)، وفيما يخص الموارد الجبائية العادية، فقد شهدت الإيرادات الجبائية (المباشرة) تطورا ملحوظا، إذ إنتقلت من 314.8 مليار دج سنة 1999 إلى 483.0 مليار دج سنة 2002، ويعود السبب في هذه الزيادة لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة الخارجية، نظير إرتفاع حصة الرسوم الجمركية، أما بالنسبة للإيرادات غير الجبائية فقد عرفت تطورا محسوسا، حيث ارتفعت من 75.6 مليار دج سنة 1999 إلى 177.3 مليار دج سنة 2002.

وما تجدر إليه الإشارة في هذا المجال، أنه مع ضعف مساهمة الجباية العادية وتزايد النفقات العامة، إضافة إلى أهمية الجباية البترولية بالنسبة لموارد الميزانية العامة للدولة، فقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد، وذلك بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 2002، حيث تتكون موارد هذا الصندوق من فائض إيرادات الجباية البترولية، والتي توجه لتغطية عجوزات الموازنة العامة للدولة، زيادة على ذلك فهي تعمل على ضبط النفقات العامة وتخفيض الدين العمومي¹.

ومن منظور القبض والدفع، فقد حددت إيرادات الموازنة العامة للدولة ما مقداره 1576.6 مليار دج سنة 2002، وذلك مقابل 1389.7 مليار دينار جزائري سنة 2001، بمعنى بإرتفاع مقداره 13.5%، وذلك خارج إيرادات صندوق ضبط الموارد، وما تجدر إليه الإشارة، أنه وفي سنة 2002، كان السعر المرجح للبرميل هو 20 دولار، وذلك ما أدى إلى تضخيم الإيرادات العامة للدولة².

أما بالنسبة لسنتي 2002 و2004، فيتبين لنا جليا من خلال الجدول السابق التغيرات الحاصلة في جانب الإيرادات العامة للدولة، حيث إنخفضت من 1903.2 مليار دج سنة 2002 إلى 1528 مليار دج سنة 2004، والسبب في ذلك هو إنخفاض مداخيل الدولة من الجباية البترولية، والتي وصلت إلى 862.20 مليار دج سنة 2004، وهذا بعد أن كانت في حدود 942.9 مليار دينار جزائري عام 2002، أما فيما يخص الإيرادات الجبائية العادية، فقد عرفت هي الأخرى إنتعاشا ولو بسيطا، حيث ارتفعت من 660.3 مليار دج سنة 2002 إلى 665.8 مليار دج عام 2004.

* راجع في ذلك قانون المالية لسنة 1998.

¹ جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة في الدولة الجزائرية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص.152.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، التقرير التقييمي لمشروع قانون المالية لسنة 2004، ص.16.

وبوصول أسعار النفط إلى عتبة 60 دولار للبرميل في جوان 2005، إرتفعت الجباية البترولية من 862.20 مليار دج سنة 2004 إلى 899.0 مليار دج سنة 2005، لتصل إلى 916.0 مليار دج سنة 2006، ثم إلى 970.2 مليار دج سنة 2008، وذلك بعد أن فاق سعر البرميل عتبة 100 دولار.

ومن جانب آخر، عرفت الجباية العادية إنتعاشا خلال نفس الفترة، حيث إرتفعت من 736.83 مليار دج سنة 2005 إلى 913.0 مليار دج سنة 2006، لتصل إلى حدود 953.8 مليار دج سنة 2008، ويرجع ذلك إلى الإجراءات المتخذة مؤخرا لتحسين الأداء الضريبي، الأمر الذي إنعكس على مجموع الإيرادات العامة للدولة (وذلك إعتبارا للمكانة الهامة التي تحتلها الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة الجزائرية)، التي إنتقلت من 1635.83 مليار دج سنة 2005 إلى 1828.9 مليار دج سنة 2006، ثم إلى 1831.3 مليار دج سنة 2007، لتصل إلى 1924.0 مليار دج سنة 2008.

المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة للدولة بعد سنة 1998.

فيما يخص النفقات العامة للدولة، فقد تميزت بوتيرة نمو سريعة بعد سنة 1998، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (85): تطور النفقات العامة للدولة بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دج

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
نفقات التشغيل		774.7	856.2	963.6	1097.7	1141.68
نفقات التجهيز		187	321.9	357.4	452.9	787.8
مجموع النفقات العامة		961.7	1178.1	1321	1550.6	1929.49
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
نفقات التشغيل		1200	1200	1443.0	1652.7	2018.0
نفقات التجهيز		720	750	1217.6	2294.0	2304.9
مجموع النفقات العامة		1920	1950	2660.6	3946.7	4322.9

المصدر: - من سنة 1999 إلى سنة 2002: مأخوذة من مجلة الجزائر بالأرقام رقم 29، 31، 32، 33 على التوالي، نشرات: 1999، 2002، 2003، 2004.

- من سنة 2003 إلى سنة 2008: من قوانين المالية للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.

من خلال إستقراء بيانات الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة وتيرة تطور النفقات العامة للدولة، حيث إنتقلت من 875.739 مليار دج سنة 1998* إلى 1550.6 مليار دج سنة 2002، ثم قفزت بعد ذلك إلى 1920.0 مليار دج سنة 2004، بحيث تمثل نفقات التسيير الجزء الأكبر منها، والتي إنتقلت بدورها من 663.855 مليار دج سنة 1998** إلى 856.2 مليار دج سنة 2000، ثم إلى 1097.7 مليار دج سنة 2002، إلى أن وصلت إلى حدود 1200 مليار دج سنة 2004.

وما تجدر إليه الإشارة، أن الدولة في هذه الفترة، قد حاولت جاهدة من أجل هيكلة نفقاتها العامة، وذلك بتوجيهها نحو الإنفاق الإستثماري المنتج، بدلا من توجيهها للقطاعات غير المنتجة.

ومن جهة أخرى، سجلت نفقات التجهيز تطورا هاما بداية من سنة 2000، ذلك أنه خلال سنتي 1998 و 1999، قد سجلت إنخفاضا محسوسا، حيث تراجع من 211.884 مليار دج عام 1998 إلى 187.0 مليار دج سنة 1999، ولكنها شهدت خلال سنة 2000 ارتفاعا محسوسا، حيث وصلت إلى 321.9 مليار دج.

وقد واصلت نفقات التجهيز في المقابل إرتفاعها بداية من سنة 2000، حيث بلغت 452.9 مليار دج سنة 2002، وقد جاء هذا التطور إستجابة لمخطط الإنعاش الإقتصادي، الذي أقرته الحكومة بداية من سنة 2001، وذلك حماية للمكتسبات التي حققتها في مجال التوازنات الإقتصادية والمالية الكلية، حيث قامت بتخصيص الموارد، من أجل الإبقاء على الأولويات القطاعية، التي حددتها الحكومة والتي تتمثل في قطاعات الفلاحة، الري، التعليم العالي والسكن، وبالتالي يكون بإمكان هذه القطاعات دعم الإنعاش الإقتصادي، من أجل تلبية الإحتياجات الكبيرة للمواطنين، والتي في مقدمتها توفير مناصب الشغل والسكن، وهذا بالتركيز على نقطة مهمة جدا، وهي إنهاء المشاريع الجارية قبل البدء في مشاريع جديدة، وهذا مثل مشروع مترو الجزائر والطريق السريع شرق غرب.

وقد وصلت نفقات التجهيز إلى 720 مليار دج سنة 2004، بعد أن كانت في حدود 787.8 مليار دج سنة 2003، وهذا دليل على التطور المهم الحاصل في هذا النوع من النفقات، إضافة إلى الزيادة في نفقات التسيير (كما أشرنا إليه سابقا)، الأمر الذي أدى إلى تزايد النفقات العامة للدولة.

وقد تتابع إرتفاع النفقات العامة للدولة، حيث وصلت سنة 2003 إلى 1929.44 مليار دج، وذلك نتيجة لمواصلة الدولة في تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال ذات السنة، إضافة إلى تسطير ميزانية إضافية تقدر بحوالي 100 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2003، بسبب زلزال 21 ماي 2003، الأمر الذي زاد من إرتفاع النفقات العامة للدولة¹.

¹ بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية والنفدية في الجزائر سنة 2002، أكتوبر 2003، ص.18.

وبمواصلة الدولة في تطبيقها لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، الذي رصد له مبلغ 520 مليار دج وإنتهى في أفريل 2004¹، إضافة إلى البجوحة المالية التي تعيشها البلاد بسبب إرتفاع أسعار النفط، واصلت النفقات العامة للدولة في المقابل إرتفاعها، حيث إنتقلت من 1920 مليار دج عام 2004 إلى 1950 مليار دج سنة 2005، ثم إلى 2660.6 مليار دج سنة 2006 و 3946.7 مليار دج سنة 2007، لتصل سنة 2008 إلى ما مقداره 4322.9 مليار دينار جزائري.

أما فيما يخص نفقات التسيير، فقد إنتقلت إلى حدود 1443.0 مليار دج سنة 2006، لتصل إلى 1652.7 مليار دج سنة 2007، ثم إلى 2018.0 مليار دج سنة 2008، أما ما يتعلق بنفقات التجهيز، فقد قفزت إلى 1217.6 مليار دج سنة 2006، وهذا بعد أن كانت في حدود 750 مليار دج سنة 2005، لتصل إلى 2294.0 مليار دج سنة 2007، ثم إلى 2304.9 مليار دج سنة 2008.

وبملاحظة تطور الإيرادات والنفقات العامة ومن خلالهما رصيد الموازنة العامة للدولة، يتبين لنا أن هذه الأخيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات الجباية البترولية (والتي تعتبر عنصرا متقلبا ومن الصعب التحكم فيه)، إضافة إلى ذلك، فإن تزايد النفقات العامة للدولة تزايدا كبيرا، وفي المقابل عدم نمو الإيرادات العامة، بالقدر الذي يمكنها من تغطية هذا التزايد في النفقات العامة، حيث نخلص إلى أن الإستمرار في عجز الموازنة العامة للدولة، راجع في الأساس إلى تقلب أسعار النفط العالمية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، لتزايد النفقات العامة نظير البجوحة المالية التي تعيشها البلاد مؤخرا.

¹ "البنوك تتوفر على 10 ملايين دولار كفروض للإستثمار"، جريدة الخبر اليومية، العدد 4084، الصادرة يوم 12 ماي 2004، ص.2.

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد التصحيح الهيكلي.

بعد تحليلنا لتطور بنود السياسة المالية للجزائر بعد إنتهاء المدة المخصصة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر (أي بعد سنة 1998)، نحاول فيما يلي إستطلاع أهم المكتسبات أو النتائج، وقد تكون خسائرا في بعض الأحيان، والتي نجمت عن التصحيح في السياسة المالية بالخصوص، مركزين من خلال ذلك على شق الديون الخارجية، بإعتباره يمثل أول إهتماماتنا خلال هذا البحث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كونه السبب الرئيسي في لجوء جل الدول النامية المدينة - ومن خلالها الجزائر - للمؤسسات المالية الدولية، وبالتالي إجبارها على التوقيع على إتفاقيات وبرامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرفها.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، إرتأينا التدرج في ضبط بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية، التي تمخضت عن عملية تصحيح السياسة المالية الجزائرية، ومن خلالها السياسات الاقتصادية الأخرى، وهذا إعتقادا على النقاط الآتي ذكرها كما يلي:

المطلب الأول: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية بعد سنة 1998.

بالنظر للمستجدات السريعة والكبيرة التي شهدتها الساحة الوطنية والدولية مؤخرا، وبالخصوص الإرتفاعات المتتالية في الأسعار العالمية للنفط، فقد تأثر الإقتصاد الوطني - ومن خلاله إقتصاديات باقي الدول في العالم - أيما تأثير، وقد إنعكس كل ذلك على العديد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ما يتعلق بالديون الخارجية للجزائر وخدماتها.

وبسبب الوفرة المالية نظير إرتفاع أسعار النفط العالمية، قررت الجزائر المبادرة بالتسديد المسبق لديونها الخارجية (سنحاول الإسترسال في تفصيل وشرح هذه النقطة تباعا)، ومن أجل كل هذا، يمكن ملاحظة التطور في الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها بعد سنة 1999 حسبما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (86): تطور الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة (1999-2008).

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
حجم الدين الخارجي		28.315	25.261	22.571	22.642	23.353
خدمة الدين الخارجي		5.116	4.500	4.464	4.150	4.358
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الدين الخارجي		22.158	16.839	5.583	5.606	5.138
خدمة الدين الخارجي		5.740	5.981	13.351	1.431	1.329

Source: -1999-2003: **media bank**, n=70, fevrier-mars 2004, p p.14.16

-2004-2007: **IMF –country report**, Algeria: appendix, march 2008, Washington,D.C,P.38.

- بيانات 2008: نقلا عن الموقع الإلكتروني:

- <http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0925.htm> (19:20, 19/11/2008).

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة الإنخفاض المحسوس للدين الخارجي الجزائري إلى حدود 25.261 مليار دولار سنة 2000، بعدما كان يتجاوز 30.470 مليار دولار سنة 1998*، كما أن خدمة الدين الخارجي قد سجلت هي الأخرى تراجعاً من 5.080 مليار دولار سنة 1998 إلى 4.500 مليار دولار سنة 2000، ويرجع هذا حسب رأينا لإرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، والتي إنتقلت من 13 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 28 دولار للبرميل سنة 2000.

وبتتبع معطيات الجدول الأخرى، نجد أن إنخفاض الديون الخارجية الجزائرية قد توالى إلى غاية سنة 2001، ليثبت نوعاً ما خلال سنة 2002، وبعدها تعود الديون الخارجية للتذبذب بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، إلى أن تصل إلى حدود 16.839 مليار دولار سنة 2005، وهذا بعد أن فاق سعر البرميل من النفط عتبة 60 دولار في جوان من ذات السنة.

وعند هذه النقطة الأخيرة، وبالذات ما يخص سنة 2005، يجب التوقف للتكلم عن قرار جريئ تبنته الجزائر، بمناسبة إحتفالات الذكرى الخامسة والثلاثين لتأميم المحروقات، أين أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قرار بلاده بوقف الإستدانة من الخارج، وقد صرح بذلك في خطاب بقوله " لقد قررت بلادي عدم الإستدانة من جديد، كما قررت تسريع وتيرة ما بقي من ديون (...)", فقد كشفت أزمة المديونية مدى هشاشة إقتصادنا وإرتفانه بالمحروقات"¹.

* إرجع في ذلك للمعطيات الخاصة بالمديونية الخارجية للجزائر في الباب الثالث.

¹ مقطع الخطاب مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <http://www.asharqalawsat.com> (18:47,08/04/2007)

¹ مقطع الخطاب مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

فغالبا ما يشكل تسديد الديون في وقتها هاجسا وعبئا ثقيلا على إقتصاد أي دولة مدينة، ولكن أن يكون التسديد مسبقا، فهذا يعتبر سابقة من نوعها في الدول النامية، وهو ما قامت به الجزائر بالفعل، إذ سددت خلال ستة أشهر لدول نادي باريس ما مقداره 7.9 مليار دولار، على أساس إتفاقيتي إعادة الجدولة الموقع عليهما سنتي 1994 و1995، على أن تسدد ما بين 30 نوفمبر 2006 و30 نوفمبر 2011، وهو الإتفاق الذي يسمح للجزائر بتوفير خمس سنوات كاملة من الفوائد¹.

ويمكننا تمثيل ما تم تسديده من قبل الجزائر لبعض دائنيها في نادي باريس، إبتداءا من 11 ماي 2006، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (87): التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية في نادي باريس.

الوحدة: مليون دولار

الدولة الدائنة	المبلغ المسدد مسبقا
فرنسا	1600
بريطانيا	202
البرتغال	20
هولندا	45
الدانمارك	54.3
النمسا	369
الولايات المتحدة الأمريكية	625 مليون \$ من مجموع 1200 مليون \$
إسبانيا	690
كندا	225 مليون \$ من مجموع 625 مليون \$
السويد	92
النرويج	15.6
فنلندا	11.8
بلجيكا	225
سويسرا	66
اليابان	445
إيطاليا	1700
ألمانيا	387 مليون \$ من مجموع 763 مليون \$

Source: conseil national économique et social, **note de conjoncture du premier semestre 2006**, juillet 2006, p.14.

¹ <http://www.echoroukonline.com> (18:47,08/04/2007)

¹ راجع في ذلك موقع الشروق اليومي على الأنترنيت:

ومن جانبه، وصف أحد الخبراء الإقتصاديين الجزائريين بالبنك العالمي، توجه الجزائر نحو التخلص من مديونيتها الخارجية بالخطوة الأساسية والفعالة، وذلك بعد أن تحققت لبلادنا عوائد مالية معتبرة، وبلوغ إحتياطي الصرف ما قيمته 62 مليار دولار، وإعتبرها خطوة ستسمح للإقتصاد الجزائري أيضا، بالحفاظ على مستوى مقبول من النمو بعيدا عن المخاطر التقليدية، كما ستسمح بتوفير ما بين أربعة وخمسة مليارات دولار والتي كانت موجهة لتسديد الفوائد، في مقابل مليار دولار واحد فقط تربحه الجزائر من فوائد إحتياطي صرفها في البنوك العالمية، ولم يستبعد ذات الخبير الإقتصادي تحول الجزائر إلى دولة دائنة، وهذا بعد تخلصها من عبء مديونيتها الخارجية، كما أن هذه الخطوة قد تجعل من المؤسسات المالية الدولية أكثر مرونة، وتساعد بالتالي على تدفق الإستثمارات الخارجية، وذلك إذا ما تم الإسراع في عملية الإصلاح البنكي، بشكل يجعل من النظام المصرفي في بلادنا قادرا على إستيعاب المتغيرات الإقتصادية العالمية¹.

وبغية إستكمال تحليل تطور المؤشرات الإقتصادية، سنتناول فيما يلي منحى النمو الإقتصادي، والذي يقاس بتطور الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (88): تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج الداخلي الخام (PIB)		48.640	54.790	55.180	57.053	68.018
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخام (PIB)		85.013	102.339	116.459	135.285	171.286

Source : -1999-2000: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, p.36.

-2001-2005: Banque d'Algerie, **évolution économique et monétaire en Algerie**, Avril 2006, p.174.

-2006-2007: Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers en 2007**, Avril 2008, p.12 .

-2008 : <http://ddp - ext.worldbank. org> (22.00, 14/07/2008) .

¹ عبد العزيز توبر، "نادي باريس يوافق على التسديد المسبق للديون الجزائرية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة التطور الكبير الذي حدث في مستوى الناتج الداخلي الخام (PIB)، وهذا خلال السنوات القليلة الماضية، وبالذات بعد إنتهاء المدة المخصصة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر (بعد سنة 1998)، حيث إنتقل بشكل كبير من 48.640 مليار دولار سنة 1999 إلى 68.018 مليار دولار سنة 2003، ليصل إلى حدود 102.339 مليار دولار سنة 2005، ثم إلى 171.286 مليار دولار سنة 2008، ومرد ذلك لتحسن الأوضاع الإقتصادية الداخلية والخارجية التي شهدتها الجزائر مؤخرا، خاصة بعد الإرتفاعات المتتالية لأسعار النفط (حيث تمثل الصادرات النفطية 95% من إجمالي الصادرات و30% من الناتج الداخلي الخام)، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة، التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي خلال السنوات القليلة الماضية.

وفيما يخص التوازنات المالية الخارجية، فإن إلقاء نظرة ولو بسيطة على الجدولين التاليين أدناه، تمكنا من الحكم على الوضعية الخارجية للجزائر تجاه المتعاملين الأجانب كالتالي:

الجدول رقم (89): تطور الميزان التجاري للجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الصادرات		12.32	21.65	19.09	18.70	24.46
إجمالي الواردات		08.96	09.35	09.48	12.01	13.32
الميزان التجاري		00.02	08.93	07.06	04.37	08.84
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات		32.20	46.37	54.74	60.50	44.29
إجمالي الواردات		17.95	19.56	21.45	27.44	22.29
الميزان التجاري		11.12	21.72	33.28	33.06	22.00

Source : - 1999-2000: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.

- 2001-2005: Banque d'Algerie, **évolution économique et monétaire en Algerie**, Avril 2006, op.cit, p.174.

-2006-2007: Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .

-2008 : http://www.bank_of_algeria_dzindicateur.htm (22.00,14/07/2008).

من خلال الجدول الوارد أعلاه يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

1. حقق الميزان التجاري للدولة خلال سنة 2000 فائضا قيمته 8.93 مليار دولار، في مقابل 0.02 مليار دولار سنة 1999، وقد جاء هذا الفائض نتيجة إرتفاع الصادرات، التي بلغت قيمتها 21.65 مليار دولار سنة 2000، مقابل 9.35 مليار دولار من الواردات، غير أن هذا الفائض لم يكن ممكنا دون الإرتفاع الكبير لأسعار البترول، التي بلغت "28.07 دولار للبرميل سنة 2000، في مقابل 13.22 دولار للبرميل سنة 1999"¹.
2. إنخفاض الفائض في الميزان التجاري الوطني إلى 4.37 مليار دولار سنة 2002، وهذا يعود للإرتفاع المسجل في إجمالي الواردات الوطنية ذات السنة من جهة، ومن جهة أخرى، إنخفاض الجباية النفطية التي سببت إنخفاض حجم الصادرات الكلية، ومرد ذلك يعود لإنخفاض أسعار النفط، التي وصلت إلى "24.03 دولار للبرميل سنة 2002"².
3. خلال سنة 2003، تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر، بفضل إرتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط، الذي بلغ 28.02 دولار³، الأمر الذي نتج عنه تزايد حجم صادرات المحروقات، التي سجلت إرتفاعا بنسبة 102.28%، وذلك مقارنة مع سنة 2002، كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة للقطاع الفلاحي في تخفيض نفقات الإستيراد، التي كانت تشكل عبئا هاما على ميزان السلع والخدمات.
4. تواصل النتائج الحسنة للوضع الخارجي للجزائر خلال سنة 2004 وإلى غاية سنة 2007، حيث إنتقل الفائض في الميزان التجاري الوطني من 11.12 مليار دولار سنة 2004 إلى 33.06 مليار دولار سنة 2007، وذلك بعد أن "وصل متوسط سعر برميل النفط سنة 2007 ما مقداره 74.44 دولار"⁴.
5. خلال سنة 2008، تراجع الفائض في الميزان التجاري إلى 22 مليار دولار، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط نهاية ذات السنة، وهو ما يدل على عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث أن جل النتائج الإقتصادية تبقى خاضعة للتقلبات العنيفة في أسعار المحروقات والظروف المناخية من جهة أخرى.

¹ Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.

² Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2003**, p.21.

³ Ibid, p.21.

⁴ Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateur macroéconomique et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .

أما ما يخص الجدول الثاني، ومن أجل إستكمال معرفة الوضعية الخارجية الحقيقية للجزائر، إرتأينا تناول تطور إحتياطات الصرف الخارجية للجزائر بعد سنة 1998 كما يلي:

الجدول رقم (90): تطور الإحتياطي الخارجي للصرف للجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليون دولار

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
الإحتياطي الخارجي للصرف		4407	11910	17963	23108	32900
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الإحتياطي الخارجي للصرف		35753	47036	77780	110180	138000

Source : - 1999-2001: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.

- 2002-2003: Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2003**, op.cit, p.21.

- 2004-2005: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du septembre 2005**, p.17.

-2006-2007: Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .

-2008 : http://www.bank_of_algeria_dzindicateur.htm (22.00, 14/07/2008).

إن الإرتفاع المتتالي لسعر البرميل الخام من البترول، قد ساعد في تحقيق كل ما سبق (تحقيق الفوائض في الميزان التجاري والتسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية)، الأمر الذي أثار بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، وهو ما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية، حيث بلغت ما مقداره 11910 مليون دولار سنة 2000، وهذا بعد أن كانت في حدود 4407 مليون دولار سنة 1999، لتصل إلى 35753 مليون دولار سنة 2004، ثم تقفز بشكل صاروخي إلى 138000 مليون دولار سنة 2008، وهو ما يرفع من قيمة الجزائر تجاه المتعاملين المحليين والأجانب بالخصوص، خاصة بعد قرارها التخلي عن الإستدانة الخارجية في فيفري سنة 2005.

وفيما يخص المؤشرات الإقتصادية المحلية، فإن تغير معدل التضخم كان على النحو المبين في

الجدول أدناه:

الجدول رقم (91): تطور معدل التضخم في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: %

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم		2.64	0.34	4.23	4.00	2.59
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم		4.01	1.6	2.5	3.5	3.0

Source : - 1999-2000: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.

- 2001-2002: Ministère de Finance, **rapport de présentation de l'avant projet de la loi de finances pour 2003**, 26 Aout 2002, p.36.

-2003-2004: Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2005**, septembre 2004, p.44.

- 2005-2008: Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008**, septembre 2007, p.24.

يتضح من الجدول أعلاه، أن معدل التضخم قد شهد تذبذبا بعد سنة 1998، وذلك بين الإرتفاع تارة والإخفاض تارة أخرى، حيث تراجع بشكل كبير من 2.64% سنة 1999 إلى 0.34% سنة 2000، وبهذه النسبة صنفت الجزائر سنة 2000 من الدول ذات التضخم المنعدم، ويعود تحقيق هذه النتيجة لتضافر عدة جهود نذكر منها:

- التحكم في السيولة الإقتصادية وإعتدال وتيرة التوسع النقدي مقارنة مع السنوات الماضية؛
- تدني حجم الإئتمان المحلي خلال هذه الفترة؛
- تراجع مستوى الطلب الكلي، بسبب إنتشار البطالة التي وصلت سنة 2000 إلى 29% (سوف نتعرض لهذه النقطة لاحقا).

وقد إنعكس هذا المعدل المتدني للتضخم (0.34%) على زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، فضلا عن إرتفاع القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات (وهو ما توصلنا إليه سابقا ومن خلال نفس المبحث).

لكن نسبة التضخم هذه لم تستمر طويلا، فسرعان ما عادت للإرتفاع بوصولها إلى 4.23% سنة 2001، ثم تراجعت من جديد لتقتصر عند 2.59% سنة 2003.

وخلال سنة 2004، عاد معدل التضخم من جديد للإرتفاع، وهذا بوصوله إلى مستوى 4.01%، وتعود هذه النتيجة إلى السيولة المفرطة في السوق النقدية، بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية والودائع عند الطلب، مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب.

وقد شهد بعدها معدل التضخم تراجعاً ليستقر عند 1.6% سنة 2005، وهذا بسبب الإجراءات النقدية المتشددة في ذات السنة من أجل كبح التضخم، صف إلى ذلك الإنعكاس الإيجابي للظروف الداخلية والخارجية السائدة سنة 2005 على كبح معدل التضخم، الذي إستقر بعد ذلك عند مستوى 3% في المتوسط، وذلك راجع لإرتفاع الطلب المحلي، الذي ولد الزيادة في المؤشر العام لأسعار المستهلك، نظير الإتفاق المبرم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، والذي نجم عنه ما يلي:¹

- زيادة الرسوم الجمركية من 10% إلى 20%، وهذا ابتداءً من شهر جانفي 2008 إلى شهر أوت 2008 (يتعلق هذا الإجراء بالسلع الملحقة بالإتفاق فقط)؛
- زيادة الرسوم الجمركية من 20% إلى 30%، وهذا ابتداءً من شهر سبتمبر 2008 إلى شهر ديسمبر 2008 (يتعلق هذا الإجراء كذلك بالسلع الملحقة بالإتفاق فقط).

أما ما يخص سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، فإن منحاه كان حسب بيانات الجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم (92): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بعد سنة 1998.

الوحدة: دينار/ دولار

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الصرف		66.64	75.29	77.26	79.68	77.36
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف		71.78	73.26	72.64	69.36	72.00

Source : - 1999-2001: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.

- 2002-2003: Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2003**, op.cit, p.21.

- 2004-2005: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du septembre 2005**, p.18.

- 2006-2007: Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .

- 2008 : Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008**, op.cit, p.24.

¹Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008**, op.cit , p.7.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ الإنخفاض المتتالي في قيمة الدينار الجزائري بالمقارنة بالدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2002)، حيث إنخفض معدل الصرف من 66.64 دج للدولار سنة 1999 إلى 79.68 دج للدولار سنة 2002، وقد كان لهذا الإنخفاض في قيمة الدينار الجزائري الأثر البالغ في إرتفاع أسعار الواردات (الأمر الذي تم تبيانه سابقا من خلال الجدول رقم 87)، والمواد الأولية والسلع الوسيطة، وهو ما أدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار محليا، وبعد ذلك عرفت قيمة الدينار الجزائري إتجاها نحو الإرتفاع منذ سنة 2003 وإلى غاية سنة 2004، أين إرتفعت قيمة الدينار الجزائري إلى 71.78 دج للدولار الواحد، لتشهد بعد ذلك تذبذبا بين الإنخفاض تارة والإرتفاع تارة أخرى، وذلك إلى غاية سنة 2008، أين بلغت ما مقداره 72.00 دج للدولار.

وقد كان تأثير التذبذب الدولي لأهم العملات على الإقتصاد الوطني محدودا وإلى حد كبير، وهذا بفضل التسيير الجيد للإحتياطات من طرف بنك الجزائر، كما أن توفير الشروط الضرورية لحماية الإقتصاد الوطني لا يمكن أن يتحقق دون إقتصاد قوي ومتنوع، وهذا لا يمنع من التأكيد أن الإقتصاد الجزائري قد حقق هذا الطرح نسبيا بفضل الظروف الملائمة، التي ساعدت منذ سنة 2000 على إعادة تشكيل الإحتياطات وتحقيق فوائض في الحساب الجاري، والتوفر بالتالي على هيكل بالعملة الصعبة مطابق لهيكل الدفع الخارجي¹.

وبخصوص الكتلة النقدية ومعدل سيولة الإقتصاد الوطني، فإنه يمكننا توضيح تطورهما من خلال بيانات الجدول التالي:

¹ المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي « CNES »، التقرير الظرفي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة الخامسة والعشرون، 29/28 نوفمبر 2004.

الجدول رقم (93): تطور الكتلة النقدية ومعدل سيولة الإقتصاد في الجزائر بعد سنة 1998.

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002
الكتلة النقدية (M ₂) (مليون دج)		1789.4	2022.2	2473.5	2901.5
سيولة الإقتصاد (%)		55.1	49.3	58.1	63.9
البيان	السنوات	2003	2004	2005	2006
الكتلة النقدية (M ₂) (مليون دج)		3354.4	3738.0	4146.9	4933.7
سيولة الإقتصاد (%)		63.7	61.0	55.2	58.8

Source : - 1999-2000 : Banque d'Algerie, *évolution économique et monétaire en Algerie*, 2002, p.10.
 - 2001-2005 : Banque d'Algerie, *évolution économique et monétaire en Algerie*, Avril 2006, op.cit, p.185.
 - 2006 : Banque d'Algerie, *évolution économique et monétaire en Algerie* Juin 2007, p.169.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة الإرتفاع المتتالي للكتلة النقدية (M₂) خلال الفترة (1999-2006)، حيث إنتقلت من 1789.4 مليون دج سنة 1999 إلى 2473.5 مليون دج سنة 2001، وذلك بزيادة قدرها 38.23%، لترتفع بعدها إلى 3738.0 مليون دج سنة 2004، ثم تفض إلى 4933.7 مليون دج سنة 2006، وهذا بفعل تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2004-2002)، وبالتالي الحقن المتزايد للإشارات النقدية في الإقتصاد الوطني عبر الدائرة الجبائية.

وفيما يخص نسبة سيولة الإقتصاد، فقد تأرجحت بين الهبوط والإرتفاع، حيث إنتقلت من 55.1% سنة 1999 إلى 49.3% سنة 2000، لترتفع مجددا إلى 63.9% سنة 2002 (وهي أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة)، وللتحكم في الإفراط في السيولة، قام بنك الجزائر بتكييف أدواته، بإحلال تقنية إسترجاع السيولة عن طريق المزداد، محل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، وذلك منذ أفريل سنة 2002، وقد أصبحت هذه الأداة بالتالي التقنية السائدة آنذاك.

وقد عادت نسبة سيولة الإقتصاد إلى الإنخفاض مجددا سنة 2005 (55.2%)، لتعود وترتفع إلى 58.8% سنة 2006، وهو ما يعتبر مؤشرا دالا على عودة السيولة المتزايدة في الإقتصاد، ومن ثمّ زيادة التضخم وتقليل الإستقرار النقدي.

فالهدف الرئيسي الذي تتوخاه تدخلات بنك الجزائر هو مراقبة التضخم، طبقا للمعيار متوسط المدى الذي إعتدته السلطات الجزائرية أثناء مناقشات حول مخطط الإنعاش الإقتصادي، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإن السلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض تحدد بداية كل سنة برمجة نقدية، من أجل التحكم في وتيرة تطور مختلف العناصر النقدية، وجعلها تتماشى والهدف المنشود في مجال التضخم، وعليه أصبح تحقيق نسبة تضخم معتدلة، يعود لتضافر سياسة مالية توسعية، لكنها محصورة في حدود التوازنات المنشودة وسياسة نقدية حذرة.

المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الإجتماعية بعد سنة 1998.

إن تقييم آثار التصحيح في السياسة المالية الجزائرية لا يقتصر على المعيار الإقتصادي فقط، وإنما يتعداه لتقييمها وفقا للمعيار الإجتماعي، هذا الأخير الذي ينصرف لقياس فاعلية السياسة المالية، من خلال تجاوبها مع الإعتبارات والأهداف الإجتماعية المختلفة التي تسعى الدولة لتحقيقها.

وينطلق هذا الطرح من حالة التهميش الإجتماعي الذي ميز فترة التصحيح الهيكلي، على إعتبار محدودية مراعاته للجوانب الإجتماعية، الأمر الذي لا يتنافى وطرح البعد الإجتماعي، الذي يعاني في نظرنا البحث عن سبل معالجة وإستدراك الإنعكاسات السلبية لعملية التأقلم مع الميكانيزمات الإقتصادية الجديدة، على إعتبار أن الأداء الإقتصادي لا يتم بالكفاءة المتوقعة، إلا إذا تحقق الأداء الإجتماعي بالمستويات الإجتماعية المرغوبة.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، نحاول فيما يلي التطرق لأهم التطورات التي مست بعض المؤشرات الإجتماعية، والتي من أهمها ظاهرة البطالة، وهذا كما يشير إليه الجدول أدناه:

الجدول رقم (94): تطور معدل البطالة في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: %

السنوات	1999	2000	2001	2002	البيان
السنوات	2003	2004	2005	2006	البيان
معدل البطالة	29.0	29.0	27.3	25.7	معدل البطالة
معدل البطالة	23.7	17.7	15.3	12.3	معدل البطالة

Source : - 1999-2000 : Banque d'Algerie, *évolution économique et monétaire en Algerie*, 2002, op.cit , p.6.
 - 2001-2005 : Banque d'Algerie, *évolution économique et monétaire en Algerie*, Avril 2006, op.cit, p.180.
 - 2006 : Banque d'Algerie, *évolution économique et monétaire en Algerie*, Juin 2007, op.cit, p.164.

إن إلقاء نظرة عابرة عن البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تسمح لنا بإستنتاج أن معدلات البطالة في الجزائر - بعد سنة 1998- في إنخفاض مستمر، حيث إنتقلت من 29% سنة 1999 إلى 25.7% سنة 2002، ثم إلى 17.7% سنة 2004، لتصل سنة 2006 إلى 12.3%، وهو ما يدل على تحسن ملحوظ في الأوضاع الإقتصادية بصورة عامة، ساهم فيه وإلى حد كبير إرتفاع أسعار النفط العالمية مع مطلع الألفية الثالثة، بما إنعكس على زيادة الإيرادات النفطية، وبالتالي تكوين الفوائض المالية، وإنشاء ما يسمى بصندوق ضبط الإيرادات (FRR)، من خلال قانون المالية لسنة 2000، إضافة إلى تشجيع الإستثمار وترقيته خاصة ما يتعلق بولايات الجنوب الجزائري، وهو ما تصبو إليه الدولة، عن طريق محاولة خلق توازن جهوي للتوزيع الجغرافي للمشاريع الإستثمارية، الأمر الذي نستشفه من خلال البرنامج التكميلي لترقية ولايات الجنوب، وهذا بغية تطوير المناطق الجنوبية المعزولة، وفك الخناق عن المدن الكبرى (للمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج أنظر الملحق رقم 1).

وقد نجم عن كل ما سبق، خلق العديد من المناصب المالية الجديدة للعمل، "ورفع الحد الأدنى لأجر المتقاعد إلى 10000 دج للشهر، ضف إلى ذلك، تضاعف طلبات عقود ما قبل التشغيل من 32323 طلب سنة 2000 إلى 103617 طلب سنة 2005"¹.

وقد ساعد التحسن في قطاع التشغيل (إنخفاض معدلات البطالة)، وبالتالي تحسين ظروف المعيشة، إضافة إلى الزيادة المعتبرة في الأجور في تقليص ظاهرة الفقر، حيث " إنتقل معدل الفقر في المجتمع الجزائري من 23.35% سنة 1999 إلى 22.98% سنة 2000، ثم إلى 18.15% سنة 2004، ليصل إلى 16.60% سنة 2005"².

كما إرتبط تقلص معدل الفقر في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، بزيادة النفقات العامة بسبب تكون الفوائض المالية، نظير إرتفاع أسعار النفط العالمية، بما إنعكس بالإيجاب على ظروف معيشة المجتمع الجزائري.

وقد تمخض عن تقلص معدل البطالة، وبالتالي معدل الفقر في المجتمع الجزائري، ضف إلى ذلك الإستقرار النسبي للوضع الأمني تحسنا في ظروف المعيشة إجمالاً، الأمر الذي إنعكس بالإيجاب على ظروف التمدرس والتعليم، وهو ما توضحه بيانات الجدول أدناه:

¹ conseil national économique et social , **note de conjoncture du premier semestre 2006** , op.cit , pp.41.43.

² conseil national économique et social, **rapport national sur le developpement humain**, Algerie, 2006, p.33.

الجدول رقم (95): تطور عدد المتدرسين في الجزائر بعد سنة 1998.

البيان	السنوات	1999/1998	2003/2002	2007/2006
ذكور		4319770	4644941	4621466
إناث		3950580	4422826	4514129
إجمالي عدد المتدرسين		8270350	9067767	9135595

Source : conseil national économique et social, **rapport national sur le developpement humain**, Algerie 2007, p.100.

وعليه فقد جاء الجدول أعلاه، ليثبت صحة كل ما قيل سابقا، حيث يحضى قطاع التعليم باهتمام كبير من طرف الدولة، وهو ما جعلها تخصص جانبا كبيرا من إيراداتها العامة، من أجل تغطية النفقات العامة للتعليم بكل أطواره (الأمر الذي يوضحه الجدول رقم 94)، إيماننا منها بدوره في القضاء على الجهل، ورفع مستوى الوعي الفكري والثقافي للمواطن الجزائري، وهذا من أجل اللحاق بمصاف الدول المتقدمة.

الجدول رقم (96): تطور النفقات المخصصة لقطاع التعليم في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دج.

البيان	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي نفقات قطاع التعليم:		223	274	302	338	376	400	439
- نفقات تسيير القطاع		80.8	77	77.9	78.8	77.6	78	73.8
- نفقات تجهيز القطاع		19.2	23	22.1	21.2	22.4	22	26.2

Source : Groupe pour le développement socioéconomique –Region moyen orient et Afrique du nord– **Une Revue de dépence publique** (volume 1), 15 août 2007, p.139.

أما النفقات العامة لقطاع الصحة العمومية، فقد كانت على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (97): تطور النفقات المخصصة لقطاع الصحة في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دج.

البيان	السنوات	1999	2000	2001	2002
إجمالي النفقات العامة لقطاع الصحة		117	145	165	192

Source : Groupe pour le développement socioéconomique –Region moyen orient et Afrique du nord– op.cit, p.171.

تبرز البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، الأهمية النسبية التي توليها الدولة لقطاع الصحة العمومية، وهذا بالنظر لحجم النفقات العامة المخصصة له، والتي تتزايد سنة بعد سنة، بما ينعكس بالإيجاب على المستوى الصحي للمواطن الجزائري، ويقلل بالتالي من نسبة الوفيات المسجلة، وبالخصوص عند الأطفال الرضع، وهذا ما نستشفه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (98): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: لكل 1000 مولود حي.

البيان	السنوات	2000	2002	2004	2006
ذكور		38.40	36.10	32.20	28.30
إناث		35.30	33.30	28.50	25.30
معدل وفيات الأطفال الرضع		36.90	34.70	30.40	26.9

Source: conseil national économique et social, **rapport national sur le developpement humain**, op.cit, p.94.

وعليه ومن خلال الجدول السابق، يمكن إستنتاج أن الوضع الصحي للمجتمع الجزائري قد تحسن على العموم، وهذا بفضل تدعيم الهياكل الصحية الوطنية إن ماديا أو بشريا، نظير إرتفاع النفقات العامة المخصصة للقطاع (بسبب البحبوحة المالية التي تعيشها البلاد مؤخرا وعلى كل الأصعدة)، بما إنعكس على النسبة المسجلة سنويا بخصوص وفيات الأطفال، خاصة إذا تعلق الأمر بالمناطق الريفية، التي ظلت لسنوات عديدة تعاني التهميش من حيث توفير الهياكل الإجتماعية، القادرة على النهوض بمستوى معيشة الريف الجزائري.

خاتمة الفصل:

بناء على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الواردة سابقا، والخاصة بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية الجزائرية بعد سنة 1998، يكون بإمكاننا الإقرار أن السنوات القليلة الماضية، قد عرفت آفاقا واعدة للإقتصاد الوطني، وهذا بفضل المستوى الجيد لأسعار النفط المسجلة مؤخرا، وقد خلقت هذه الوضعية مناخا غير مسبوق لتعزيز التوازنات الإقتصادية الكلية، وكرست بالتالي التعزيز الملموس للأمن المالي للبلاد، مع بروز الإستقرار النقدي والتخفيض المحسوس في حجم الديون الخارجية، وكذا الوضع المالي الخارجي، الذي ترافق وإنتتاح الإقتصاد الوطني، وهذا بدخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

وقد تمكنت الجزائر من تحييد عدة صعوبات تراكمت خلال الأعوام الماضية، كما أنها إستطاعت وبشكل ملحوظ متابعة عملية الإصلاح الإقتصادي، حيث أشار صندوق النقد الدولي في هذا الصدد أن الوضع المالي والإقتصادي في الجزائر مريح وملائم جدا لتطبيق المزيد من الإصلاحات من قبل الحكومة الجزائرية، مؤكداً أن الجزائر قادرة على تطبيق الإصلاحات الإقتصادية، بإعتبارها في وضعية جد مريحة بفضل الإستقرار المالي.

وقد تم تعزيز هذه العدة، بالإنتظام إلى الإتفاقيات الدولية المتعلقة بتحكيم وضمان الإستثمار، ومنح المزيد من المزايا الجبائية للذين يرغبون في الحصول على حيز في الإقتصاد الجزائري، كما رصدت إمكانيات ضخمة لإنعاش وتنمية الإقتصاد الوطني، قدرت خلال الفترة (2005-2009) بحوالي 100 مليار دولار، وهذا في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج الخاص بولايات الجنوب ومناطق الهضاب العليا.

الفصل الثالث عشر:

دراسة وصفية تحليلية مقارنة لعملية التصحيح في
السياسة المالية في بعض الدول النامية.

مقدمة الفصل:

منذ بداية عقد الثمانينات، تعرضت إقتصاديات معظم الدول النامية لمجموعة من الصدمات الخارجية، التي أثرت تأثيرا سلبيا على آدائها الإقتصادي، ونتيجة لهذا، لجأت هذه الدول إلى تبني برامج الإصلاح الإقتصادي، سواء في إطار الإتفاقيات الرسمية مع المؤسسات المالية الدولية، أو في إطار المبادرات الذاتية، من أجل التكيف مع المتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية.

وقد تباينت نتائج تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في تلك الدول، بالرغم من تشابه السياسات الإقتصادية - وبالخصوص المالية - التي إنطوت عليها، ومن ثمة، فإن الدراسة التحليلية لتجارب بعض الدول النامية في مجال تصحيح سياستها المالية (موضوع بحثنا)، تعكس إختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فيما بين هذه الدول، وكذا طبيعة الإستراتيجية التي تنتهجها كل دولة في تطبيق السياسة المالية الواردة في تلك البرامج، وتأثيرها في بلوغ معدلات النمو المستهدفة.

والجدير بالذكر، أنه لتحليل أثر السياسات المالية المقترحة ضمن برامج التصحيح الهيكلي، في علاج الإختلالات الهيكلية والإقتصادية في الدول النامية (خاصة ما يتعلق بالديون الخارجية)، يجب التركيز على إنتماء هذه الأخيرة لمناطق جغرافية مختلفة، وبما أن المجال في هذه الدراسة لا يتسع لتحليل التجربة التصحيحية للسياسة المالية في كل البلدان النامية بشكل تفصيلي، إرتأينا أن نتناول فيما يلي تحليلا وتقييما لعملية التصحيح في السياسة المالية، من خلال تجربتي دولتين ناميتين - نلمس بصددهما درجة من التقارب في هياكلهما الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية - هما مصر والمغرب.

وفي ضوء كل ما سبق، ومن أجل معرفة مواطن التشابه والإختلاف بين هاتين التجريبتين، وبالتالي مقارنتهما مع التجربة الجزائرية، إرتأينا تقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: موقع السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي لمصر.

المبحث الثاني: مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي للمغرب.

المبحث الثالث: مقارنة عملية التصحيح في السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر

والمغرب.

المبحث الأول: موقع السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي لمصر.

بدأت مصر في تطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي منذ عام 1962، وهذا عندما واجه الإقتصاد المصري مشكلة ندرة العملات الأجنبية، وتدهور قيمة الجنيه المصري، علاوة على العجز في ميزان المدفوعات، وقد لجأت الحكومة المصرية - من أجل مواجهة تلك المشاكل - إلى الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، مقابل إلتزامها بقبول حد أدنى من الشروط التي فرضها هذا الأخير عليها، مما أدى إلى ظهور برنامجين للتصحيح الإقتصادي، أولهما في ماي سنة 1962، وثانيهما في أفريل سنة 1964¹.

وفي سنة 1974، إنتهجت الحكومة المصرية سياسة الإفتتاح الإقتصادي، الذي إنجر عنه بعض الآثار الإقتصادية السلبية، والتي ساهمت في تزايد معدلات العجز في ميزان المدفوعات، وتراكم أعباء الديون الخارجية، علاوة على تسارع معدلات التضخم، ومن ثمة، لجأت مجددا للمؤسسات المالية الدولية، وتم عقد برنامج جديد للتصحيح الإقتصادي في جوان سنة 1978 وهذا لمدة ثلاث سنوات².

وفي النصف الثاني من الثمانينات، واجه الإقتصاد المصري مجددا العديد من المشاكل الإقتصادية، كان أبرزها العجز في ميزان المدفوعات، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، الأمر الذي إستدعى اللجوء مجددا لصندوق النقد الدولي، لتنفيذ برنامج جديد للتصحيح الإقتصادي، تم التوقيع عليه في ماي سنة 1987.

وبسبب تعثر البرنامج الإصلاحي الأخير، وتوقف البنك الدولي عن إقراض مصر، لم يكن هناك من مفر سوى التوصل إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس، على إعادة جدولة الديون المصرية، لدى الحكومات الغربية الدائنة نهاية سنة 1990، وبالتالي القيام بتنفيذ برنامج تصحيح إقتصادي شامل، يتضمن مجموع الإجراءات، التي تهدف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد المصري من جديد، والسماح لقوى السوق بأن تلعب دورها كاملا³.

المطلب الأول: نظرة عامة حول برنامج التصحيح الإقتصادي المصري الشامل لسنة 1991.

بعد أن وقعت مصر على إتفاقية التصحيح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وبموافقة نادي باريس على إعادة جدولة ديونها الخارجية، حصلت الحكومة المصرية على قرض من البنك الدولي مقداره 300 مليون دولار، إضافة إلى 140 مليون دولار من الرابطة الدولية للتنمية، وبشروط ميسرة،

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.179.

² نفس المرجع السابق، ص.180.

³ منى قاسم، الإصلاحي الإقتصادي في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص.25.

بهدف تأسيس "الصندوق الإجتماعي للتنمية"، وهذا من أجل توجيه مخصصاته لتعويض المتضررين من سياسة الخصخصة التي يحتويها البرنامج¹.

ويمكن حصر أهم أهداف البرنامج في النقاط التالية:²

- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة من 17% خلال السنة المالية 1991/1990 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الموالية، وإلى 2.5% خلال السنة المالية 1995/1994؛
- تحديد حجم الإئتمان للقطاع العام وتوسيعه للقطاع الخاص، وتحديد سعر الفائدة عن طريق قوى السوق؛
- خلق ضريبة للإستهلاك بدلا من ضريبة المبيعات قدرها 10%، من أجل تعزيز نمو الإيرادات وإعفاء السلع الأساسية بشكل مؤقت من هذه الضريبة؛
- تعديل أسعار الطاقة بشكل تدريجي لتبلغ مستواها الحقيقي بعد خمس (05) سنوات؛
- بالنسبة للتجارة الخارجية، يهدف البرنامج إلى تخفيض التعريفات الجمركية التي تبلغ 240 إلى 80% خلال السنوات الثلاث الموالية، مع إلغاء بعض القيود المفروضة على إستيراد وتصدير بعض البنود، وتحرير سوق القطن الذي يعتبر من الأسواق الكبرى في العالم؛
- إعتداد برنامج لخصوصية المؤسسات العمومية.

وتبعا لإستجابة مصر وتجاوبها لشروط المؤسسات المالية الدولية، جرى إسقاط الديون الخارجية المصرية، التي تراجعت إلى نحو 31 مليار دولار سنة 1995، وهذا بعد أن كانت في حدود 40 مليار دولار، وقد كان بالإمكان أن تصل إلى أكثر من ذلك، لو تم إسقاط الشريحة الثالثة من الديون الخارجية، وهذا بسبب الخلافات التي نشبت بين الجانب المصري والمؤسسات المالية الدولية، حول قضيتي تخفيض قيمة الجنيه المصري بواقع 30%، ليصبح سعره في حدود 4.4 جنيه مقابل الدولار الأمريكي، أما القضية الثانية، فتخص إحتياطي مصر في الخارج، والذي بلغ نحو 19 مليار دولار، وطالبها بذلك صندوق النقد الدولي بتنويع العملات، التي تكون هذا الإحتياطي وعدم إقتصارها على الدولار فقط، وقد تم تسوية هذه الخلافات مع المؤسسات المالية الدولية، إثر زيارة الرئيس حسني مبارك إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1996، حيث تقرر إسقاط الشريحة الثالثة من ديون مصر الخارجية، والتي تصل قيمتها إلى نحو 3.9 مليار دولار³.

¹ ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرامج التنشيط والنكيف الهيكلية «حالة مصر العربية»، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص.67.

² الأمم المتحدة، مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا، المجموعة الإحصائية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، واشنطن، 1994، ص.116.

³ ناصر عبيد الناصر، مرجع سابق، ص.68. 69.

وعلى الرغم من الخلافات الطارئة، فإن المؤسسات المالية الدولية قد وصفت مصر بالدولة النموذج في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية، وهي بذلك تكون - حسب رأيه- قد حققت إصلاحا شاملا ومتوازنا.

المطلب الثاني: تدابير تصحيح السياسة المالية في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي بمصر.

شهدت السياسة المالية تطورا إقترن بمسار إصلاح الإقتصاد المصري، وضمن هذا الصدد، إنتهجت الحكومة المصرية سياسة مالية توسعية خلال النصف الثاني من السبعينات، حيث ساعدها في ذلك زيادة تدفق حصيلة النقد الأجنبي، وقد إستمر العمل بها خلال فترة الثمانينات، على الرغم من زوال الظروف السابقة المواتية للقيام بذلك، الأمر الذي ترتب عليه التزايد في عجز الموازنة العامة للدولة المصرية، حيث وصل إلى نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، كمتوسط خلال الفترة (1981-1988)، وقد إقترن ذلك بإرتفاع نسبة التمويل الخارجي، بشكل ألحق الضرر بوضع الإستقرار الإقتصادي، وبالتالي - وفي ظل هذه الظروف - أصبح إصلاح السياسة المالية- ومن خلالها السياسات الإقتصادية الأخرى- ضرورة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي من منظوره الشامل¹.

وهو ما كان بالفعل، حيث تستند رؤية البرنامج الإصلاحي المدعوم للسياسة المالية، أن السبب في الإختلال المالي لمصر هو زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، ومن ثمة، شرعت الحكومة المصرية مع بداية التسعينات في تنفيذ سياسة مالية إنكماشية، سعيا نحو ضبط حجم الطلب الكلي، وذلك إستنادا إلى محورين أساسيين هما:

أولا: تنمية الإيرادات العامة.

إقترح صندوق النقد الدولي في هذا الصدد، إجراءات تستهدف زيادة الإيرادات العامة للدولة المصرية، وتحسين مرونتها نسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهذا عن طريق مايلي:²

- رفع أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية وأهمها منتجات الطاقة والكهرباء، وزيادة الرسوم المفروضة، مقابل تقديم خدمات عامة في عدد من المجالات بهدف تعويض التكلفة، وأهمها خدمات الموانئ والمطارات ورسوم تسجيل الممتلكات العينية وتذاكر القطارات، فضلا عن تحرير أسعار كل من المنتجات الصناعية والمحاصيل الزراعية (عدا قصب السكر والقطن)؛
- خصخصة العديد من المشروعات العامة، حيث بلغ إجمالي عدد المؤسسات التي تم خصصتها نحو 194 مؤسسة، وهذا حتى 30 أبريل 2004؛

¹ علياء نبيل بسيوني خضير، هيكل السوق وفعالية السياسة المالية -حالة مصر- أطروحة دكتوراه في فلسفة الإقتصاد، كلية التجارة والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2007، ص.ص. 148. 149.

² علياء نبيل بسيوني خضير، مرجع سابق، ص. 150.

- تعديل النظام الضريبي، وهذا عن طريق فرض الضريبة العامة على المبيعات في ماي 1991، لتحل محل الضريبة على الإستهلاك مع توسيع قاعدتها تدريجيا، إضافة إلى تعديل الضرائب الجمركية في اتجاه الحد الأدنى للضريبة، حيث تتراوح بين 30 إلى 70% على كافة السلع، فيما عدا السلع الرأسمالية والتمويلية¹، فضلا عن إصدار قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005، وإلغاء قانون الضرائب على الدخل رقم 57 لسنة 1981.

وعليه، ومن أجل معرفة منحنى تطور الإيرادات العامة لمصر، ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (99): تطور الإيرادات العامة للدولة المصرية خلال الفترة (1990-2008).

الوحدة: مليار جنيه مصري

البيان	السنوات	1991/1990	1997/1996	2001/2000	2005/2004	2008/2007
إجمالي الإيرادات العامة		36.9	65.8	96.9	110.9	211.9

المصدر:- محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، منهج مقترح للسياسات الاقتصادية تجاه إدارة الدين العام الداخلي بمصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001، ص.5.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2007/2006، العام الخامس من الخطة الخمسية، أبريل 2006، ص.22.

- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، عرض مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة 2009/2008، ص.4، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.mof.gov.eg/arabic/pe/elmowazana08.htm> (23:24, 3/12/2008)

بتحليل أرقام الجدول أعلاه، يمكننا إستنتاج أن إجمالي الإيرادات العامة لمصر قد إنتقل إلى 36.9 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1991/1990، وهذا بعد أن كان في حدود 23.5 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1990/1989²، ويرجع ذلك إلى بدء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل سنة 1991، ليصل نهاية المدة المقررة لتطبيق هذا البرنامج إلى 65.8 مليار جنيه مصري، ثم إلى 110.9 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2001/2000، وصولا إلى حدود 211.9 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2008/2007، ويرجع ذلك برأينا، إلى تبني السلطات الإقتصادية المصرية لسياسات مالية توسعية (حسبما ورد سابقا)، إعتمادا وبالخصوص على زيادة الجهد الضريبي، وبالتالي تعظيم حصيلته، بما ينعكس على زيادة إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

¹ جنات السمالوطي، " الإصلاح المالي والضريبي في مصر بين إعتبارات الكفاءة الإقتصادية ومقتضيات العدل الإجتماعي"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر "الأثار التوزيعية للإصلاح الإقتصادي"، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992، ص.9.

² محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، مرجع سابق، ص.5.

ثانيا: تقييد معدل النمو في الإنفاق العام.

- تجسدت مقترحات صندوق النقد الدولي في هذا المجال، بإتخاذ الحكومة المصرية للإجراءات التالية، من أجل كبح معدلات نمو النفقات العامة:¹
- إلغاء الدعم على الأسمدة الزراعية، وخفض الدعم تدريجيا على السلع الإستهلاكية؛
 - تقليص الإستثمارات العامة الثابتة؛
 - الحد من الزيادة في مخصصات الأجور في الموازنة العامة للدولة، من خلال إبطاء التعيينات في الوظائف الحكومية؛
 - إلغاء الدعم الإقتصادي الذي كانت تتحمله موازنة الدولة لتمويل خسائر المؤسسات العمومية؛
 - التخفيض التدريجي في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي، خاصة ما يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية.

وبغية معرفة التطور الفعلي في جانب النفقات العامة لمصر، نستقرء بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (100): تطور النفقات العامة للدولة المصرية خلال الفترة (1990-2008).

الوحدة: مليار جنيه مصري

البيان	السنوات	1991/1990	1997/1996	2001/2000	2005/2004	2008/2007
إجمالي النفقات العامة		46.5	88.0	111.6	161.6	272.1

المصدر: - محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، مرجع سابق، ص.16.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2007/2006، مرجع سابق، ص.22.

- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، عرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة 2009/2008، مرجع سابق، ص.4.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة التزايد المطرد في حجم النفقات العامة للدولة المصرية، الذي إنتقل من 46.5 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1991/1990 (تاريخ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في مصر) إلى 88.0 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1997/1996 (تاريخ نهاية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في مصر)، ليصل إلى حدود 111.6 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2001/2000، ثم يقفز إلى 272.1 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2008/2007، وهذا مرورا بمقدار 161.6 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2005/2004.

¹ علياء نبيل بسيوني خضير، مرجع سابق، ص.149.

وبالرغم من الإرتفاع في إجمالي النفقات العامة للدولة المصرية، إلا أن الواقع يثبت إنخفاض معدلات نمو الإستثمارات الثابتة الإجمالية وكذا الحكومية والخاصة، الأمر الذي يعكس حدة الأثر الإنكماشى لسياسات الإصلاح الشامل على معدلات الإستثمار الثلاثة، وهو ما أدى إلى التأثير السلبي على حوافز العمل والإدخار والإستثمار¹، ضف إلى ذلك إنخفاض نسب الإنفاق على الدعم، وهو ما ينفق مع محاور برنامج الإصلاح الإقتصادي المصري، الذي يسعى لتحرير الأسعار، وبالتالي إلغاء الدعم السلعي وتحويله للدعم النقدي (في صورة العلاوة الإجتماعية التي قررتها الحكومة للعاملين)، وهذا فيما عدا رغيف الخبز².

ومن خلال كل ما سبق، يمكننا تصور وضعية الرصيد الميزاني لمصر، الذي نستشفه من خلال الإيرادات والنفقات العامة، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (101): تطور الرصيد الميزاني للدولة المصرية خلال الفترة (1990-2008).

الوحدة: مليار جنيه مصري

البيان	السنوات	1991/1990	1997/1996	2001/2000	2005/2004	2008/2007
الرصيد الميزاني		9.6-	22.2-	14.6-	50.7-	60.2-

المصدر:- محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، مرجع سابق، ص.29.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام

2007/2006، مرجع سابق، ص.22.

- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، عرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة 2009/2008،

مرجع سابق، ص.4.

إعتمادا على بيانات الجدول الواردة أعلاه، يمكننا وبسهولة ملاحظة تكرار العجز المسجل في الموازنة العامة للدولة المصرية، الذي إرتفع من 9.6 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1991/1990 (تاريخ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في مصر) إلى 22.2 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1997/1996 (تاريخ نهاية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في مصر)، لينخفض إلى حدود 14.6 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2001/2000، ثم يقفز إلى مقدار 60.2 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2008/2007، وهذا بعد أن كان في حدود 50.7 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2005/2004، ويرجع هذا حسب رأينا لحجم التزايد في بند النفقات العامة للدولة المصرية، الذي كان أكبر من مقدار التزايد في بند الإيرادات العامة للدولة المصرية، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.301.

² محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، مرجع سابق، ص.21.

وتكمن خطورة هذا التزايد، في أن تمويله يتم عادة من خلال الإقتراض من البنك المركزي المصري، لتغطيته بالإصدار النقدي الجديد، وما يترتب على ذلك، من إحتمال زيادة الضغوط التضخمية في الإقتصاد المصري، الأمر الذي ينجر عليه آثارا سلبية واسعة على تخصيص الموارد من جهة، وتوزيع الدخل من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحليل آثار تصحيح السياسة المالية المصرية على تطور معدلات الأداء الإقتصادي عامة والإجتماعي بصفة خاصة.

لقد إتضح من العرض السابق لتجربة مصر مع برامج الإصلاح الإقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية، أن تطبيق سياسات تلك البرامج - ومن خلالها السياسة المالية - قد تمخض عنه آثارا إيجابية وأخرى سلبية، وهذا على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء.

وإستنادا لهذا الطرح، نحاول فيما يلي من أسطر، تتبع آثار تصحيح السياسة المالية في مصر على المتغيرات الإقتصادية من جهة، والإجتماعية من جهة أخرى.

أولا: آثار تصحيح السياسة المالية المصرية على بعض المتغيرات الإقتصادية.

بالنظر للإجراءات المتخذة من طرف السلطات المصرية بغرض تصحيح بنود السياسة المالية، نتعرف تباعا على آثار هذا التصحيح على بعض المؤشرات الإقتصادية، مع العلم أن المستجدات السريعة والكبيرة التي شهدتها الساحة المصرية والدولية مؤخرا، وبالخصوص الإرتفاعات المتتالية في الأسعار العالمية للنفط، قد لعبت وساهمت إلى جانب التدابير التصحيحية للإقتصاد المصري، في تحسن بعض المؤشرات وتراجع البعض الآخر.

ومن أجل كل هذا، يمكن ملاحظة التطور في بعض المؤشرات الإقتصادية المنتقاة، حسبما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (102): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في مصر خلال الفترة (1994-2008).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1994	1998	2002	2006	2008
إجمالي الدين الخارجي	32.379	32.440	30.750	29.339	34.516
خدمات الدين الخارجي	2.223	1.898	2.066	2.201	2.861
الميزان التجاري	0.191 +	2.479 -	1.163 -	0.868 +	0.888 +
إحتياطات الصرف	14.413	18.824	14.076	24.456	29.700
معدل التضخم (%)	9.046	5.041	2.849	4.198	11.704
الناتج المحلي الإجمالي	51.879	84.821	99.155	107.375	158.255

Source: - the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 2004, p.p.188.190.

- IMF, **world economic outlook database**, October 2008, (www.imf.org, 23:30,08/07/2008)

- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، عرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة 2009/2008، مرجع سابق، ص.4.

يتضح من البيانات الكمية في الجدول أعلاه، أن إجمالي الديون الخارجية قد إنخفض من 32 مليار دولار تقريبا، خلال سنوات التسعينات إلى 30.750 مليار دولار سنة 2002، ثم إلى 29.339 مليار دولار سنة 2006، وهو ما يؤكد نجاح السياسة المصرية آنذاك في ضبط الموازين الخارجية، التي تحتل فيها الديون الخارجية مركز الصدارة، إلا أنها عادت للإرتفاع مجددا خلال سنة 2008، لتصل إلى 34.516 مليار دولار، ويعزى ذلك بالخصوص "لإرتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي، بما يعادل 2.9 مليار دولار"¹.

وفي المقابل، إنخفضت خدمات الدين الخارجي إلى ما يقارب 1.898 مليار دولار سنة 1998، وهذا بعد أن كانت في حدود 2.223 مليار دولار سنة 1994، ومرد ذلك إلى إنخفاض حجم الأقساط وفوائد الدين الخارجي المسددة خلال ذات الفترة، إلا أنها عادت للإرتفاع مجددا، لتصل إلى 2.201 مليار دولار سنة 2006، ثم إلى 2.861 مليار دولار سنة 2008.

وفيما يخص الميزان التجاري لمصر، فقد شهد هو الآخر تطورات عدة خلال الفترة محل الدراسة، حيث تحول من حالة الفائض (+0.191) مليار دولار سنة 1994، إلى حالة العجز خلال الفترة (1998-2002)، وهو ما يعكس عدم التوافق بين معدلات نمو الصادرات والواردات، حيث إتسمت الأولى بالثبات النسبي، في حين تزايدت الثانية وبإستمرار، الأمر الذي تمخض عنه تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات (إنخفاض الأداء التصديري لمصر)، إلا أننا نلاحظ أن الميزان

¹ البنك المركزي المصري، المجلة الإقتصادية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الثالث، 2007-2008، ص.66.

التجاري قد إنتعش مؤخرا، ليسجل فائضا وصل سنة 2008 إلى قرابة 888 مليون دولار، وهذا راجع للإرتفاع المتتالي الذي سجلته أسعار البترول العالمية مؤخرا، الأمر الذي إنعكس إيجابا على حصيلة الصادرات المصرية، وبالتالي على وضعية الميزان التجاري.

وكمحصلة للظروف العالمية المواتية مؤخرا (إرتفاع أسعار النفط)، فقد تأثر مستوى إحتياجات الصرف الخارجية لمصر - كغيرها من الدول - حيث وصل إلى ما مقداره 29.700 مليار دولار سنة 2008، الأمر الذي يدعم موقف مصر الخارجي تجاه دائئها.

وفيما يخص التوازنات الداخلية، فقد شهد معدل التضخم تذبذبا واضحا خلال الفترة محل الدراسة، حيث إنخفض من 9.046% سنة 1994 إلى 2.849% سنة 2002، وقد إقترن ذلك بتوقف البنك المركزي المصري منذ جانفي 1991 عن تمويل العجز الموازي بواسطة الإصدار النقدي، "وأصبح التمويل بالتالي يتم من خلال طرح أدون الخزانة للإكتتاب العام، بإعتبارها بديلا غير تضخمي لتمويل عجز الموازنة العامة في مصر"¹، لكنه وخلال الفترة (2002-2008) عاد للإرتفاع مجددا، وهذا نظير إرتفاع أسعار المواد الغذائية محليا، والتي تأثرت بتصاعد الأسعار العالمية خاصة ما يتعلق بأسعار القمح، الذرة وزيت الطعام، الأمر الذي ساهم في إنتقال الضغوط التضخمية المتولدة عنها للسلع الأخرى (البقول، الخضروات، الفواكه، القطن...)، مما أدى وبشكل كبير إلى إرتفاع معدل التضخم إلى 11.704% خلال سنة 2008.

أما إذا تعلق الأمر بالنتائج المحلي الإجمالي لمصر، فقد شهد إرتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة، وهذا بإنتقاله من 51.879 مليار دولار سنة 1994 إلى 99.155 مليار دولار سنة 2002، ليصل إلى حدود 158.255 مليار دولار سنة 2008، ومرد ذلك لتحسن أداء الإقتصاد المصري بسبب الآتي:²

- زيادة الطلب المحلي والصادرات غير البترولية؛
- إنتعاش سوق الأوراق المالية؛
- إستمرار العمل على خلق بيئة مواتية للإستثمار؛
- إستقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.283.

² البنك المركزي المصري، المجلة الإقتصادية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، 2007-2008، ص.6.

ثانيا: الحصيلة الإجتماعية لتصحيح السياسة المالية المصرية.

إن حوصلة نتائج التصحيح في السياسة المالية المصرية لا يقتصر على المعيار الإقتصادي فقط، وإما يتعداه للمعيار الإجتماعي، هذا الأخير الذي ينصرف لمعرفة وإدراك الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء التي خلفها التصحيح في السياسة المالية المصرية، مساسا بالإعتبارات والأهداف الإجتماعية المختلفة، التي تسعى الدولة المصرية لتحقيقها، وهذا على إعتبار أن الأداء الإقتصادي، لا يتم بالكفاءة المتوقعة، إلا إذا تحقق الأداء الإجتماعي بالمستويات المستهدفة.

ومن أجل كل ما سبق، نحاول فيما يلي التطرق لأهم التطورات التي مست بعض المؤشرات الإجتماعية، والتي من أهمها ظاهرة البطالة، وهذا كما يشير إليه الجدول أدناه:

الجدول رقم (103): تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة (1994-2008).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1995/1994	1997/1996	1999/1998	2001/2000
معدل البطالة		8.3	7.4	9.2	9.8
البيان	السنوات	2003/2002	2005/2004	2007/2006	2009/2008
معدل البطالة		10.1	9.9	9.1	8.6

المصدر: - الفايدى، "أثر الديون الخارجية على الدول النامية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.arabs2day.ws/Cars.new.html> (16:13,18/12/2008).

- جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الإقتصادية، النمو الإقتصادي والتنمية: خمسة وعشرون عاما من التنمية"، ص.31.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الإقتصادية، "مؤشرات الأداء الإقتصادي والإجتماعي خلال الربع الأول (جويلية ، سبتمبر)"، 2009/2008، ص.9.

إن إلقاء نظرة على البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تسمح لنا بإستنتاج أن معدلات البطالة في مصر- بعد الشروع في عملية التصحيح الإقتصادي لسنة 1991 وحتى نهايته - في إنخفاض مستمر، حيث إنتقلت من 8.3% خلال السنة المالية 1995/1994 إلى 7.4% خلال السنة المالية 1997/1996، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى إستحداث الصندوق الإجتماعي للتنمية، "الذي أنشئ طبقا للقرار الجمهوري رقم 40 لسنة 1991، وذلك بهدف التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي، وتخفيف وطأته على محدودى الدخل، إضافة إلى المساهمة فى حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة.

وتتلخص مهام الصندوق أساسا في تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية، ثم إستخدامها في تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجالى الإنتاج والخدمات، وذلك بغرض توفير فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة، لمساعدة الفئات الأكثر إحتياجا، وتحقيق التنمية الإجتماعية والبشرية لها، وتنمية المؤسسات القادرة على الإحتفاظ بإستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه، عن طريق دعم قدراتها المؤسسية ورفع آدائها الفني والإداري¹.

وقد بدأت معدلات البطالة في الإرتفاع مجددا نهاية التسعينات من القرن الماضي، حيث إنتقلت من 7.4% خلال السنة المالية 1997/1996 إلى 9.2% خلال السنة المالية 1999/1998، ثم إلى 9.8% خلال السنة المالية 2001/2000، لتقفز إلى 10.1% خلال السنة المالية 2003/2002، وبعدها تعود وتنخفض إلى 9.9% خلال السنة المالية 2005/2004، لتصل إلى 8.6% خلال السنة المالية 2009/2008، محققة إنخفاضا مقداره 1.5% خلال ست (06) سنوات، وهذا نتيجة جهود السلطات المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، من أجل التحكم في معدلات البطالة، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:²

- البرامج المختلفة للصندوق الإجتماعي، خاصة تنمية المشروعات الصغيرة وبرامج الأشغال العامة، وكذا مشروعات صناديق التنمية والمؤسسات الدولية؛
- برامج التوسع في إستصلاح الأراضي وتوزيعها على الشباب الخريجين؛
- شبكة مكاتب الإستخدام التابعة لوزارة القوى العاملة، ونشرات سوق العمل والتوظيف، التي توفر معلومات عن سوق العمل بالداخل والخارج؛
- برامج التشغيل في المحليات، وفي مقدمتها مشروعات الأشغال العامة في المناطق الريفية؛
- برامج التشغيل الحكومية، لمواجهة الإحتياجات المتجددة، خاصة في مجال التعليم والصحة والخدمات العامة؛
- برامج الإقراض الشعبي والجمعيات الأهلية وأنشطة الأسر المنتجة وبنك ناصر الإجتماعي؛
- البرنامج القومي لإعادة تأهيل الشباب الخريجين.

وقد ساعد التحسن في قطاع التشغيل (إنخفاض معدلات البطالة) في السنوات القليلة الماضية، وبالتالي تحسين ظروف المعيشة في التأثير على ظاهرة الفقر، الأمر الذي يوضحه الجدول أدناه:

¹ عمرو محمود رياض، "الصندوق الإجتماعي للتنمية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003.

² جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الإقتصادية، "النمو الإقتصادي والتنمية: خمسة وعشرون عاما من التنمية"، مرجع سابق، ص.32.

الجدول رقم (104) : تطور معدل الفقر في المجتمع المصري خلال الفترة (2001-2006).

الوحدة: %

البيان	السنوات	2002/2001	2003/2002	2005/2004	2007/2006
معدل الفقر		20.1	16.7	20.7	19.6

المصدر: جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لمصر لسنة 2008، ص.34.

كما هو واضح من خلال الجدول أعلاه، فإن معدل الفقر يتذبذب صعودا ونزولا، حيث إنخفض من 20.1% خلال السنة المالية 2002/2001 إلى 16.7% خلال السنة المالية 2003/2002، ليرتفع بعدها إلى 20.7% خلال السنة المالية 2005/2004، ثم يعود للإنخفاض مجددا إلى حدود 19.6% خلال السنة المالية 2007/2006، وهو ما يعكس الرغبة الجادة للحكومة المصرية في تقليص معدلات الفقر، من خلال تحسين ظروف معيشة المواطن المصري، الأمر الذي إنعكس إيجابا على ظروف التمدرس والتعليم، وبالتالي معدلات الأمية في المجتمع المصري، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (105): تطور معدل الأمية في المجتمع المصري خلال الفترة (1990-2005).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1990	2000	2001	2004	2005
معدل الأمية		52	32	30.6	25	13

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2001/2000، ص.50.

إعتقادا على بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ وبوضوح الإنخفاض الكبير في نسبة الأمية في المجتمع المصري، حيث إنتقلت من 52% سنة 1990 إلى 30.6% سنة 2001، ثم إلى 13% سنة 2005، وهو ما يشير إلى حقيقة هامة مفادها الإهتمام الكبير الذي توليه السلطات المصرية للجانب التعليمي، بإعتباره أساس التنمية البشرية، وعماد تقدم المجتمع، وبالتالي زيادة قدرته على مواكبة ركب التطور العلمي السريع.

وبناء على الحقائق السابقة، فإن الإستراتيجية التعليمية المصرية تركز على نقاط أساسية أهمها:¹

- سد منابع الأمية ومحو أمية الكبار؛
- الإرتقاء بمستوى جودة التعليم في مراحل المختلفة، من أجل الوصول إلى خريج ذو مستوى علمي كفاء، وبالتالي يستطيع الحصول على فرصة عمل مناسبة؛
- زيادة القدرة الإستيعابية للمدارس وتخفيض كثافة الفصول؛
- تطوير المناهج وأساليب التقويم؛
- الإهتمام بالتدريب وتحسين أوضاع المعلمين؛
- توجيه التعليم نحو التخصصات والخبرات التي يحتاجها سوق العمل داخليا وخارجيا، وهذا بما يتفق والمعايير الدولية للتدريب والتعليم.

وعليه فقد جاء كل ما سبق، ليثبت الإهتمام الكبير الذي يحضى به قطاع التعليم من طرف الدولة المصرية، وهو ما جعلها تخصص جانبا كبيرا من إيراداتها العامة، من أجل تغطية النفقات العامة للتعليم بكل أطواره (الأمر الذي يوضحه الجدول رقم 106)، وذلك إيمانا منها بدوره في القضاء على الجهل، ورفع مستوى الوعي الفكري والثقافي للمواطن المصري، وهذا من أجل اللحاق بمصاف الدول المتقدمة.

الجدول رقم (106): تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع التعليم بالنسبة لمجموع النفقات العامة في مصر بعد سنة 1990.

الوحدة: %

البيان	السنوات	1992/1991	1994/1993	1996/1995
نسبة نفقات التعليم إلى إجمالي النفقات العامة		9.05	11.70	13.4
البيان	السنوات	2003/2002	2005/2004	2007/2006
نسبة نفقات التعليم إلى إجمالي النفقات العامة		19.5	14.7	11.5

المصدر: - هدى السيد، "آثار برنامج التثبيث والتكليف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد التاسع، القاهرة، 1997، ص.171.
- جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لمصر لسنة 2008، مرجع سابق، ص.33.

¹ جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2007/2006، مرجع سابق، ص.70.

أما نسبة النفقات المخصصة لقطاع الصحة إلى إجمالي النفقات العامة في مصر، فقد كانت على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (107): تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع الصحة بالنسبة لمجموع النفقات العامة في مصر بعد سنة 1990.

الوحدة: %

البيان	السنوات	1992/1991	1994/1993	2002/2001
نسبة نفقات الصحة إلى إجمالي النفقات العامة		1.7	1.9	7.2
البيان	السنوات	2003/2002	2005/2004	2007/2006
نسبة نفقات الصحة إلى إجمالي النفقات العامة		2.9	5.2	3.8

المصدر: - هدى السيد، " آثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر"، مرجع سابق، ص.171.

- جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية لمصر لسنة 2008، مرجع سابق، ص.32.

تبرز البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، الإرتفاع الكبير في النسبة المخصصة من إجمالي النفقات العامة للدولة المصرية لقطاع الصحة، وهذا خلال الفترة (1991-2001)، حيث إرتفعت هذه النسبة من 1.7% خلال السنة المالية 1992/1991 إلى 1.9% خلال السنة المالية 1994/1993، لتسجل قفزة نوعية بوصولها إلى مستوى 7.2% خلال السنة المالية 2002/2001، وهو ما يؤكد الأهمية النسبية التي توليها الدولة المصرية لقطاع الصحة العمومية سنة بعد سنة.

إلا أننا وفي المقابل، نلاحظ التراجع الكبير لهذه النسبة إبتداءً من السنة المالية 2003/2002 إلى مستوى 2.9%، لتعود وترتفع مجدداً إلى 5.2% خلال السنة المالية 2005/2004، ثم نلاحظ إنخفاضها مجدداً إلى 3.8% خلال السنة المالية 2007/2006.

وعلى الرغم من إنخفاض الإعتمادات المالية لقطاع الصحة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن برنامج الحكومة المصرية ضمن خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لسنة 2007/2006، قد تضمن رؤية جديدة لإصلاح منظومة الرعاية الصحية والتأمين الصحي، من خلال محاور أساسية أهمها:¹

¹ جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2007/2006، مرجع سابق، ص.79.

- تطوير هيئة التأمين الصحي من الناحية الإدارية والمالية؛
- تطوير ونشر صندوق رعاية الأسرة في كافة محافظات مصر؛
- تحقيق تغطية شاملة لكل المواطنين الذين لا يشملهم نظام التأمين الصحي الحالي؛
- استمرار التوسع في إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية في كافة المحافظات؛
- تطوير المستشفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحي وكافة المستشفيات المملوكة للدولة، على نحو يتوافق وتطوير نظم التأمين؛
- إدماج مكونات المنظومة الصحية خلال خمس سنوات في نظام واحد، بما يضمن تغطية تأمينية شاملة لكافة المواطنين.

وعلى هذا يكون بإمكاننا الإقرار - تبعا لما سبق ذكره- أن الحكومة المصرية تولي إهتماما كبيرا لقطاع الصحة، بما ينعكس بالإيجاب على المستوى الصحي للمواطن المصري، ويقلل بالتالي من نسبة الوفيات المسجلة بالخصوص عند الأطفال الرضع، وهو ما نستشفه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (108): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في مصر خلال الفترة (2000-2006).

الوحدة: لكل 1000 مولود حي.

البيان	السنوات	2001/2000	2003/2002	2005/2004	2007/2006
معدل وفيات الأطفال الرضع		30	24	22	17

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2001/2000، مرجع سابق، ص.51.

من خلال الجدول السابق أعلاه، يمكن إستنتاج أن الوضع الصحي للمجتمع المصري، قد تحسن على العموم، وهذا بفضل تدعيم الهياكل الصحية إن ماديا أو بشريا (كما سبقت الإشارة إليه سابقا)، بما إنعكس على النسبة المسجلة سنويا بخصوص وفيات الأطفال الرضع، خاصة إذا تعلق الأمر بالمناطق الريفية المصرية، التي ظلت ولسنوات عديدة تعاني التهميش، من حيث توفير الهياكل الاجتماعية القادرة على النهوض بمستوى معيشة الريف المصري.

ومن خلال المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الواردة سابقا، والخاصة بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية المصرية بعد سنة 1991، يكون بإمكاننا التأكيد أن الحكم على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري (وهذا بالتركيز على تصحيح السياسة المالية المصرية)، لا يمكن أن يتم بشكل مطلق، دون الأخذ بعين الاعتبار لكل الظروف المحيطة بالإقتصاد والمجتمع المصري إجمالاً.

فبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري قد حقق - من منظور البعد الإقتصادي - نتائجاً طيبة، من بينها كبح جماح التضخم، رفع مستوى الأجور، وتحرير أسعار السلع الزراعية، كما تم إستحداث الصندوق الإجتماعي للتنمية، وهذا للحد من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادي المصري على ذوي الدخل المحدود، وتوفير بعض فرص العمل في المناطق الفقيرة والمهمشة، وذلك على إعتبار أن البعد الإجتماعي يعد من الثوابت التي تلتزم بها الحكومة المصرية، حيث أن دعم الفئات الضعيفة وحمايتها من أي آثار جانبية لعمليات الإصلاح الإقتصادي، وتوفير البرامج والمشروعات التي تمكنها من تحسين أحوالها، وبالتالي تمكينها من المشاركة في خطط التنمية، كلها أساسيات في برامج الحكومات المصرية المتعاقبة.

المبحث الثاني: مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي للمغرب.

بدأ تنامي المديونية الخارجية للمغرب منذ أواسط السبعينات، بسبب الشروع في إنجاز مشاريع ضخمة كالسدود والتجهيزات المائية الكبرى، التي كانت تمتص أكثر من 30% من الإستثمارات العمومية المغربية، إضافة إلى تدعيم مؤسسات عمومية كبرى كالمكتب الشريف للفوسفات، القرض العقاري والسياحي، بنك الإنماء الإقتصادي والقرض الفلاحي... إلخ.

وفي نهاية السبعينات، بدأ المغرب يدخل في منعرج إقتصادي وسياسي خطير، حيث عرف أزمة إقتصادية حادة مع إنهيار أسعار الفوسفات بحوالي 47% سنة 1979، وهو ما جعله يفقد أحد المصادر الهامة من العملة الصعبة، كما واکب ذلك بداية الحرب مع الصحراء الغربية، وبالتالي زيادة الإنفاق العسكري، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية والعجز في الميزانية العامة والميزان التجاري، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (109): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في المغرب قبل سنة 1983.

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1980	1981	1982
إجمالي حجم الدين الخارجي		9.678	10.632	12.401
خدمة الدين الخارجي		1.413	1.517	1.640
الصادرات من السلع والخدمات		4.324	4.097	3.794
خدمة الدين الخارجي/الصادرات من السلع والخدمات (%)		223.8	259.5	326.9
الواردات من السلع والخدمات		5.807	6.014	5.824
الميزان التجاري		1.419 -	1.839 -	1.875 -
رصيد الموازنة العامة (مليار درهم مغربي)		7.1 -	10.1 -	10.6 -
رصيد الموازنة العامة/ PIB (%)		9.9	13.2	11.2

Source: - the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 1989-1990, p.258.

- Hocine Benisaad, L'ajustement structurel, op.cit, p.58.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

- الإرتفاع المتتالي في حجم الديون الخارجية قبل سنة 1983، حيث وصلت سنة 1982 إلى ما مقداره 12.401 مليار دولار، وهذا بعد أن كانت في "حدود 0.9 مليار دولار في 1972"¹؛
 - في مقابل إرتفاع حجم الديون الخارجية، فقد إرتفعت خدماتها التي وصلت إلى 1.640 مليار دولار سنة 1982، وبذلك فقد أصبحت تزيد عن حجم صادرات المملكة بمقدار 226.9%؛
 - توالي العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة للمملكة المغربية سنة بعد سنة، حيث وصل العجز في الموازنة العامة نسبة 13.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 1981.
- وأمام هذه الوضعية السابق تفصيلها، باشرت المملكة المغربية برنامجا تصحيحيا سنة 1983، وهذا بدعم من المؤسسات المالية الدولية، حيث تعتبر المغرب من البلدان العربية التي تبنت برنامجا مبكرا للتصحيح الهيكلي، وهو ما سناحاول التطرق إليه تباعا، من خلال معرفة واقع الإقتصاد المغربي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1983، وذلك بالتركيز على جانب تصحيح السياسة المالية المغربية موضوع بحثنا هذا.

المطلب الأول: لمحة عامة حول برنامج التصحيح الهيكلي المغربي لسنة 1983.

- باشرت المملكة المغربية برنامجا للتصحيح الهيكلي سنة 1983، نتيجة للأزمة الإقتصادية التي شهدتها بداية الثمانينات، وذلك كمحصلة طبيعية لتضافر العديد من الأسباب لعل من أهمها ما يلي:²
- الإرتفاع العنيف في قيمة الدولار الأمريكي، الذي أدى إلى تنامي مبالغ الإسترداد بشكل هائل؛
 - إرتفاع معدلات الفائدة العالمية، التي أدت إلى تضخم خدمة الدين الخارجي للمملكة المغربية، حيث وضمن هذا المجال، نسجل حصول المملكة المغربية على حوالي 50 مليار درهم مغربي خلال الفترة (1974-1983)، لكنها سددت وبرسم فوائد الدين الخارجي ما مقداره 18 مليار درهم مغربي، أي أكثر من ثلث القروض الخارجية التي تحصلت عليها؛
 - الإنخفاض الكبير في أسعار الصادرات الأساسية للمغرب في السوق العالمية، مما نتج عنه تقلص عائداتها من العملة الصعبة لتمويل الدين الخارجي وخدماته.

¹ "الغاء الديون شرط لا غنى عنه لوقف إستنزاف الثروات وتلبية حاجات شعبنا"، مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

- <http://www.almounadil-a.info/article198.html> (19/12/2008, 19:02).

² نفس المرجع السابق.

ومن أجل كل ما سبق، جاء برنامج التصحيح الهيكلي للمغرب سنة 1983، والذي تحصلت من خلاله على "315 مليون دولار، من بينها 200 مليون دولار تخصص لإتمام إجراءات برنامج التصحيح الهيكلي، إضافة إلى 1.8 مليار دولار أخرى سنة 1985، في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية"¹، لذلك فقد كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو الخروج من دوامة الأزمة، وإعادة التوازن المفقود، بالإضافة إلى أهداف فرعية أخرى - من خلال مجموعة من التدابير النقشافية - نحاول إجمالها في النقاط التالية:²

- تحسين التوازنات الداخلية، من خلال سياسة مالية ونقدية متشددة؛
- تعبئة الإيداع العمومي وتحسين تخصيص الموارد مع ترقية الإستثمار، وهذا من أجل إعادة بعث النمو الإقتصادي، وذلك بإتباع سياسة مرنة لمعدلات الفائدة؛
- تحسين التوازنات الخارجية، أي إعادة التوازن لميزان المدفوعات؛
- خلق الظروف الملائمة لتحقيق نمو دائم.

وحسب رأي المؤسسات المالية الدولية، فقد تمكن المغرب - بعد تطبيقه لبرنامج التصحيح الهيكلي المدعوم - من تحقيق تقدم مهم وملحوس في العديد من المجالات، الأمر الذي جعل ذات المصدر يعتبر هذه التجربة جديرة بالإهتمام، وفي طليعة تجارب الإصلاحات الإقتصادية للدول النامية.

المطلب الثاني: تدابير تصحيح السياسة المالية في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي بالمغرب.

بسبب نقص عوائد المملكة المغربية من العملة الصعبة، نتيجة لتدهور أسعار الفوسفات وزيادة الإنفاق العسكري نظير الحرب مع الصحراء الغربية، إضافة إلى إرتفاع معدلات الفائدة العالمية وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، بما إنعكس على تدني مداخيل الصادرات المغربية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة، هذا الأخير الذي إقترن بإنفجار أزمة المديونية الخارجية في معظم الدول النامية، ومن خلالها المملكة المغربية، وما لها من تداعيات سلبية، إن داخليا أو خارجيا، بما إستدعى ضرورة الإسراع بتبني برنامج إصلاح شامل للسياسة المالية - ومن خلالها السياسات الإقتصادية الأخرى- وهذا من أجل تحقيق الإستقرار الميزاني نسبيا (التوافق النسبي بين العرض الكلي والطلب الكلي) والإقتصادي من منظوره العام.

وإستنادا لما تم الإشارة إليه مسبقا، شرعت السلطات المغربية في تنفيذ سياسة مالية إنكماشية، سعيا وراء ضبط حجم الطلب الكلي، وذلك بالتركيز على ما يلي:

¹ Jean Paul Asam , Chrestian Morrison , **la faisabilité politique de l'ajustement en Côte D'ivoire et au Maroc**, étude du centre de développement O.C.D.E, Paris, p.118 .

³ روايح عبد الباقي، مرجع سابق، ص.173.

أولاً: زيادة الإيرادات العامة.

ضمن هذا الإطار، إتخذت المملكة المغربية العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تنمية الإيرادات العامة للدولة، وهذا عن طريق ما يلي:¹

- مباشرة إصلاحات ضريبية، من أجل تبسيط وتنسيق الإقتطاع الضريبي، بما يرفع من المردودية الضريبية، حيث تم إدخال ثلاث أنواع من الضرائب خلال الفترة (1984-1986) وهي الضريبة على الشركات (I.S)، الرسم على القيمة المضافة (T.V.A) والضريبة على المداخل (I.R)؛
- إصدار قانون الخوصصة لسنة 1990، والمتعلق بخوصصة 112 مؤسسة عمومية، منها 34 فندق سياحي، حيث تتم هذه العملية على ست (06) سنوات، وتهدف المملكة من خلالها جلب إيرادات هامة للميزانية العمومية، قدرت بحوالي 3.3 مليار درهم مغربي سنويا، توجه معظمها لتغطية أو تسديد خدمات الديون الخارجية عشية إنتهاء فترة إعادة الجدولة سنة 1993.

وإستنادا لكل هذه الإجراءات السابق ذكرها، والهادفة لتنمية إجمالي الإيرادات العامة للمملكة المغربية، وبغية معرفة منحنى تطورها الحقيقي خلال وبعد فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1983، نورد الجدول أدناه:

الجدول رقم (110): تطور الإيرادات العامة للمملكة المغربية خلال الفترة (1982-2008).

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994
إجمالي الإيرادات العامة		3.538	3.729	2.594	4.599	6.213	6.688	7.565
البيان	السنوات	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008
إجمالي الإيرادات العامة		8.614	8.736	8.726	9.009	12.860	16.714	18.857

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2000، 2006، 2007.

-<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Statistics/30717659-EN-COUNTRY-TABLES.PDF> (20/2/2009, 20:34).

بتحليل أرقام الجدول أعلاه، يمكننا إستنتاج أن إجمالي الإيرادات العامة للمملكة المغربية، قد إنتقل إلى 3.729 مليار دولار سنة 1984، وهذا بعد أن كان في حدود 3.538 مليار دولار سنة 1982، ويرجع ذلك إلى بدء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي سنة 1983، إلا أنه ومع إنخفاض أسعار البترول من 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 16.55 دولار للبرميل سنة 1988، وصل إجمالي الإيرادات العامة للمملكة إلى حدود 2.594 مليار دولار سنة 1986، لينتعث بعدها مجددا بوصوله إلى 4.599 مليار دولار سنة 1988، وهذا بعد إدخال ثلاث أنواع للضرائب خلال الفترة

¹ Fethallah Oualalou, "L'etat de l'économie marocaine au debut de la decennie 90", Bilan à la veuille de réechelonnement de la dette, Annales de l'institut d'économie douanière et fiscale, 1995, P.30.

(1984-1988) كما أوردنا سابقا، وقد تواصل إرتفاعه بعد ذلك، ليصل إلى 7.565 مليار دولار سنة 1994، ثم إلى 8.726 مليار دولار سنة 2000، وصولا إلى 18.857 مليار دولار سنة 2008، ويرجع ذلك برأينا إلى تبني السلطات الاقتصادية المغربية لسياسات مالية توسعية (حسبما ورد سابقا)، اعتمادا وبالخصوص على زيادة الجهد الضريبي والخصوصة، بما ينعكس على زيادة إجمالي الإيرادات العامة للمملكة.

ثانيا: تقليص الإنفاق العام.

ضمن هذا المجال، قامت الحكومة المغربية بإتخاذ الإجراءات الآتي ذكرها، من أجل كبح معدلات نمو النفقات العامة:¹

- تخفيض النفقات الإستثمارية السنوية، التي تعتبر من منظور خبراء المؤسسات المالية الدولية مرتفعة؛
- تخفيض النفقات الإجتماعية كالتعليم، الصحة والسكن؛
- رفع الدعم عن السلع ذات الإستهلاك الواسع؛
- تخفيض الإعتمادات الموجهة للصندوق التعويضي، الذي يتمثل هدفه في دعم أسعار المواد الأولية الضرورية والمواد الإستراتيجية؛
- تقليص حجم العمالة في القطاع العام، حيث تم تخفيض عدد المناصب المالية المقررة في قانون المالية لسنة 1983 من 44000 منصبا ماليا إلى 25000 منصبا ماليا فقط، بمعنى أنه قد تم إلغاء حوالي 19000 منصبا ماليا، أي بتخفيض قدره 43%.

وبغية معرفة التطور الفعلي في جانب النفقات العامة للمملكة المغربية، نستقرء ببيانات الجدول

التالي:

الجدول رقم (111): تطور النفقات العامة للمملكة المغربية خلال الفترة (1982-2008).

الوحدة: مليار دولار

1994	1992	1990	1988	1986	1984	1982	السنوات	البيان
8.558	7.260	6.342	5.398	3.481	4.967	5.420		إجمالي النفقات العامة
2008	2006	2004	2002	2000	1998	1996	السنوات	البيان
21.131	17.967	15.400	10.570	10.242	9.359	9.832		إجمالي النفقات العامة

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2000، 2006، 2007.

-[http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Statistics/30717659-EN-COUNTRY-TABLES.PDF\(20/2/2009, 20:34\).](http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Statistics/30717659-EN-COUNTRY-TABLES.PDF(20/2/2009, 20:34).)

¹ Jean Paul Asam, Chrestian Morrisson, op.cit, p.106 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة إنخفاض النفقات العامة للمملكة المغربية خلال الفترة (1982-1986)، وهذا بسبب السياسة التقشفية المنتهجة أعلاه، إثر تبني برنامج الإصلاح الإقتصادي، إلا أننا نلاحظ بعد ذلك التزايد المطرد في حجم النفقات العامة للمملكة المغربية، الذي إنتقل من 5.398 مليار دولار سنة 1988 إلى 8.558 مليار دولار سنة 1994، ثم إلى 10.242 مليار دولار سنة 2000، وصولاً إلى 21.131 مليار دولار سنة 2008.

وبالرغم من الإرتفاع في إجمالي النفقات العامة للمملكة المغربية، إلا أن الواقع يثبت إنخفاض نسب الإنفاق على الدعم السلعي، ضف إلى ذلك تقليص حجم العمالة المغربية، وهو ما يتفق مع محاور برنامج الإصلاح الإقتصادي المغربي، الذي يسعى لتحرير الأسعار، وتخفيض النفقات الإستثمارية والاجتماعية.

ومن خلال كل ما سبق، يمكننا تصور وضعية الرصيد الميزاني للمغرب، والذي نستنتجه من خلال الإيرادات والنفقات العامة للمملكة السابق التطرق إليها، وهذا اعتماداً على الجدول التالي:

الجدول رقم (112): تطور الرصيد الميزاني للمملكة المغربية خلال الفترة (1982-2008).

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994
الرصيد الميزاني		1.822-	1.238-	0.887-	0.799-	0.129-	0.572-	0.993-
البيان	السنوات	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008
الرصيد الميزاني		1.218-	0.623-	1.516-	1.561-	2.540-	1.253-	2.274-

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2000، 2006، 2007.

-<http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Statistics/30717659-EN-COUNTRY-TABLES.PDF>(20/2/2009, 20:34).

إعتماداً على بيانات الجدول الواردة أعلاه، يمكننا وبسهولة ملاحظة تكرار العجز المسجل في الموازنة العامة للمملكة المغربية خلال فترة الدراسة، إلا أنه إنخفض نوعاً ما من (-1.822) مليار دولار سنة 1982 إلى (-0.129) مليار دولار سنة 1990، وهي الفترة التي توافق تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في المغرب، إلا أن هذا العجز إرتفع إبتداءً من سنة 1992، ليصل إلى (-0.572) مليار دولار في ذات السنة، ثم (-1.218) مليار دولار سنة 1996، ليقفز إلى مقدار (-2.274) مليار دولار سنة 2008، وهذا بعد أن كان في حدود (-1.561) مليار دولار سنة 2002.

ويرجع هذا حسب رأينا لحجم التزايد في بند النفقات العامة للمملكة المغربية، الذي كان أكبر من مقدار التزايد في بند الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع العجز في الموازنة العامة للمملكة سنة بعد سنة.

المطلب الثالث: آثار تصحيح السياسة المالية المغربية على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

بعد الإسترسال في تبيان منحى التصحيح في السياسة المالية للمغرب، وهذا عن طريق دراسة تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة للمملكة ومن خلالهما الرصيد الميزاني، وذلك أثناء وبعد فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1983، إتضح لنا أن هذه التجربة لا تخل كسابقتها (التجربة المصرية) من حصيلة إقتصادية وإجتماعية إيجابية في بعض الأحيان وسلبية في أحيان أخرى.

وإستنادا لهذا الطرح، نحاول فيما يلي من أسطر، تتبع آثار تصحيح السياسة المالية في المملكة المغربية على بعض المتغيرات الإقتصادية من جهة، والإجتماعية من جهة أخرى، وهذا من خلال مقارنتها مع الأهداف المسطرة من ناحية، ومثيلاتها قبل مباشرة عملية التصحيح من ناحية أخرى، على أن التقييم الموضوعي في هذه الحالة، يستدعي الأخذ بعين الإعتبار لكل العوامل أو العناصر المؤثرة إن سلبا أو إجابا على حصيلة التصحيح الميزاني، ونقصد بذلك الظروف المناخية، تغيرات أسعار البترول، تباين معدلات الفائدة وتطور الوضعية الإقتصادية الدولية.

أولا: آثار تصحيح السياسة المالية المغربية على بعض المتغيرات الاقتصادية.

بالنظر للمستجدات السريعة والكبيرة مؤخرا، والتي شهدتها الساحة المغربية والدولية على حد سواء، ونقصد بالخصوص الإرتفاعات المتتالية في الأسعار العالمية للنفط والأزمة المالية العالمية، فقد تأثر الإقتصاد المغربي - ومن خلاله إقتصاديات باقي الدول في العالم - أيما تأثير، وقد إنعكس كل ذلك على العديد من الميادين الإقتصادية والإجتماعية.

ومن أجل كل ماسبق، فقد لعبت هذه الظروف الدولية وساهمت إلى جانب التدابير التصحيحية للإقتصاد المغربي في تحسن بعض المؤشرات وتراجع البعض الآخر، حيث يمكن ملاحظة التطور في بعض المؤشرات الإقتصادية المنتقاة، حسبما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (113): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في المغرب خلال الفترة (1984-2007).

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1984	1988	1992	1996	2000	2004	2007
إجمالي الدين الخارجي		13.96	19.92	21.12	24.26	17.94	13.99	12.18
خدمات الدين الخارجي		1.03	1.95	2.60	3.38	3.33	2.55	1.38
الميزان التجاري		1.27 -	0.00	1.70 -	2.19 -	3.22 -	6.48 -	4.27 -
إحتياطات الصرف		0.266	0.836	1.789	4.054	5.017	17.963	25.623
معدل التضخم (%)		6.2	2.7	8.0	3.0	1.9	1.5	3.5
الناتج المحلي الإجمالي		12.75	22.19	28.45	36.63	37.06	56.39	73.30

Source: - the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 1989-1990, 2002, 2004 .
 - International Monetary Fund, **Morocco: statistical appendix** , IMF country report, June 2004 , p.65.
 - World Bank, **world development indicators**, (<http://ddp - ext.worldbank.org>) (22.00, 14/12/2008) .
 - International Monetary Fund, **global financial stability report**, October 2008, p.198.
 - African Development Bank, **Selected Statistics On African Countries**, 2008.

يتضح من البيانات الكمية في الجدول أعلاه، أن إجمالي الديون الخارجية للمملكة المغربية، قد ارتفع من 13.96 مليار دولار سنة 1984 إلى 24.26 مليار دولار سنة 1996، وهذا على الرغم من مباشرة المملكة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي سنة 1983، إلا أننا نستشف - ومن خلال نفس الجدول- أن الديون الخارجية قد بدأت في الانخفاض بداية الألفية الثالثة، حيث إنتقلت من 17.94 مليار دولار سنة 2000 إلى 12.18 مليار دولار سنة 2007، الأمر الذي يعكس تحسن الوضعية الخارجية للمملكة المغربية، التي تحتل فيها الديون الخارجية جانب الصدارة، وهذا من دون تناسي التأثير الإيجابي الذي خلفه تحسن الظروف العالمية، والتي نقصد بها وعلى وجه الخصوص الإرتفاعات المتتالية في أسعار النفط العالمية بداية هذه الألفية.

وبخصوص خدمات الدين الخارجي للمملكة، نجد أن إرتفاعها توالى إلى غاية سنة 1996، حيث إنتقلت من 1.03 مليار دولار سنة 1984 إلى 2.60 مليار دولار سنة 1992، لتصل إلى حدود 3.38 مليار دولار سنة 1996، ومرد ذلك لإرتفاع الحجم الإجمالي للديون الخارجية للمملكة خلال ذات الفترة، إلا أننا نلاحظ تراجعها بداية الألفية الثالثة إلى مقدار 3.33 مليار دولار سنة 2000، ثم إلى 2.55 مليار دولار سنة 2004، لتصل إلى حدود 1.38 مليار دولار سنة 2007، وهذا راجع لتحسن وضعية الديون الخارجية للمملكة (كما أوردنا سابقا).

وفيما يخص الميزان التجاري للمغرب، فقد شهد هو الآخر تطورات عدة خلال الفترة محل الدراسة، حيث تحول من حالة العجز (-1.27) مليار دولار سنة 1984 إلى الحالة المعدومة سنة 1988، إلا أنه عاود تسجيل العجز من جديد ابتداء من سنة 1992، وهذا بوصوله إلى مستوى (1.70) مليار دولار خلال ذات السنة، لينتقل هذا العجز بعد ذلك إلى مستوى (-6.48) مليار دولار سنة 2004، وهو ما يعكس عدم التوافق بين معدلات نمو الصادرات والواردات، حيث إتسمت الأولى بالثبات النسبي، في حين تزايدت الثانية وبإستمرار، الأمر الذي تمخض عنه تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات (إنخفاض الأداء التصديري للمملكة المغربية).

إلا أننا نلاحظ أن الميزان التجاري للمغرب قد إنتعش نسبيا سنة 2007، حيث تراجع العجز إلى مستوى (-4.27) مليار دولار، وهذا راجع للإرتفاع المتتالي الذي سجلته أسعار البترول العالمية مؤخرا، الأمر الذي إنعكس إيجابا على حصيللة الصادرات المغربية، وبالتالي على وضعية الميزان التجاري.

وكمحصلة للظروف العالمية المواتية مؤخرا (إرتفاع أسعار النفط)، فقد تأثر مستوى إحتياجات الصرف الخارجية للمملكة المغربية - كغيرها من الدول - حيث وصل إلى ما مقداره 25.623 مليار دولار سنة 2007، وهذا بعد أن كان في حدود 5.017 مليار دولار سنة 2000، الأمر الذي يدعم موقف المملكة المغربية الخارجي تجاه دائئها.

وفيما يخص التوازنات الداخلية، فقد شهد معدل التضخم تذبذبا واضحا خلال الفترة محل الدراسة حيث إنخفض من 6.2% سنة 1984 إلى 2.7% سنة 1988، لكنه عاد للإرتفاع مجددا سنة 1992 بوصوله إلى مستوى 8%، لينخفض بعد ذلك إلى 3% سنة 1996، ثم إلى 1.5% سنة 2004، وهو ما يدل على التحكم الجيد للسلطات المغربية في الكتلة النقدية خلال هذه الفترة، هذا الأخير الذي لم يدم طويلا، بوصول معدل التضخم مجددا إلى 3.5% سنة 2007، وهذا نظير إرتفاع أسعار المواد الغذائية محليا، والتي تأثرت بتصاعد الأسعار العالمية، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في إرتفاع معدل التضخم خلال ذات السنة.

أما إذا تعلق الأمر بالنتائج المحلي الإجمالي للمملكة المغربية، فقد شهد إرتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة، وهذا بإنتقاله من 12.75 مليار دولار سنة 1984 إلى 36.63 مليار دولار سنة 1996، ليصل إلى حدود 73.30 مليار دولار سنة 2007، ومرد ذلك لتحسن أداء الإقتصاد المغربي بسبب تحسن الأوضاع الإقتصادية الداخلية والخارجية التي شهدتها المملكة مؤخرا، خاصة بعد الإرتفاعات المتتالية لأسعار النفط، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة، التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي للمغرب خلال السنوات القليلة الماضية.

ثانيا: الحصيلة الإجتماعية لتصحيح السياسة المالية المغربية.

إن إجمال نتائج التصحيح الميزاني المغربي لا يقتصر على المعيار الإقتصادي فقط، بل يتعداه للمعيار الإجتماعي، هذا الأخير الذي ينصرف لمعرفة وإدراك الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء، التي خلفها التصحيح في السياسة المالية المغربية، مساسا بالإعتبارات والأهداف الإجتماعية المختلفة التي تسعى المملكة المغربية لتحقيقها، وهذا على إعتبار أن الأداء الإقتصادي لا يتم بالكفاءة المتوقعة إلا إذا تحقق الأداء الإجتماعي بالمستويات المستهدفة.

ومن أجل كل ما سبق، نشير إلى أن المغرب قد عرف وضمن هذا الإطار العديد من الأحداث الإجتماعية الخطيرة، التي إرتبطت بتدهور مختلف المؤشرات الإجتماعية، وهذا بسبب التدابير التقشفية لبرنامج التصحيح الهيكلي للمغرب، ونذكر في هذا الصدد، أحداث جانفي لسنة 1984 بمراكش والمدن الغربية الشمالية وأحداث ديسمبر سنة 1990، التي عرفت بمظاهرات الجوع، حيث جاءت كل هذه الأحداث كرد فعل عنيف عن تدهور الأوضاع الإجتماعية في ظل البرنامج المعتمد، وهذا تركيزا وبالخصوص على الضغط الذي يمارس من قبل السلطات المغربية على النفقات الإجتماعية.

وتأسيسا على المعطيات السابق ذكرها، نحاول فيما يلي التطرق لأهم التطورات التي مست بعض المؤشرات الإجتماعية، والتي من أهمها ظاهرة البطالة، وهذا كما يشير إليه الجدول أدناه:

الجدول رقم (114): تطور معدل البطالة في المغرب خلال الفترة (1982-2008).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1982	1990	1995	2000	2004	2008
معدل البطالة		13.2	15.8	22.9	13.9	10.8	9.8

المصدر: - المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009، نقلا عن الموقع

الإلكتروني : [http://www.finances.gov.ma/portals/page_pageid=173,1775776\(22/12/2008,14:00](http://www.finances.gov.ma/portals/page_pageid=173,1775776(22/12/2008,14:00)

- Ministère des finances et de la privatisation marocain , **bilan du 2002**, actualité économique nationale, février 2003, p. 25.

إن إلقاء نظرة متفحصة لبيانات الجدول أعلاه، تسمح لنا بإستنتاج أن معدلات البطالة في المملكة المغربية - بعد الشروع في عملية التصحيح الهيكلي لسنة 1983 - في إرتفاع مستمر، وهذا إلى غاية سنة 1995، أين سجلت معدلات البطالة أعلى مستوياتها، وذلك ببلوغها مستوى 22.9%، بعد أن كانت في حدود 13.2% سنة 1982 (قبل الشروع في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي للمغرب)، وقد يجد الإرتفاع الكبير لمعدلات البطالة في المغرب - خلال هذه الفترة بالذات - تفسيره في شروع السلطات المغربية إبتداءا من سنة 1990 في خوصصة المؤسسات العمومية، وما ينجر عنه من تبعات في

المجتمع المغربي - ومن خلاله جميع الدول التي تبنت عملية الخوصصة - تتمثل بالأساس في تسريح العمال، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة داخل المجتمع المغربي.

وقد بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض مع بداية الألفية الثالثة، حيث إنتقلت من 13.9% سنة 2000 إلى 10.8% سنة 2004، لتصل إلى 9.8% سنة 2008، محققة بذلك إنخفاضا مقداره 13.1% خلال الفترة (1995-2008)، وهو إنجاز هائل يسجل للمملكة المغربية، ولم يأت من العدم، ولكن بتضافر جهود السلطات المغربية خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك من أجل التحكم في معدلات البطالة، من خلال تطوير سلسلة من البرامج والإجراءات لصالح العاطلين عن العمل، وبالذات الشباب، حيث مكنت هذه البرامج (التي نوجزها في النقاط التالية) من تسجيل نتائج مشجعة:¹

- حقق برنامج المملكة المغربية "إدماج" - الذي يهدف إلى تحسين تنافسية المقاولات وتطوير كفاءات الشباب حاملي الشهادات، وتمكينهم بالتالي من إكتساب أول تجربة مهنية في المقاولات - نهاية سنة 2008 ما يناهز 28531 مدمجا من الشباب، حيث يشكل قطاع الخدمات والصناعة أهم القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج؛
- فيما يخص البرنامج الثاني "تأهيل" - الذي يستهدف حاملي الشهادات والمسجلين في الوكالة المغربية لإنعاش التشغيل والكفاءات - فقد إستفاد منه 1819 شخصا في إطار التكوين التعاقدية، وهذا نهاية جوان 2008، كما إستفاد 1216 شخصا من 81 إجراء في إطار التكوين التأهيلي؛
- أما البرنامج الثالث "مقاولاتي" - الذي يشكل أول برنامج لدعم إنشاء المقاولات الصغرى في المغرب- فقد دعم ومّول نهاية جوان 2008 ما يناهز عن 1051 مشروعا، أسفر عن توفير 3230 منصب عمل، وضمن نفس المجال، مكنت مختلف التشخيصات التي قامت بها الوكالة المغربية لإنعاش التشغيل والكفاءات، من إستخلاص أهم الصعوبات التي تعوق إنطلاق عدد أكبر من المقاولات، وقد تم إتخاذ عدة إجراءات تسمح بتسريع تفعيل البرنامج.

وقد ساعد التحسن في قطاع التشغيل (إنخفاض معدلات البطالة) في السنوات القليلة الماضية وبالتالي تحسين ظروف المعيشة في التأثير على ظاهرة الفقر، الأمر الذي يوضحه الجدول أدناه:

¹ المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009، مرجع سابق، ص.67.

الجدول رقم (115): تطور معدل الفقر في المجتمع المغربي خلال الفترة (1984-2008).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1984	1994	2004	2008
معدل الفقر		21.0	16.5	14.2	9.0

المصدر: المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009، مرجع سابق، ص.209.

بملاحظة بيانات الجدول أعلاه، نستشف أن معدل الفقر في المجتمع المغربي في إنخفاض مستمر، حيث إنتقل من 21% سنة 1984 إلى 16.5% سنة 1994، أي بإنخفاض قدره 4.5% خلال عشر سنوات، ليتراجع بعدها إلى 14.2% سنة 2004، مسجلا إنخفاضا قدره 2.3% خلال عشر سنوات أخرى، وهو ما يشير إلى أن وضعية المجتمع المغربي عامة، قد لاقت تحسنا أكثر خلال الفترة (1984-1994) مقارنة بالفترة الثانية (1994-2004)، وبعبارة أخرى، فإن إجراءات التصحيح الهيكلي لسنة 1983- ومن خلالها إجراءات تصحيح السياسة المالية المغربية - قد جاءت مثمرة فيما يخص معدل الفقر في المجتمع المغربي، بما يعكس الرغبة الجادة للسلطات المغربية في تقليص معدلات الفقر، حيث تضاعفت جهود المملكة في هذا المجال مع إعطاء الإنطلاقة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، مما أدى إلى إنخفاض معدل الفقر في المجتمع المغربي إلى مستوى 9% سنة 2008.

وقد مكنت دراسة نوعية أجراها البنك الدولي (الخروج من الفقر في المغرب) من تحديد العوامل المسببة للفقر وتقديم توصيات للحد من الظاهرة، من خلال إتخاذ جملة من الإجراءات أهمها:¹

- تشجيع تنمية الفرص الإقتصادية ودعم الشراكة، عن طريق تحسين مناخ الإستثمار ودعم التعاونيات؛
- تحسين جودة التعليم، مع الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات السوق وتطوير فرص المعيشة والخدمات الترفيهية، بما يساهم في إدماج الشباب في الحياة الإقتصادية والسياسية؛
- إنعاش دور المرأة ورفع العوائق أمام تطورها وإستقلاليتها، وذلك بالنظر للدور الهام الذي باتت تلعبه في تنمية الممتلكات العائلية؛
- ضرورة توفر المملكة على آليات رسمية للحماية الإجتماعية، ودعم البرامج التي تستهدف الأسر الفقيرة؛

¹ المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009، مرجع سابق، ص.121. 122.

- إستراتيجية إصلاح صندوق المقاصة (الدعم) الذي يقوم بتسيير نظام دعم أسعار المواد الأولية (القمح، السكر وغاز البوتان)، حيث بلغت تكاليف هذا الصندوق 12 مليار درهم مغربي سنة 2006، لتصل إلى حدود 31.5 مليار درهم مغربي نهاية سنة 2008.

وقد إنعكس تحسن ظروف المجتمع المغربي عموماً (إنخفاض معدل الفقر) بالإيجاب على ظروف التمدرس والتعليم، وبالتالي معدلات الأمية في المجتمع المغربي، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (116): تطور معدل الأمية في المجتمع المغربي خلال الفترة (1980-2007).

الوحدة: %

السنوات	البيان
2007	38.5
2004	47.7
2000	54.9
1990	61.3
1980	71.5
معدل الأمية	

المصدر: - المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009، مرجع سابق، ص.207.

- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2000، 2006، 2007، مرجع سابق.

إعتماداً على بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ وبوضوح الإنخفاض الكبير في نسبة الأمية في المجتمع المغربي، حيث إنتقلت من 71.5% سنة 1980 إلى 61.3% سنة 1990، ثم إلى 54.9% سنة 2000، لتصل إلى 38.5% سنة 2007، وهو ما يشير إلى حقيقة هامة، مفادها الإهتمام الكبير الذي توليه السلطات المغربية للجانب التعليمي بإعتباره أساس التنمية البشرية.

وبناء على كل ما سبق ذكره، وضعت المملكة المغربية سنة 2002 إستراتيجية لمحاربة الأمية التي تعيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية - وضمن نفس الإطار - ومن أجل الحد من الإختلالات التي يعرفها النظام التربوي في المملكة، تم بلورة البرنامج الإستعجالي "تجاح" من أجل تسريع وتيرة تنفيذ الميثاق المغربي للتربية والتكوين، حيث يمتد هذا المخطط من 2009 إلى 2012 بميزانية إجمالية تقدر بحوالي 43.7 مليار درهم مغربي، ويهدف أساساً إلى تحقيق مايلي:¹

- التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة؛
- حفز المبادرات والإمتياز في الثانويات والجامعات؛
- معالجة الإشكاليات الأساسية لمنظومة التربية المغربية؛
- توفير الموارد اللازمة للنجاح.

¹ نفس المرجع السابق، ص.117. 118.

وتأسيسا على كل ما سبق ذكره، فإن جميع هذه الإجراءات والمبادرات، قد جاءت لتثبت بما لا يستدع الشك الإهتمام الكبير الذي يحضى به قطاع التعليم في المملكة المغربية، الأمر الذي جعلها تخصص جانبا كبيرا من إيراداتها العامة، من أجل تغطية النفقات العامة لهذا القطاع وبكل أطواره (الشأن الذي يوضحه الجدول رقم 117)، وذلك إيمانا منها بدوره في القضاء على الجهل، ورفع مستوى الوعي الفكري والثقافي للمواطن المغربي، وهذا من أجل اللحاق بمصاف الدول المتقدمة.

الجدول رقم (117): تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع التعليم بالنسبة لمجموع النفقات العامة في المملكة المغربية خلال الفترة (1983-2007).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1983	1989	1995	2001	2007
نسبة نفقات التعليم إلى إجمالي النفقات العامة		20.1	19.6	18.9	21.7	25.3

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2000، 2006، 2007، مرجع سابق.
- Ministère des finances et de la privatisation marocain, op.cit, p.18.

يتضح من البيانات الكمية المبينة في الجدول أعلاه، أن نسبة النفقات الموجهة لقطاع التعليم مقارنة بإجمالي النفقات العامة للمملكة المغربية، قد إنخفضت خلال الفترة (1983-1995) بمقدار 1.2%، وهذا على إعتبار أن هذه الفترة مخصصة لتصحيح الإقتصاد المغربي عامة وسياسته المالية بصفة خاصة (هذه الأخيرة التي ينجر عن تصحيحها غالبا تخفيض النفقات الإجتماعية ومن خلالها النفقات الموجهة لقطاع التعليم).

وبنتبع تطور نسبة نفقات التعليم للمملكة المغربية إلى إجمالي النفقات العامة، نلاحظ أنها عادت للإرتفاع مجددا، حيث وصلت إلى 21.7% سنة 2001، لتقفز إلى 25.3% سنة 2007، ويحتمل أن تصل إلى أكثر من ذلك خلال السنوات القادمة (وهذا عند الشروع في تطبيق البرنامج التعليمي للمملكة المغربية "نجاح").

أما بالنسبة للنفقات المخصصة لقطاع الصحة إلى إجمالي النفقات العامة للمملكة المغربية، فقد كانت على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (118): تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع الصحة بالنسبة لمجموع النفقات العامة في المملكة المغربية خلال الفترة (1983-2007).

الوحدة: %

البيان	السنوات	1983	1989	1995	2001	2007
نسبة نفقات الصحة إلى إجمالي النفقات العامة		3.3	3.0	3.7	4.5	5.3

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2000، 2006، 2007، مرجع سابق.
- Ministère des finances et de la privatisation marocain, op.cit, p.25.

تبرز البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، إنخفاض النسبة المخصصة من إجمالي النفقات العامة للمملكة المغربية لقطاع الصحة خلال الفترة (1983-1989)، وذلك بمقدار 0.3%، وهذا يجد تفسيره حسبما أوردنا سابقا في الإجراءات التشفية التي إنتهجتها المملكة المغربية خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1983، إلا أننا نلاحظ ارتفاع هذه النسبة مجددا، لتصل إلى 3.7% سنة 1995، ثم إلى 4.5% سنة 2001، وصولا إلى 5.3% سنة 2007، وهو ما يؤكد الأهمية النسبية التي توليها المملكة المغربية لقطاع الصحة سنة بعد سنة.

ومن أجل إصلاح القطاع الصحي في المملكة، وتمكينه بالتالي من أن يلعب دوره بفعالية، تم وضع إستراتيجية طموحة للفترة (2008-2012)، وهذا عن طريق:¹

- ضمان المساواة في قطاع الصحة، وهذا فيما يتعلق بالولوج للخدمات الصحية بين جهات المملكة، إضافة إلى تسهيل ولوج الطبقات المعوزة للعلاجات الصحية؛
- توفير خدمة صحية عمومية فعّالة وتنافسية، وإعادة الثقة للمواطنين في النظام الصحي؛
- الحد من تكاليف العلاجات الصحية، وبالتالي من تكاليف الأدوية، وتخفيض الحصة التي تتحملها الأسر من هذه التكاليف إلى أقل من 25%، إضافة إلى التكفل بالأمراض المزمنة بشكل كلي؛
- الحد من نسبة وفيات الأمهات إلى 50 لكل 100000 ولادة حية ونسبة وفيات الأطفال إلى 15%.

وفيما يخص الهدف الأخير، فهو يعتبر من الأولويات الأساسية للسلطات المغربية بالنسبة للقطاع الصحي، بما يعكس بالإيجاب على المستوى الصحي للمواطن المغربي، الأمر الذي نستشفه من خلال بيانات الجدول التالي:

¹ نفس المرجع السابق، ص.124.

الجدول رقم (119): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في المغرب خلال الفترة (1980-2005).

الوحدة: لكل 1000 مولود حي.

البيان	السنوات	1980	1990	2000	2005
معدل وفيات الأطفال الرضع		99.0	69.0	46.6	36.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2000، 2006، 2007، مرجع سابق.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن إستنتاج أن الوضع الصحي للمجتمع المغربي، قد تحسن على العموم، بما إنعكس بالإيجاب على النسبة المسجلة سنويا بخصوص وفيات الأطفال الرضع، حيث إنتقلت هذه النسبة وبشكل كبير من 99 % سنة 1980، إلى 69 % سنة 1990، لتصل إلى حدود 46.6 % سنة 2000، ثم إلى 36 % سنة 2005، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية التي توليها السلطات المغربية للجانب الصحي للمواطن المغربي، بما يدعم إستقراره الصحي والنفسي في آن واحد.

وإستنادا إلى جميع المعطيات الإقتصادية والإجتماعية السابق ذكرها، وبعد قيامنا بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية للمملكة المغربية بعد سنة 1983، يكون بإمكاننا الإقرار أن برنامج التصحيح الهيكلي للمملكة المغربية قد حقق وعلى العموم - كغيره من التجارب الأخرى في هذا الميدان - نتائج إقتصادية إيجابية وأخرى سلبية، إلا أن ذلك، قد صاحبه ترديا في الأوضاع الإجتماعية للمواطن المغربي، وهذا بسبب إجراءات تصحيح السياسة المالية المغربية النقشافية، التي شكلت عاملا ضاغطا، وبالأساس على الإنفاق الموجه للجانب الإجتماعي، هذا الأخير الذي إستفاق نسبيا خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب إعتداد المملكة المغربية لإجراءات أساسية تم إعتبارها كأولوية حكومية، ونقصد بذلك تفعيل آليات مكافحة الفقر، وتحسين جودة وفعالية التعليم، من خلال إعتداد خطة إستعجالية لإصلاحه، وهذا في سياق ميثاق المملكة المغربية للتعليم والتكوين، إضافة إلى تحسين جودة العناية الطبية مع تسهيل حصول المواطنين عليها، وضمان العمل المستقر والمستدام، مع مراعاة التكوين الملائم لحاجيات سوق العمل.

المبحث الثالث: مقارنة عملية التصحيح في السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.

من خلال كل ما سبق، وبتتبع تدابير ونتائج تصحيح السياسة المالية في كل بلد من البلدان الثلاث المدروسة (الجزائر، مصر والمغرب)، يمكننا من خلال مايلي إجراء مقارنة للظروف العامة قبل وبعد الشروع في التصحيح الميزاني في خضم التجارب السابق ذكرها، وهذا من أجل معرفة أوجه التشابه والاختلاف بينها، على إعتبار أساسي مفاده التشابه النسبي للبيئة الإقتصادية، الإجتماعية، الجغرافية وحتى السياسية أحيانا.

وتأسيسا على أهمية ودور العوامل الخارجية إلى جانب الداخلية، في إشتداد الأزمة وتداعياتها على البلدان الثلاث، نحاول فيما يلي من نقاط، تبيان أهم الدوافع الخارجية المشتركة والداخلية الخاصة بكل بلد، والتي إستدعت اللجوء لطلب معونة ودعم المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول: الدوافع الخارجية والداخلية وراء إشتداد الأزمة في كل من الجزائر ومصر والمغرب.

لا شك في أن هناك عدة دوافع خارجية، أفرزت العديد من التداعيات السلبية على البلدان الثلاث محل الدراسة، بما ساهم في تضخيم الأزمة، وبالتالي الشروع في تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم - ومن خلاله تصحيح السياسة المالية - والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تدهور أسعار النفط التي مست الإقتصاد الجزائري خصوصا والإقتصاد المصري أيضا، إضافة إلى إنهيار أسعار مادة الفوسفات مساسا بالإقتصاد المغربي؛
- الأثر البالغ للأزمة الإقتصادية العالمية، وبالتالي تدهور شروط التبادل الدولي على كل البلدان، ومن خلالها الدول محل الدراسة؛
- التأثير السلبي للظروف المناخية على القطاع الزراعي بالخصوص، خاصة ما يتعلق بالمملكة المغربية ومصر وحتى الجزائر، ولكن بنسبة أقل، وذلك بالنظر للأهمية النسبية للقطاع الزراعي الجزائري.

أما عن الدوافع الداخلية التي أسهمت بصورة مباشرة في خلق الإختلالات الإقتصادية وتزايدها في هذه الدول، فهي ترتبط بطبيعة وتاريخ كل دولة على حدى، حيث يمكن ذكر بعضها في النقاط التالية:

- فشل معظم السياسات التنموية، التي إنتهجتها الدول محل الدراسة، في الوصول إلى المساعي الحقيقية من تبنيتها، وهذا بسبب غياب الإرادة الشعبية والسياسية في غالب الأحيان؛
- عشرية التسعينات بالنسبة للجزائر، أو كما يحبذ البعض تسميتها بالعشرية السوداء، وهذا لتدهور الأوضاع السياسية، الإقتصادية، السياسية وخاصة الأمنية؛
- إرهاب الإقتصاد المغربي عن طريق الإنفاق العسكري على حرب الصحراء الغربية؛

- حرب الخليج وما لها من تداعيات سلبية، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، حيث ألحقت الضرر بالقطاع السياحي المصري خاصة، وبإيرادات قناة السويس؛
- النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، وبالتالي غلق الحدود البرية، وماله من أثر سلبي على البلدين.

وإنطلاقا مما سبق، فقد تضافرت الجهود الخارجية والداخلية بالخصوص، مولدة تشوها هيكليا في بنية إقتصاديات كل من الجزائر، المغرب ومصر (وبالخصوص نفاقم أزمة المديونية الخارجية) بما إستدعى لجوؤها مرغمة للمؤسسات المالية الدولية، هذه الأخيرة التي بدأت بإملاء شروطها، بإعتبارها في مركز قوة مقارنة بهذه البلدان.

ومن أجل معرفة أوجه التشابه والإختلاف بين هذه التجارب، نحاول فيما يلي من أسطر مقارنة أوضاع هذه البلدان قبل وبعد برنامج التصحيح الهيكلي، وذلك تركيزا على شقه الميزاني، وما لعبه من دور وبالخصوص تخليص هذه البلدان من أزمة المديونية الخارجية أو تخفيض تأثيرها على إقتصادياتها. **المطلب الثاني: دراسة مقارنة للظروف العامة قبل الشروع في تصحيح السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.**

لعل من الأهمية بمكان مقارنة الظروف والمؤشرات الإقتصادية عامة (باعتبار مجال تخصصنا) للبلدان الثلاث، قبل الشروع في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي - بالتركيز على تصحيح السياسة المالية- وذلك بمراعاة إختلاف تواريخ تبنيتها لهذه البرامج (الجزائر:1994، مصر:1991، المغرب:1983).

ومن أجل تدعيم الدراسة وتوضيحها، نورد الجدول التالي (جدول رقم 120)، الذي يعطي صورة مقارنة عن بعض المؤشرات الإقتصادية في البلدان السابق ذكرها قبل عملية تصحيح السياسة المالية، مبتدئين بالمغرب، بإعتبار تجربته تسبق تاريخيا التجريبتين السابقتين.

الجدول رقم (120): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في كل من المغرب ومصر والجزائر قبل الشروع في عملية تصحيح السياسة المالية.

الوحدة: مليار دولار

البلد	البيان	السنوات	1980	1981	1982
المغرب	إجمالي حجم الدين الخارجي		9.67	10.63	12.40
	خدمة الدين الخارجي		1.41	1.51	1.64
	الإحتياطات الدولية		0.81	0.51	0.54
	الميزان التجاري		1.41 -	1.83 -	1.87 -
	رصيد الموازنة العامة (مليار درهم مغربي)		7.1 -	10.1 -	10.6 -
	رصيد الموازنة العامة / PIB (%)		9.9 -	13.2 -	11.2 -
البلد	البيان	السنوات	1988	1989	1990
مصر	إجمالي حجم الدين الخارجي		49.29	48.63	33.01
	خدمة الدين الخارجي		2.40	2.95	3.07
	الإحتياطات الدولية		2.26	2.49	3.62
	الميزان التجاري		2.87 -	3.54 -	1.72 -
	رصيد الموازنة العامة (مليار جنيه مصري)		14.4 -	10.7 -	9.6 -
	رصيد الموازنة العامة / PIB (%)		27.4 -	23.5 -	19.3 -
البلد	البيان	السنوات	1991	1992	1993
الجزائر	إجمالي حجم الدين الخارجي		27.0	26.1	26.4
	خدمة الدين الخارجي		6.72	7.22	7.00
	الإحتياطات الدولية		1.6	1.5	1.5
	الميزان التجاري		48.1+	60.5+	34.6 +
	رصيد الموازنة العامة (مليار دينار جزائري)		36.8+	24.0 -	86.1-
	رصيد الموازنة العامة / PIB (%)		1.7	1.2 -	8.7 -

Source: - the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1989-1990, 1990-1991, 2002, p.258.

- Hocine Benisaad, **L'ajustement structurel**, op.cit, p.58

- O.N.S, **Rétrospective statistique**, (1970-2002).

- **Media bank**, n=40, fevrier-mars 1999, p.6.

بملاحظة الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

1- فيما يخص المملكة المغربية، فمن الملاحظ أن حجم الديون الخارجية قد تزايد قبل فترة التصحيح الهيكلي، حيث إنتقل من 9.67 مليار دولار سنة 1980 إلى 10.63 مليار دولار سنة 1981، ليصل إلى 12.40 مليار دولار سنة 1982، وبذلك فقد كانت نسبة الزيادة في حجم الديون الخارجية تقدر بـ 28.23% خلال الفترة (1980-1982)، وفي المقابل إرتفعت أعباء الديون الخارجية من 1.41 مليار دولار سنة 1980 إلى 1.51 مليار دولار سنة 1981، ثم إلى 1.64 مليار دولار سنة 1982.

وقد أثر كل ما سبق على حجم الإحتياطيات الدولية للمملكة، الذي إنتقل من 81 مليون دولار سنة 1980 إلى 54 مليون دولار سنة 1982، ضف إلى ذلك زيادة العجز في الميزان التجاري من 1.41 مليار دولار سنة 1980 إلى 1.83 مليار دولار سنة 1981، ليصل إلى 1.87 مليار دولار سنة 1982، وهذا راجع بالأساس لإنخفاض الصادرات المغربية خلال هذه الفترة، كما أن العجز في الموازنة العامة وكنسبة من الناتج الداخلي الخام، قد وصل سنة 1981 إلى 13.2%، وهذا بعد أن كان في حدود 9.9% سنة 1980، وذلك يرجع بالأساس إلى زيادة النفقات وبالخصوص العسكرية، نظير الحرب مع الصحراء الغربية، ضف إلى ذلك السياسة التوسعية التي إتبعتها المملكة.

كل هذه المؤشرات وغيرها، إستدعت لجوء المملكة المغربية سنة 1983 للمؤسسات المالية الدولية، من أجل مباشرة برنامجا للتصحيح الهيكلي كما أوردنا سابقا.

2- إذا تعلق الأمر بجمهورية مصر العربية ومقارنة بالحالة السابقة (المملكة المغربية)، فقد إنخفض فيها حجم الديون الخارجية من 49.29 مليار دولار سنة 1988 إلى 33.01 مليار دولار سنة 1990، أي بإنخفاض قدره 16.28 مليار دولار خلال الفترة (1988-1990)، وهذا يرجع لظروف سياسية بحتة، مفادها إسقاط جزء من الديون الخارجية لمصر من قبل دائنيها (الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الخليجية) نظير مشاركة مصر إلى جانب الحلفاء في حرب الخليج الأولى.

وفيما يخص خدمات الديون الخارجية لمصر، فقد إرتفعت بمقدار 27.91% خلال ذات الفترة، أما الإحتياطيات الدولية، فقد إرتفعت (عكس المملكة المغربية) من 2.26 مليار دولار سنة 1988 إلى 2.49 مليار دولار سنة 1989، لتقفز إلى 3.62 مليار دولار سنة 1990، مسجلة بذلك إرتفاعا مقداره 60.17%، ضف إلى ذلك، إنخفاض العجز في الميزان التجاري إلى 1.72 مليار دولار سنة 1990، وهذا بعد أن كان في حدود 2.87 مليار دولار سنة 1988.

أما عن عجز الموازنة العامة للدولة، فقد إنخفض كنسبة من الناتج الداخلي الخام من 27.4% سنة 1988 إلى 23.5% سنة 1989، ليصل إلى 19.3% سنة 1990، وبالرغم من تحسن كل هذه المؤشرات، فهذا لم يمنع مصر من طلب مساعدة الجهات المالية الدولية، والشروع في تطبيق برنامج

للتصحيح الهيكلي سنة 1991، وذلك في ظل تراجع مداخيل السياحة، وإنخفاض مداخيل قناة السويس، بسبب حرب الخليج الأولى، التي أدت إلى تراجع الحركة التجارية بالمنطقة.

3- أما إذا إنتقلنا لحالة الجزائر، فهي تعتبر حديثة نوعا ما مقارنة بالحالات السابقة (المغرب ومصر)، حيث نجد أن إجمالي الدين الخارجي للجزائر - قبل تبنيها لبرنامج التصحيح الهيكلي - قد إنخفض من 27 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.1 مليار دولار سنة 1992، ليسجل إرتفاعا نسبيا بعد ذلك، ويصل إلى مستوى 26.4 مليار دولار سنة 1993، وعلى العكس من ذلك، فقد سجلت خدمات الدين الخارجي إرتفاعا خلال الفترة (1991-1992) بمعدل 7.44%، لتشهد بعد ذلك إنخفاضا نسبيا، وتصل إلى حدود 7 مليار دولار سنة 1993، وهي وضعية صعبة ودرجة مقارنة بالحالات السابقة، حيث أصبحت أعباء الدين الخارجي تلتهم نسبة كبيرة من عائدات الصادرات.

وبالنسبة للإحتياجات الدولية، فقد سجلت تراجعا خلال الفترة (1991-1993)، حيث إنتقلت من 1.6 مليار دولار سنة 1991 إلى 1.5 مليار دولار سنة 1993، وهي تختلف بذلك عن الميزان التجاري، الذي لم يشهد العجز طوال الفترة المدروسة.

أما عن التوازن الداخلي للجزائر، فالجدول السابق يوضح إنتقال الموازنة العامة للدولة من حالة الفائض سنة 1991 إلى حالة العجز سنة 1992، ليتعمق هذا الأخير ويصل إلى 86.1 مليار دولار سنة 1993، أي ما يقارب 8.7% من الناتج الداخلي الخام، وقد كان ذلك للأسباب التالية:

- تراجع أسعار المحروقات، بما أثر سلبا على الجباية البترولية وبالتالي الإيرادات العامة للدولة، حيث إنتقل سعر البرميل من النفط من "23.61 دولار سنة 1990 إلى 17 دولار سنة 1993"¹؛
- زيادة النفقات العامة للدولة، نظير قرار الدولة بزيادة الأجور قبل الإنتخابات البرلمانية لسنة 1992.

ومع تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة لسنة 1993، إرتفع معدل التضخم بشكل كبير، حيث تؤكد البيانات في هذا المجال وصوله إلى مستوى 20.5%²، الأمر الذي إستدعى - مع كل هذه الظروف - اللجوء للمؤسسات المالية الدولية سنة 1994، وتبني برنامجا للتصحيح الهيكلي.

¹ Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2000**, p.36.

² كريم النشاشيبي، مرجع سابق، ص.21.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة لنتائج تصحيح السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.

تعرفنا فيما سبق عن الظروف العامة، التي إستدعت لجوء كل من المغرب، مصر والجزائر للمؤسسات المالية الدولية، وتبني برامج التصحيح الهيكلي، هذه الأخيرة التي حققت نتائج إيجابية وأخرى سلبية وعلى كل الأصعدة (محتوى المبحثين الأول والثاني)، لذلك سنحاول من خلال مايلي، إجراء دراسة مقارنة لنتائج هذه البرامج في البلدان الثلاث، وهذا بالتركيز على أثر التصحيح الميزاني على بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان، مع مراعاة تباين الأنظمة السياسية والإقتصادية لها، وإختلاف فترات تبنيها لهذه البرامج تاريخيا.

وبغية مجارة موضوع بحثنا هذا، سنستهل الدراسة المقارنة بالتعرف على أثر التصحيح الميزاني على تطور بنود الموازنة العامة في البلدان الثلاث، ومن ثم، تحليل نتائج تصحيح السياسة المالية على بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وهذا بالتركيز على أثر التصحيح الميزاني في الخروج من مازق المديونية الخارجية في ذات البلدان.

أولا: دراسة مقارنة لأثر تصحيح السياسة المالية على تطور بنود الموازنة العامة في كل من الجزائر و مصر والمغرب.

إستنادا لكل ما ذكر سابقا، وبسبب زيادة العجز في الموازنة العامة، نظير إنتهاج الحكومات لسياسات مالية توسعية، وتراجع مستوى الإيرادات العامة في المقابل، شرعت كل من المملكة المغربية، مصر والجزائر في تصحيح سياستها المالية، من خلال تبني برامج تصحيح هيكلي مدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

ومن أجل معرفة نقاط التشابه والإختلاف بين التجارب الثلاث، فيما يخص أثر التصحيح الميزاني على تطور الإيرادات والنفقات العامة، ومن خلالهما الرصيد الميزاني، وبغية تدعيم المقارنة بين الحالات الثلاث وتوضيحها نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (121): تطور بنود الموازنة العامة في كل من المغرب ومصر والجزائر بعد عملية تصحيح السياسة المالية.

البلد	البيان	السنوات	1988	1992	1996	2000	2004	2008
المغرب	الإيرادات العامة (مليار دولار)	99/98	4.599	6.688	8.614	8.726	12.860	18.857
	النفقات العامة (مليار دولار)		5.398	7.260	9.832	10.242	15.400	21.131
	الرصيد الميزاني (مليار دولار)		0.799-	0.572-	1.218-	1.516-	2.540-	2.274-
البلد	البيان	السنوات	1999	2000	2002	2004	2006	2008
مصر	الإيرادات العامة (مليار جنيه)		76.4	96.9	101.61	110.9	180.2	275.7
	النفقات العامة (مليار جنيه)		83.5	111.6	128.72	161.6	222.0	349.9
	الرصيد الميزاني (مليار جنيه)		7.1 -	14.6 -	27.11-	50.7-	41.8 -	65.1 -
البلد	البيان	السنوات	1999	2000	2002	2004	2006	2008
الجزائر	الإيرادات العامة (مليار دج)		950.5	1578.2	1903.2	1528	1828.9	1924.0
	النفقات العامة (مليار دج)		961.7	1178.1	1550.6	1920	2660.6	4322.9
	الرصيد الميزاني (مليار دج)		11.2 -	400.1+	52.6 +	392 -	831.7 -	2398.9-

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على البيانات الواردة في الجداول الآتية ذكرها: 81، 97، 98، 99، 108، 109، 110.

بالرجوع إلى بيانات الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

1- فيما يخص المملكة المغربية، نجد أن إجمالي الإيرادات العامة، قد إنتقل من 4.599 مليار دولار سنة 1988 إلى 8.614 مليار دولار سنة 1996، بزيادة قدرها 87.3% خلال الفترة (1996-1988)، ليصل إلى حدود 18.857 مليار دولار سنة 2008، بزيادة قدرها 118.91% خلال الفترة (2008-1996)، الأمر الذي يعني أن وتيرة نمو الإيرادات العامة للمملكة، قد تسارعت من مرحلة لأخرى، ويرجع ذلك برأينا إلى تبني السلطات الاقتصادية المغربية لسياسات مالية توسعية، اعتماداً وبالخصوص على زيادة الجهد الضريبي والخصوصة، بما إنعكس على زيادة إجمالي الإيرادات العامة للمملكة، أما فيما يخص النفقات العامة للمملكة، فقد إنتقلت من 5.398 مليار دولار سنة 1988 إلى 9.832 مليار دولار سنة 1996، بزيادة قدرها 82.14% خلال الفترة (1996-1988)، وصولاً إلى 21.131 مليار دولار سنة 2008، بزيادة قدرها 114.92% خلال الفترة (2008-1996).

ومن خلال تتبع منحى الإيرادات والنفقات العامة للمملكة، يمكننا تصور وضعية الرصيد الميزاني، الذي إنتقل من (-0.799) مليار دولار سنة 1988 إلى (-1.218) مليار دولار سنة 1996، وصولاً إلى مقدار (-2.274) مليار دولار سنة 2008.

وهذا يرجع حسب رأينا لحجم التزايد في بند النفقات العامة للمملكة المغربية (كما أوردنا سابقا)، الذي كان أكبر من مقدار التزايد في بند الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع العجز في الموازنة العامة للمملكة سنة بعد سنة.

2- إذا تعلق الأمر بجمهورية مصر العربية ومقارنة بالحالة السابقة (المملكة المغربية)، نجد أن إجمالي الإيرادات العامة لمصر، قد إنتقل من 76.4 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1999/1998 إلى حدود 101.61 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2003/2002، بزيادة قدرها 32.99% خلال الفترة (1998-2002)، وصولا إلى 275.7 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2009/2008، بزيادة قدرها 171.33% خلال الفترة (2002-2008)، ويرجع ذلك برأينا إلى تبني السلطات الاقتصادية المصرية لسياسات مالية توسعية (حسبما ورد سابقا)، إعتمادا وبالخصوص على زيادة الجهد الضريبي، وبالتالي تعظيم حصيلته، بما يعكس على زيادة إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

أما فيما يخص النفقات العامة للدولة المصرية، فقد إنتقلت من 83.5 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1999/1998 إلى حدود 128.72 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2003/2002، بزيادة قدرها 54.15% خلال الفترة (1998-2002)، وصولا إلى مقدار 349.9 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2009/2008، بزيادة قدرها 171.83% خلال الفترة (2002-2008).

من خلال كل ما سبق، نجد أن معدل الزيادة في النفقات العامة كان أكبر من معدل الزيادة في الإيرادات العامة خلال الفترة (1998-2002)، إلا أنهما يقتربان من التساوي خلال الفترة (2002-2008)، الأمر الذي إنعكس على منحى الرصيد الميزاني، الذي إنتقل من (-7.1) مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1999/1998 إلى (-27.11) مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2003/2002، وصولا إلى (-65.1) مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2009/2008.

3- أما إذا إنتقلنا لحالة الجزائر، فنجد أن الإيرادات العامة قد إنتقلت من 950.5 مليار دج سنة 1999 (كما أوردنا سابقا) إلى ما مقداره 1903.2 مليار دج سنة 2002، وذلك بإرتفاع مقداره 100.23% خلال الفترة (1999-2002)، وما تجدر إليه الإشارة أنه وفي سنة 2002، كان السعر المرجح للبرميل هو 20 دولار، وذلك ما أدى إلى تضخيم الإيرادات العامة للدولة¹.

وبوصول سنة 2008، بلغت الإيرادات العامة للدولة ما مقداره 1924.0 مليار دج، وذلك بزيادة قدرها 1.09% خلال الفترة (2002-2008)، وهذا بعد أن فاق سعر البرميل عتبة 100 دولار.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، التقرير التقييمي لمشروع قانون المالية لسنة 2004، ص.16.

وبملاحظة وتيرة تطور النفقات العامة للدولة، نجد أنها إنتقلت من 961.7 مليار دج سنة 1999 إلى 1550.6 مليار دج سنة 2002، بزيادة قدرها 61.23% خلال الفترة (1999-2002)، وصولاً إلى 4322.9 مليار دج سنة 2008، وذلك بزيادة تقدر بحوالي 178.78% خلال الفترة (2002-2008)، وهذا بسبب مواصلة الدولة في تطبيقها لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، الذي رصد له مبلغ 520 مليار دج وإنتهى في أفريل 2004¹، إضافة إلى البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر بسبب إرتفاع أسعار النفط، وهذا على إعتبار أساسي مفاده أن الجزائر بلد نفطي بالدرجة الأولى.

وبخلاف الحاليتين السابقتين (المغرب ومصر)، نلمح الرصيد الميزاني الجزائري يتأرجح بين السالب والموجب، حيث إنتقل من الوضعية السالبة بمقدار (-11.2) مليار دج سنة 1999 إلى الوضعية الموجبة بمبلغ (+400.1) مليار دج سنة 2000، وذلك بعد أن وصل سعر برميل النفط إلى 28 دولار، وبعد ذلك إنخفض هذا الفائض، حيث وصل سنة 2002 إلى 52.6 مليار دج، وذلك جراء الزيادة في النفقات العامة للدولة، بسبب المشاريع التنموية التي تقوم بها الدولة، أما خلال سنة 2004، فقد عاد العجز إلى الموازنة العامة للدولة مرة أخرى، حيث وصل إلى 392 مليار دج، ويرجع ذلك لكون الزيادة في الإيرادات العامة للدولة سنة 2004 (بسبب زيادة الإيرادات النفطية لإرتفاع أسعار النفط، التي وصلت إلى 40 دولار للبرميل ذات السنة) كانت أقل من وتيرة الزيادة في النفقات العامة للدولة، أما خلال سنة 2006، فقد وصل عجز الميزانية العامة للدولة إلى 831.7 مليار دج، ليقفز إلى ما مقداره 2398.9 مليار دج سنة 2008.

وبملاحظة تطور الإيرادات والنفقات العامة ومن خلالهما رصيد الموازنة العامة للبلدان الثلاث، يتبين لنا أن هذه الأخيرة تعتمد إعتقاداً كبيراً على إيرادات الجباية البترولية (التي تعتبر عنصراً متقلباً ومن الصعب التحكم فيه)، إضافة إلى المحاصيل الزراعية التي يعتبر أغلبها موسمي، لذلك فإن تزايد النفقات العامة لهذه البلدان تزايداً كبيراً، وفي المقابل عدم نمو الإيرادات العامة، بالقدر الذي يمكنها من تغطية هذا التزايد في النفقات العامة، يؤدي إلى إستمرار عجز الموازنة العامة وإرتفاعه سنة بعد سنة، وهذا راجع بالأساس إلى تقلب أسعار النفط العالمية والمحاصيل الزراعية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، لتزايد النفقات العامة نظير رغبة صادقة من هذه البلدان في الرقي بمجتمعاتها وهيكلها القاعدية.

ثانياً: دراسة مقارنة لأثر تصحيح السياسة المالية على بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية في كل من الجزائر مصر والمغرب (بالتركيز على حجم الديون الخارجية).

بالنظر للإجراءات المتخذة من طرف الحكومات الثلاث بغرض تصحيح بنود السياسة المالية، نحاول فيما يلي أن نقارن بين آثار هذا التصحيح على تطور بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية.

² "البنوك تتوفر على 10 ملايين دولار كفروض للإستثمار"، جريدة الخبر اليومية، العدد 4084، الصادرة يوم 12 ماي 2004، ص.2.

ومن أجل تدعيم هذه المقارنة، نستقرء بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (122): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في كل من المغرب ومصر والجزائر بعد عملية تصحيح السياسة المالية.

الوحدة: مليار دولار

البلد	البيان	السنوات	1990	1995	2000	2004	2007
المغرب	إجمالي حجم الدين الخارجي		24.45	22.66	17.94	13.99	12.18
	خدمة الدين الخارجي		1.79	3.76	3.33	2.55	1.38
	الإحتياطات الدولية		2.338	3.874	5.017	17.963	25.623
	الميزان التجاري		0.52 -	1.09 -	3.22 -	6.48 -	4.27 -
	الناتج المحلي الإجمالي		28.85	36.86	37.06	56.39	73.42
	معدل التضخم (%)		6.0	6.1	1.9	1.5	2.0
	معدل البطالة (%)		15.8	22.9	13.9	10.8	9.8
البلد	البيان	السنوات	01/00	03/02	05/04	07/06	09/08
مصر	إجمالي حجم الدين الخارجي		26.60	30.750	27.530	29.339	34.516
	خدمة الدين الخارجي		1.719	2.066	2.582	2.201	2.861
	الإحتياطات الدولية		13.104	14.076	14.260	24.456	29.700
	الميزان التجاري		8.320 -	1.163 -	6.621 -	0.868 +	0.888 +
	الناتج المحلي الإجمالي		95.801	99.155	78.802	107.375	158.255
	معدل التضخم (%)		3.800	2.849	17.300	4.198	11.704
	معدل البطالة (%)		9.8	10.1	9.9	9.1	8.6
البلد	البيان	السنوات	2000	2002	2004	2006	2007
الجزائر	إجمالي حجم الدين الخارجي		25.261	22.642	22.158	5.583	5.573
	خدمة الدين الخارجي		4.500	4.150	5.740	13.351	1.431
	الإحتياطات الدولية		11.910	23.108	35.753	77.780	110.180
	الميزان التجاري		08.93	04.37	11.12	33.28	33.06
	الناتج المحلي الإجمالي		40.23	45.37	61.26	84.60	93.25
	معدل التضخم (%)		0.34	4.00	4.01	2.5	3.0
	معدل البطالة (%)		29.0	25.7	17.7	12.3	11.8

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على البيانات الواردة في الجداول الآتي ذكرها : 84، 86، 87، 88، 89، 92،

100، 101، 103، 111، 112، 114.

باستقراء البيانات الكمية للجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

فيما يتعلق بإجمالي الدين الخارجي وخدماته، فإن المملكة المغربية قد تمكنت من تخفيضه، حيث إنتقل إجمالي الدين الخارجي للمغرب من 24.45 مليار دولار سنة 1990 إلى 17.94 مليار دولار سنة 2000، ثم إلى 12.18 مليار دولار سنة 2007، وهذا بإنخفاض قدره 49.81% خلال الفترة (1990-2007)، وذلك نظير مقايضة المغرب لجزء من ديونه الخارجية بالأسهم¹، كما قام بشراء مسبق لديونه، وفي المقابل، إرتفعت خدمات الدين الخارجي خلال الفترة (1990-1995)، لتعود وتتنخفض مجددا بعد ذلك، حيث وصلت سنة 2007 إلى مستوى 1.38 مليار دولار.

أما بالنسبة للحالة المصرية، فإن الوضع يختلف عن الحالة السابقة، حيث وعلى الرغم من قيام مصر بتخفيض ديونها الخارجية، عن طريق مبادلتها بالعملة المحلية (الجنيه المصري)، إلا أن مخزون الدين الخارجي قد تذبذب صعودا وهبوطا، حيث إرتفع من 26.6 مليار دولار خلال السنة المالية 2001/2000 إلى 30.75 مليار دولار خلال السنة المالية 2003/2002، ثم إنخفض إلى 27.53 مليار دولار خلال السنة المالية 2005/2004، ليعود ويرتفع مجددا ويصل إلى حدود 34.51 مليار دولار خلال السنة المالية 2009/2008، ونفس الشيء يقال عن أعباء الديون الخارجية المصرية، التي وصلت إلى 2.861 مليار دولار خلال السنة المالية 2009/2008، وهذا بعد أن كانت في حدود 1.719 مليار دولار خلال السنة المالية 2001/2000.

وفيما يخص حالة الجزائر، وبالنظر للوفرة المالية التي عاشتها مؤخرا بسبب إرتفاع أسعار النفط، فقد بادرت في سابقة من نوعها للتسديد المسبق لمعظم ديونها، كما سبق التطرق إليه سابقا، إضافة إلى تحويل جزء منها لإستثمارات أجنبية مباشرة، حيث لا تزال العملية في مراحلها الأولى.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، تراجعت الديون الخارجية للجزائر من 25.261 مليار دولار سنة 2000 إلى 5.573 مليار دولار سنة 2007، وذلك بإنخفاض قدره 19.688 مليار دولار خلال الفترة (2000-2007)، وفي المقابل شهدت خدمات الديون تراجعا نوعا ما خلال الفترة (2000-2002)، إلا أنها عادت لترتفع مجددا إلى 13.351 مليار دولار سنة 2006، لتتنخفض إلى 1.431 مليار دولار سنة 2007.

وقد إنعكست الظروف الخارجية الجيدة والوفرة المالية، بسبب إرتفاع أسعار المحروقات على حجم الإحتياجات الدولية، الذي إنتقل في المملكة المغربية من 2.338 مليار دولار سنة 1990 إلى 5.017 مليار دولار سنة 2000، ليسجل قفزة نوعية بوصوله إلى 25.623 مليار دولار سنة 2007، مسجلا بذلك إرتفاعا قدره 995.93% خلال الفترة (1990-2007)، ومن جهة أخرى، سجلت الإحتياجات الدولية لمصر إرتفاعا محسوسا، بإنقالها من 13.104 مليار دولار خلال السنة المالية

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.96.

2001/2000 إلى 14.260 مليار دولار خلال السنة المالية 2005/2004، ثم إلى 29.700 مليار دولار خلال السنة المالية 2009/2008، وذلك بارتفاع قدره 126.64% خلال الفترة (2000-2008)، وهي بذلك أقل ارتفاعا من حجم الإحتياطيات المغربية.

وقد سمحت البحبوحة المالية، التي تكلمنا عليها سابقا للجزائر، من تحقيق مستوى غير مسبوق في تاريخها من الإحتياطيات الدولية، التي قفزت من 11.910 مليار دولار سنة 2000 إلى 35.753 مليار دولار سنة 2004، وصولا إلى مستوى 140 مليار دولار سنة 2008¹، لتسجل بذلك ارتفاعا قدره 1075% خلال الفترة (2000-2008).

وفيما يخص الميزان التجاري للدول الثلاث، فقد زاد عجزه بالنسبة للمغرب من 0.52 مليار دولار سنة 1990 إلى 3.22 مليار دولار سنة 2000، ثم إلى 6.48 مليار دولار سنة 2004، ليتراجع سنة 2007، وصولا إلى 4.27 مليار دولار، وهذا يجد تفسيره في تراجع الصادرات المغربية خلال هذه الفترة لظروف داخلية ودولية، إضافة إلى الضغط الممارس من قبل أعباء الديون الخارجية على حصيلة الصادرات المغربية، أما بالنسبة لمصر، فقد إنخفض فيها عجز الميزان التجاري من 8.320 مليار دولار خلال السنة المالية 2001/2000 إلى 1.163 مليار دولار خلال السنة المالية 2003/2002، ليعود ويرتفع مجددا خلال السنة المالية 2005/2004 إلى 6.621 مليار دولار، ثم يبدأ في تحقيق الفوائض بدءا من السنوات القليلة الماضية، حيث وصل الفائض خلال السنة المالية 2009/2008 ما مقداره 888 مليون دولار، الأمر الذي مكن مصر، من بناء إحتياطي هام من العملات الأجنبية خلال هذه المرحلة (كما بيّنا سابقا)، وفيما يخص فائض الميزان التجاري الجزائري، فقد تراجع من 8.93 مليار دولار سنة 2000 إلى 4.37 مليار دولار سنة 2002، وهذا يعود للإرتفاع المسجل في إجمالي الواردات الوطنية خلال ذات السنة من جهة، ومن جهة أخرى، إنخفاض الجباية النفطية التي سببت إنخفاض حجم الصادرات الكلية، ومرد ذلك، يعود لإنخفاض أسعار النفط، التي وصلت إلى "24.03 دولار للبرميل سنة 2002"²، ثم يعود هذا الفائض للإرتفاع مجددا، وصولا إلى 11.12 مليار دولار سنة 2004، ثم إلى 33.06 مليار دولار سنة 2007، وذلك بعد أن "وصل متوسط سعر برميل النفط سنة 2007 ما مقداره 74.44 دولار"³، وهو ما يدل على عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث أن جل النتائج الإقتصادية، تبقى خاضعة للتقلبات العنيفة في أسعار المحروقات والظروف المناخية من جهة أخرى.

¹ طبقا لتصريحات رئيس الحكومة أحمد أويحي في كلمته بمناسبة عرض مشروع الحكومة لسنة 2009/2008 أمام مجلس الأمة بتاريخ 2008/12/21.

²Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2003**, op.cit, p.21.

³Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .

وإذا إنتقلنا للمؤشرات الداخلية، فإن الناتج الداخلي الخام قد إرتفع في البلدان الثلاث، حيث سجل سنة 2007 ما مقداره 73.42 مليار دولار في المغرب، 93.25 مليار دولار في الجزائر و107.375 مليار دولار في مصر، ومرد ذلك لتحسن الأوضاع الإقتصادية الداخلية والخارجية، التي شهدتها البلدان الثلاث مؤخرا، خاصة بعد الإرتفاعات المتتالية لأسعار النفط، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة، التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي.

أما عن معدل التضخم، فقد إنعكست وضعية الموازنة العامة في البلدان الثلاث على مستواه ، حيث إنخفض في المغرب من 6% في المتوسط خلال سنوات التسعينات إلى 2% في المتوسط خلال الألفية الثالثة، وإرتفع في الجزائر من 0.34% سنة 2000 (صنفت الجزائر سنة 2000 حسب تقرير صندوق النقد الدولي من البلدان ذات التضخم المنعدم) إلى 4.01% سنة 2004، وتعود هذه النتيجة إلى السيولة المفرطة في السوق النقدية، وقد شهد بعدها معدل التضخم تراجعا ، ليستقر عند 2.5% سنة 2006، وهذا بسبب الإجراءات النقدية المتشددة من أجل كبح معدل التضخم، الذي عاد للإرتفاع مجددا، بوصوله إلى مستوى 3% سنة 2007، وهذا بسبب زيادة العجز الموازني، الأمر الذي نجم عنه ضغوطا تضخمية.

ولم يكن هذا المعدل مستقرا على الإطلاق في مصر، حيث شهد ثباتا نسبيا بداية هذه الألفية، ليقفز بشكل صاروخي إلى 17.3% خلال السنة المالية 2005/2004، وهذا يعود بالدرجة الأولى للإفراط في الإصدار النقدي، إضافة إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية محليا، التي تأثرت بتصاعد الأسعار العالمية، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في إرتفاع معدل التضخم، الذي تم التحكم فيه بعد ذلك نسبيا من طرف السلطات النقدية المصرية، وهذا بوصوله إلى معدل 4.1% خلال السنة المالية 2006/2007، ليعود ويرتفع مجددا إلى 11.7% خلال السنة المالية 2008/2009.

وقد إنعكس تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية من جهة، وتراجع البعض الآخر من جهة ثانية، على الوضع الإجتماعي عامة، حيث تراجعت معدلات البطالة في الجزائر من 29.0% سنة 2000 إلى 17.7% سنة 2004، وصولا إلى 11.8% سنة 2007، أما في المغرب، فقد تراجعت فيها معدلات البطالة ابتداء من سنة 1995 إلى 13.9% سنة 2000، ثم إلى 9.8% سنة 2007، ونفس ما يمكن قوله على المجتمع المصري، الذي إنتقلت فيه معدلات البطالة من 10.1% خلال السنة المالية 2000/2003 إلى 8.6% خلال السنة المالية 2008/2009.

خاتمة الفصل:

من أجل التعرف حقيقة على أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي ونتائجه في دولتين، نلمس بصددهما نوعا من التقارب الجغرافي والإقتصادي والثقافي مع التجربة الجزائرية، إرتأينا تخصيص الفصل الأخير من الأطروحة لتجربتي مصر والمغرب.

ومن خلال عرض التجربة المصرية في التصحيح الهيكلي (تركيزا على تصحيح السياسة المالية المصرية)، يكون بإمكاننا الإقرار أن هذا البرنامج قد حقق نتائجا طيبة، من بينها كبح جماح التضخم، رفع مستوى الأجور وتحرير أسعار السلع الزراعية، كما تم إستحداث الصندوق الإجتماعي للتنمية، وهذا للحد من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادي المصري على ذوي الدخل المحدود، وتوفير بعض فرص العمل في المناطق الفقيرة والمهمشة، وذلك على إعتبار أن البعد الإجتماعي يعد من الثوابت التي تلتزم بها الحكومة المصرية.

وتبعا لذلك، مكن برنامج التصحيح الهيكلي للمملكة المغربية من بلوغ نتائج إقتصادية إيجابية وأخرى سلبية، إلا أن ذلك قد صاحبه ترديا في الأوضاع الإجتماعية للمواطن المغربي، وهذا بسبب إجراءات تصحيح السياسة المالية المغربية النقشفية، التي شكلت عاملا ضاعطا، وبالأساس على الإنفاق الموجه للجانب الإجتماعي، هذا الأخير الذي شهد طفرة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب قيام المملكة المغربية بنفيع آليات مكافحة الفقر، تحسين جودة وفعالية التعليم، إضافة إلى تحسين جودة العناية الطبية مع تسهيل حصول المواطنين عليها.

ومن خلال كل ما سبق، يكون بإمكاننا الإقرار أن كل من المغرب، مصر والجزائر - وبعد عملية التصحيح الميزاني - قد تمكن من تحقيق نتائج إيجابية، يعتد بها وعلى كل الأصعدة، خاصة ما يتعلق بمخزون الدين الخارجي، إلا أنها وفي المقابل، قد شهدت تراجع بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وهذا دون تناسي الدور الهام، الذي لعبته الظروف العالمية الجيدة في السنوات القليلة الماضية، خاصة ما يتعلق بجانب المحروقات، هذا الأخير الذي تبقى العديد من الإقتصديات وعلى رأسها الإقتصاد الجزائري رهينة لتقلباته العديدة.

خاتمة الباب:

صاحب إنتقال الجزائر من إقتصاد مخطط مركزيا إلى إقتصاد يعتمد على آليات السوق القيام بعملية ضخمة لإعادة توجيه سياسته المالية، تمثلت بالأساس في الإصلاحات الذاتية نهاية الثمانينات، هذه الأخيرة التي لم تأت أكلها، ولم تصل بالإقتصاد الجزائري- ومن خلاله السياسة المالية- إلى أهدافه المنشودة، وبالتالي تولدت القناعة بضرورة اللجوء لمساندة المؤسسات المالية الدولية، من خلال تبني مجموعة من البرامج الإصلاحية، هذه الأخيرة التي تعتبر تصحيح السياسة المالية الجزائرية في مقدمة أهدافها، بإعتبار أنها تركز في النظام القديم على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات، من أجل توفير الخدمات ذات الحجم الكبير، بالإضافة إلى التحويلات والإعانات العامة لكل من الإنتاج والإستهلاك والقيام بالبرامج الإستثمارية الضخمة غير ذات الأولوية.

وفي عام 1986، تجلت مظاهر الضعف المالي في الجزائر بدرجة كبيرة، عندما إنخفضت إيرادات الصادرات الهيدروكربونية، حيث نتج عن ذلك إختلالات مالية كبيرة، صاحبها تراكم الديون الخارجية وأعبائها، هذه الأخيرة التي أصبحت تستنزف نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات الجزائرية، وتشكل بالتالي خطرا كبيرا يهدد الإقتصاد الوطني.

إن إستمرار مثل هذه الإختلالات المالية، أجبر الحكومة الجزائرية آنذاك ومع مطلع التسعينات، على القيام بتصحيح مالي أكثر قوة بمساندة المؤسسات المالية الدولية، حيث يكون هدفه الأساسي تصحيح الإختلالات المالية والتخفيض من عجوزات الميزانية العامة.

وقد تمكنت الجزائر بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي ومن خلاله تصحيح السياسة المالية -وإلى حدّ كبير- من تحسين التوازنات الداخلية والخارجية، وهذا بمساندة الظروف العالمية المواتية خلال السنوات الماضية، والتي من أهمها الإرتفاعات المتتالية في أسعار النفط، هذه الأخيرة التي أثرت وبشكل إيجابي على حصيلة الجباية البترولية، وبالتالي حجم الإيرادات العامة، حيث ومن خلال هذه الوضعية الجيدة، تمكنت الجزائر سنة 2005 - وفي قرار جريء- من وقف الإستدانة من الخارج، والشروع في تسديد مسبق لديونها الخارجية.

وبإسترسالنا في تفصيل وتحليل التجربة الجزائرية في التصحيح الميزاني، وبغية معرفة مواطن التشابه والإختلاف بينها وبين تجارب الدول النامية الأخرى، وبإعتبار أن مجال الدراسة لا يكف لتحليل تجارب كل هذه الدول، إرتأينا تحليل وتقييم التصحيح الميزاني من خلال تجربتي دولتين ناميتين هما مصر والمغرب، حيث توصلنا إلى أن دور إجراءات التصحيح الميزاني في كلتا الدولتين، في علاج الإختلالات الإقتصادية والمالية، والتي من أهمها أزمة الديون الخارجية، يبقى رهين الظروف

الإقتصادية والسياسية الدولية، إضافة للتقلبات المناخية، وغيرها من العوامل التي تمارس في تأثيرها إلى جانب إجراءات السياسة المالية، في علاج الإختلالات الإقتصادية والمالية في الدول النامية.